

كِتَابُ

مُفِيدُ الْقَارِئِ وَالطَّالِعِ

عَلَى الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعِ

تَأْلِيفُ

الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ الْحَاجِّ ابْنِ السَّائِلِ السُّوَيْ

صَفَّ وَتَحَرَّرَ وَتَنَسَّقَ الْأُسْتَاذُ

عَبْدُ الرَّوُوفِ عَلِيٌّ

تَمَّ التَّحْقِيقَ وَالتَّصْحِيحَ بِإِشْرَافِ

مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ وَلَدِ مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ

النَّاسِرُ

مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ مَالِكٍ

دَارُ بُوَيْفِ بْنِ تَائِيفِينَ

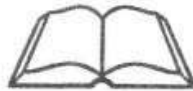
مقدمة المؤلف

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، اللهم صلّ على عبدك ورسولك محمد
كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم
وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى الحاج ابن السالك الامسمي : لما كان القرآن
العظيم أصل كل علم وأشرفه أردت خدمته بشرح لمنظومة الإمام أبي الحسن علي بن
محمد المعروف بابن برّي رحمه الله تعالى المسماة بالدرر اللوامع ، بعد الاستخارة
ملخصاً له من شرح الإمام يحيى بن سعيد السملالي المسمى بتحصيل المنافع ، وشرح
الإمام إبراهيم أحمد المارغني المسمى بالنجوم الطوالع ، وسميته :

(مفيد القارئ والمطالع على الدرر اللوامع)

والله أسأل أن ينفع به ويجعله خالصاً من الشوائب ، وأن يعينني من لدنه ، فعليه
اعتمادي وبه ملاذي ؛ وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الخالق المعبود .
قال الناظم غفر الله تعالى لي وله :



الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْثَرَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

الحمد لله : أي الثناء الجميل ثابت لله تعالى ، وقوله : الذي أَوْثَرَنَا كِتَابَهُ : أي الحمد لله على هذه النعمة التي هي إعطاؤنا إيانا كتابه العزيز ، وأشار الناظم بقوله : أَوْثَرَنَا كِتَابَهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ أَوْثَرْنَا الْكِتَابَ ... ﴾ . وقوله : وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا ، الضمير في (علّمه) يرجع للكتاب أي علم الكتاب من قراءة وتفسير وغير ذلك من علومه الجمّة ويحتمل عود الضمير على الله تعالى أي علم الله الذي علّمنا ، ويشتمل ذلك علم القرآن وغيره . قوله :

حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ

أي إنه يحمد الله حمداً يدوم أي يبقى ببقاء الأبد أي الدهر ، والمراد أن الحمد كثير لا انقطاع له ؛ قوله : ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ : يعني أنه طالب من الله تعالى الصلاة على محمد ﷺ ومعناها في جانبه ﷺ الزيادة في التشريف والتكريم وفي جانب غيره الرحمة

أَكْرَمَ مَنْ بُعِثَ لِلْأَنَامِ وَخَيْرَ مَنْ قَدَ قَامَ بِالْمَقَامِ

أكرم : بالخفض صفة لمحمد ، ويروى بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أكرم ، أي أشرف وأعظم كل مَنْ بُعِثَ : أي أُرْسِلَ ، لِلْأَنَامِ : أي الخلق ؛ قوله : وَخَيْرَ مَنْ قَدَ قَامَ فِي الْمَقَامِ : معطوف على أكرم ، أي أشرف كل من قام في المقام : مصلياً ، والمراد مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المكان المعروف الذي يصلّي فيه بعد الطواف وقيل : المراد القيامة . قوله :

جَاءَ بِخَتَمِ الْوَحْيِ وَالنَّبُوءَةِ لَخَيْرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِيئَةِ

الضمير في (جاء) يعود عليه ﷺ أي جاء محمد ﷺ بختم : أي إتمام الوحي ، والوحي ما يوحيه الله تعالى إلى أنبيائه ، يقال : أُوْحِيَتْ إِلَيْهِ الْكَلَامُ إِذَا كَلَّمَتْهُ بِالْكَلَامِ الْخَفِيِّ . والنبوءة : مشقة من النبأ وهو الخبر ، قال في مختار الصحاح : النبأ : الخبر ، ومنه النبيء لأنه أخبر عن الله تعالى ؛ قوله : لَخَيْرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِيئَةِ أي المخلوقات ، من برأ الله الخلق أي أوجدهم ، أي جاء ﷺ بتمام الوحي إلى أفضل أمة : أي جماعة من الخلق وأشار الناظم بهذا إلى قوله تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ .

صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمًا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَكْرُمًا

أعاد الصلاة عليه ﷺ تبركاً وتلذذاً بها ، وليجمع معه الآل والصحب ، و (آل) أصله أول كجمل ، لأنه يصغر على أوئل ، وقيل أصله أهل لأنه يصغر على أهيل .

وآله ﷺ : المؤمنون من بني هاشم إلى يوم القيامة في مشهور مذهب مالك ؛ وصحبه : اسم جمع لصاحب ، والصاحب لغة : مَنْ طالت عشتك به ، والمراد به هنا الصحابي ، وهو كما في البخاري : مَنْ صحب النبي ﷺ وراه من المسلمين . تَكْرُمًا : أي حال كونه تعالى متكرماً عليهم بتلك الصلاة ، إذ لا يجب عليه شيء ، ويجوز في (تَكْرُمًا) أن يكون مفعولاً لأجله أي لأجل التكرم .

وَبَعْدُ فاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنِ أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانُ

(بعدُ) ظرف زمان مبنية على الضم ، يؤتى به للانتقال من نوع من الكلام إلى آخر يعني أنك تتيقن أن كل علم متعلق بالقرآن كعلم القراءة الذي فيه هذا النظم وعلم التفسير وعلم الرسم وغير ذلك ؛ أَجْمَلُ مَا تَحَلَّى بِهِ الْإِنْسَانُ : أي أحسن ما اتصف به الإنسان .

تنبيه - اعلم أن (القرآن) عند علماء العربية والفقه وأصوله يقال للفظ المنزل على محمد ﷺ لأجل الإعجاز والتعبد بتلاوته . قال في مراقي السعود مشيراً إلى ذلك :

لفظ منزل على محمد لأجل الإعجاز وللتعبد

أي بتلاوته : أي طلبه تعالى إياها من العباد ، قال سيد عبد الله رحمه الله تعالى : لما فيها من الثواب لفاهم معناه وغيره ، بل هي أفضل العبادات بعد الفرائض .

وَأَجْمَلُ مَا عِلْمُهُ وَعِلْمُهُ وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهْمُهُ

خيرُ : بالرفع عطف على (أَجْمَلُ) أشار رحمه الله تعالى إلى حديث البخاري (خيركم مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعِلْمُهُ) وقوله : عِلْمُهُ وَعِلْمُهُ الأول بالتشديد من التعليم والثاني بالتخفيف من العلم ، ويصح أن يُقرأ بالعكس ؛ وقوله : وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهْمُهُ معطوف على ما قبله والفكر المراد به هنا التأمل ، واللام في (له) بمعنى (في) و (فهمه) معطوف على (استعمل) من عطف المسبب بالسبب إعمال الفكر والمسبب الفهم يعني أن علم القرآن أشرف ما استعمل الإنسان فكره فيه وفهمه ، وإنما كان كذلك لأنه كلام رب العالمين .

وجاء في الحديث أن المَهْرَةَ في علمه مع الكرام البررة

أشار بالبيت إلى قوله ﷺ الذي في صحيح البخاري (مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام ، ومثل الذي يقرؤه وهو يتعاهده وهو عليه شديد فله أجران) .
قال البخاري غفر الله تعالى لي وله : السفرة الملائكة واحدهم سافر ، سفرت : أصلحت بينهم ، وجعلت الملائكة إذا نزلت بوحى الله تعالى وتأديته كالسفير الذي يصلح بين القوم والمهرة جمع ماهر ، قال في مختار الصحاح : والمهارة بالفتح : الحذق في الشيء .

وجاء عن نبينا الأواه حملة القرآن أهل الله

يعني أنه جاء في الحديث عن نبينا ﷺ أن حملة القرآن أهل الله . وقوله أي الأواه: كثير التأوه من شدة الخوف من الله تعالى ؛ قال في مختار الصحاح : قولهم عند الشكاية : أوه من كذا - ساكنة الواو - إنما هو توجع ، وربما قلبوا الواو ألفاً فقالوا : آه من كذا وقال الشاعر :

إذا ما قمتُ أرَحَلها بليلاً تَأوّه آهة الرجل الحزين

قال في النجوم الطوالع : والمراد بحملة القرآن الحاملون لحفظه العاملون بما فيه ، وذكر فيه رواية أخرى تزيد على الأولى (وخاصته) أي (أهل القرآن أهل الله وخاصته) .

لأنه كلامه المرفع وجاء فيه شافع مشفع

هذا تعليل لكونهم أهل الله ، أي وإنما قيل فيهم أهل الله لأن القرآن الذي حملوه كلام الله المرفع : أي المعظم المشرف على جميع الكلام ، فعظمهم الله تعالى وشرّفهم بسببه وقربهم من رحمته حتى صاروا بمنزلة الأهل ، وتعالى الله عن الأهل والصاحبة والولد قوله : وجاء فيه (شافع مشفع) : يعني أن القرآن جاء فيه عنه ﷺ أنه شافع لصاحبه مشفع : أي مقبول الشفاعة فلا تردّ شفاعته أي فهي مقبولة ، قال في النجوم الطوالع : وأشار بهذا إلى قوله ﷺ (القرآن شافع مشفع وما حلّ مصدّق ، من شفّع فيه القرآن يوم القيامة نجا ، ومن محلّ به القرآن يوم القيامة كبّه الله في النار على وجهه) .

قال في مختار الصحاح : المحل المكر والكيد ، يقال: محلّ به إذا سعى به إلى السلطان فهو ماحل ومحول . ونسب الحديث لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وقد أُتت في فضله آثارٌ ليست تفي بحملها أسفارٌ

يعني أنه أُتت : أي جاءت في فضل القرآن آثار : أي أحاديث ، لا تفي : أي لا تقوم بحملها أسفار : أي كُتِبَ مفرداً سفر بالكسر ، قال في مختار الصحاح : والسفر بالكسر الكتاب ، والجمع أسفار . ومراد الناظم المبالغة في كثرة الأحاديث الواردة في فضل القرآن العظيم .

فلنكتفي منها بما ذكرنا ولنصرف القول لما قصدنا

قوله : فلنكتفي : أي نستغني ، منها : أي الآثار ، خاطب نفسه أنه يكتفي من الآثار بالأربعة التي ذكر ، وأثبت الناظم الياء في قوله (فلنكتفي) مع أنه مجزوم بلام الأمر للضرورة ، ولنصرف القول : أي ولنردّ الكلام للذي قصدناه ، وبين ما قصده بقوله : من نظم مقراً .. ، أمر نفسه أن يرد كلامه عن الأحاديث لكثرتها ويصرفه للذي قصده وبين ما قصده بقوله :

من نظم مقراً الإمام الخاشع أبي رؤيم المدني نافع

النظم لغة : الجمع ، قال في مختار الصحاح : نظم اللؤلؤ : جمعه في السلك ومنه نظم الشعر . قوله : الإمام أي المتقدم في زمانه ، والخاشع : المتواضع لله تعالى ، وأبو رؤيم كنيته ، وقوله : المدني ، نسبة إلى المدينة المنورة ، ونافع : أحد القراء السبعة ، قال في النجوم الطوالع : وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جَعَوْنَة - بفتح الجيم وسكون العين وفتح الواو - بن شعوب - بفتح الشين - الليثي وجعونة حليف حمزة بن عبد المطلب . قوله :

إذ كان مقراً لإمام الحرم الثبت فيما قد روى المقدم

هذا تعليل لمحذوف يفهم مما تقدم ، كأنه قيل له : لم صرفت القول لمقراً نافع دون غيره فأجاب بقوله : إذ كان .. الخ أي اخترته لأنه مقراً : أي قراءة إمام الحرم والمراد به مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله . الثبت : صفة لإمام الحرم ، ومعناه المثبت فيما قد رواه قال في مختار الصحاح : ورجل ثبت - بسكن الباء - أي ثابت القلب ؛ وقوله : المقدم صفة له أيضاً ، أي المقدم على غيره .

وَالَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّةٌ
هذا تعليل آخر لجعله النظم في مقراً نافع ، أي وإنما اخترت مقراً نافع دون غيره لأجل
الذي ورد فيه أنه سنة ، قال في النجوم الطوالع : وأشار بهذا إلى ما رواه سعيد بن
منصور قال : سمعت مالك بن أنس يقول : قراءة نافع سنة ، وروي أيضاً عن ابن
وهب مثله ، ومراد مالك بالسنة سنة أهل المدينة .

فَجِئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطْرُدُ ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ
يعني أنه قسم نظمه على قسمين : المطرد ويسمى أيضاً الأصل ، والفَرَشُ ويسمى
أيضاً الفرع ، والمعنى أنه أتى من هذا المقراً بالذي يَطْرُدُ : أي يتفق حكمه ويجري
على طريق واحد كالمد والقصر والإظهار والإدغام .. ثم بعد ذلك فَرَشَ : أي بسط
الذي ينفرد ، أي يختلف حكمه من الكلمات المختلفة المتفرقة ، جمعها في قوله الآتي :
القول في فرش حروف مفردة ... قوله :

فِي رَجَزٍ مُقَرَّبٍ مَشْطُورٍ لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْثُورِ
في رجز : متعلق بقوله فجئت ، يعني أنه جعل تأليفه في الرجز . قوله : مقرب بكسر
الراء صفة لرجز ، أي مقرب للحفظ والفهم . قوله : مشطور : معناه كل بيت مقسوم
على شطرين ، أي نصفين . وقوله : لأنه أحظى : أي لأن المنظوم أرفع وأشرف من
المنثور ، وإنما كان النظم أحظى وأرفع من النثر لأنه أوفق للطبع وأنشط للنفس وأسرع
للحفظ فقوله : أحظى مشتق من الخطوة بتثليث الحاء ، وهي المكانة والرفعة . قوله :

يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبَصُّرَةٌ وَلِلشُّيُوخِ الْمُقَرَّرِينَ تَذَكُّرَةٌ
يعني أن هذا النظم يبصر المبتدئين في هذا العلم ولو كباراً في السن ، ويذكر الشيوخ
المقرئين ، أي إلى منتهين في العلم ولو صغاراً في السن ، ما نسوا من أحكام القرآن
والمراد أن هذا الرجز ينتفع به المبتدئ والمنتهي فيبصر المبتدئ ويذكر المنهي . قوله

سَمَّيْتُهُ بِالذَّرْرِ اللِّوَامِعِ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعِ
أخبر غفر الله تعالى لي وله أنه سمى نظمه هذا الاسم أي الدرر اللوامع ، والدرر جمع

درة بضم الدال : اللؤلؤة ، واللوامع بمعنى المضيئة . وقوله : في أصل مقراً الإمام :
يعني في الراجح من قراءته ، وهو ما نُقل متواتراً . ثم قال :

نَظَمْتُهُ مُحْتَسِباً لِلَّهِ غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلَا مُبَاهٍ
أخبر أنه نظم هذا الرجز ، محتسباً لله : أي مخلصاً غير قاصد به فخراً على غيره ولا
مباهاةً في أعين الناس . قوله :

على الذي روى أبو سعيد عثمان ورش عالم التجويد
رئيس أهل مصر في الدراية والضبط والاتقان في الرواية
لما ذكر أنه جعل نظمه في مقراً الإمام نافع ، وكان لنافع رواية كثيرون ، ذكر في هذين
البيتين والذين بعدهما أنه على رواية ورش وقالون دون رواية غيرهما .
فأبو سعيد : كنية ، عثمان : اسم ، ورش : لقب . قال في النجوم الطوالع : واسم أبيه
سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق المصري ، مولى الزبير بن العوام ، ولقب
ورشاً لشدة بياضه ، لأن الورش نوع من اللبن يقال له الأقط ، وقيل لقلة أكله .
وقوله : عالم التجويد ، صفة لورش ؛ والتجويد لغة : التحسين ، واصطلاحاً : إعطاء
الحروف حقوقها ؛ وقوله : رئيس أهل مصر ، صفة لعثمان ، ورئيس القوم : المقدم
فيهم ؛ والدراية : المعرفة . وقوله : على الذي ، متعلق بقوله : نظمته . وورش بالجر
لأنه مضاف إليه ما قبله ، ويجب جره بالإضافة هنا لأن الاسم واللقب إذا كانا مفردين
تجب إضافة الاسم للقب ، كما قال ابن مالك :

وإن يكونا مفردين فأضيف
حتماً وإلا أتبع الذي ردف

والعالم الصدر المعلم العلم عيسى ابن مينا وهو قالون الأصم
أثبت من قرأ بالمدينة ودان بالتقوى فزان دينه
العالم : عطف على قوله : أبو سعيد ، ذكر في هذين البيتين بعض صفات الراوي الثاني
واسمه واسم أبيه . ومعنى الصدر : المقدم على غيره . وقوله : المعلم بكسر اللام مع
التشديد أي الذي يعلم الناس ، والعلم بفتح اللام أي الشهير ، وعيسى : اسمه ، ومينا



بالقصر : اسم أبيه ، ولقبه قالون ، قيل لقبه به شيخه نافع لجودة ذهنه لأن معنى قالون بلغة الروم : جيد . وقوله : الأصم ، قيل إنه كان أصم مطلقاً ، وقيل : يسمع القرآن إذا قرئ عليه . وقوله : أثبت من قرأ بالمدينة : يعني أن قالون زائد على غيره ممن قرأ على نافع في التثبت والتحقيق لما رواه . وقوله : ودان بالتقوى : أي جعل التقوى عادة له . وقوله : فزان دينه أي فلما جعل التقوى عادة له حسن دينه أي إسلامه . وقوله :

بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِنْ اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوْ اِتِّتَافٍ

ذكر في هذا البيت أنه بيّن في هذا النظم ما جاء عن ورش وقالون من الاختلاف عن شيخهما ، وما جاء عنهما من الائتلاف أي الاتفاق ، وكيفية تبيينه للاختلاف أن يسند الحكم لأحدهما فيكون الآخر مخالفاً له كقوله الآتي : واقصر لقالون يودّة معاً ، وكقوله أبدل ورش كل فاء سكنت . وكيفية تبيينه للاتفاق أن ينسب لهما الاتفاق كقوله : واتفقا بعد عن الإمام .. أو يسند الحكم لنافع فيعلم أنهما متفقان ، كقوله : فنافع بقصر يرضه قضى .. أو يسند الحكم إلى جميع القراء ، كقوله : وكلهم رققها إن سكنت ... قوله :

وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

رُبَّ : هنا للتقليل ، يعني أنه قد يطلق حكماً متفقاً عليه بينهما فلا يسنده بالكيفية المتقدمة والغالب ما تقدم ، وإذا أطلقه علم أنه متفق عليه ، مثال ذلك قوله الآتي : ومُدَّ للسّاكن في الفواتح ، وقوله : والخلف في المد لما تغيّر .. قوله :

سَلَكْتُ فِي ذَا طَرِيقِ الدَّانِي إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ

معنى سلك : اتبعت ، لما ذكر أولاً أنه جعل هذا النظم على رواية ورش وقالون ذكر هنا أنه اتبع فيما نظمه من روايتيهما طريق الداني دون غيره ، وكأنه قيل له : لم سلك طريق الداني فقال : لأجل شدة حفظه وإتقانه .

والطريق يقال عند أهل هذا الفن للذي ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل ، وأما ما ينسب إلى الرواة فيقال له رواية ، وما ينسب للإمام يقال له قراءة ، وألم بذكر الثلاثة فقال مشيراً إلى القراءة : في أصل مقرأ الإمام نافع ، وقال مشيراً إلى الرواية : على

الذي روى أبو سعيد ، وذكر هنا الطريق بقوله: سلكت في ذا طريق الداني دون طريق غيره كطريق أبي محمد مكي القيرواني ، وطريق أبي عبد الله محمد بن شريح . والداني ، قال في تحصيل المنافع : أي المنسوب إلى مدينة في الأندلس يقال لها دانية . وقال في النجوم الطوالع : هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الأموي مولاهم . تنبيهه — طريق قالون وطريق ورش اللتين سلكتهما الداني جمعهما إبراهيم بن أحمد صاحب النجوم في هذا البيت :

طريق قالون أبو نشيط وأزرق طريق ورش فانقلأ

قوله :

حَسَبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ عَنْ ابْنِ حَمْدُونَ أَبِي الرَّبِيعِ
الْمَقْرِئِ الْمَحَقِّقِ الْفَصِيحِ ذِي السَّنَدِ الْمَقْدَّمِ الصَّحِيحِ

حسبما : بفتح السين صفة لمصدر محذوف ، أي سلكتُ طريق الداني سلوكاً مثل قراءتي بالجميع أي رواية ورش ورواية وقالون ، عن شيخي أبي الربيع ابن حمدون ، أخبر أنه سلك طريق الداني سلوكاً مماثلاً لما قرأ على شيخه ، ووصف شيخه ابن حمدون بقوله: المقرئ أي المقرئ للقرآن والعربية ، ووصفه أيضاً بقوله : المحقق بكسر القاف أي لما رواه ونقله ، وقوله : الفصيح وصف له أيضاً ، وقوله : ذي السند معناه صاحب إسناد للقراءة ، والمقدم أي على غيره يعني أن سند شيخه صحيح ومقدم على غيره ، قال في تحصيل المنافع : وحقيقة السند نسبة قراءته عن فلان ثم عن فلان إلى النبي ﷺ قوله :

أوردت ما أمكنني من الحُجج مما يُقام في طلابه حُججٌ

يعني أنه أورد في نظمه هذا ما أمكنه إيراد من الحُجج بضم الحاء : أي حجج أحكام القراءة وعلاها ، مما يقيم الإنسان بتعلمه في غير هذا النظم حججاً بكسر الحاء : أي سنين . وقوله : طلابه بكسر الطاء . قوله :

ومع ذا أقرُّ بالتقصير لكل ثبت فاضلٍ نحرير

لما قدم أنه أورد في نظمه هذا ما يقام في تحصيله سنين خاف أن يتوهم أن ذلك القول تكبر منه فقال : ومع ذا أقر بالتقصير ، يعني أنه مقر على نفسه بالتقصير وهو ضد

الإحاطة ، لكل عالم ثَبَّتَ : أي ثابت في العلم ومحقق له ، وقوله : فاضل أي في الدين وقوله: تحرير ، قال في مختار الصحاح : والنحرير بوزن المسكين العالم المتقن . قوله

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَةُ
سأل الله تعالى العصمة في القول والفعل ، لأنها هي النعمة أي الكاملة ، حقق الله تعالى رجائي ورجاءه ؛ والعصمة : الحِفْظُ ، قال في مختار الصحاح : العصمة المنع ، يقال عصمه الطعام أي منعه من الجوع ، والعصمة أيضاً : الحِفْظُ . قوله :

الْقَوْلُ فِي التَّعَوُّذِ الْمَخْتَارِ وَحُكْمِهِ فِي الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ
قدم الناظم الكلام على التعوذ ، لأن القارئ أول ما يقرأ التعوذ ، قال تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ أي إذا أردت ، والقول والباب والفصل بمعنى واحد ، والمعنى أن هذا القول في بيان لفظ التعوذ المختار عند القراءة وفي بيان حكمه هل هو الجهر أو السر ؛ والتعوذ لغة : الاعتصام والتحصن ، فإذا قال القارئ : أعوذ بالله ، فكأنه قال : أعتصم وأتحصن بالله من الشيطان ، فلفظه خبر ومعناه دعاء ، وإنما أمر القارئ بالتعوذ لما يدخل عليه في قراءته من عَجَبٍ وغيره . قوله :

وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارٌ وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يُخْتَارُ
يعني أن لفظ الاستعاذة الذي يقال قبل القراءة وردت فيه أخبار : أي أحاديث مختلفة وذكر الناظم أن المختار منها إنما هو ما جاء في سورة النحل ، إشارة إلى قوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ، قال في النجوم الطوالع : وقد ذكر الداني منها في بعض تأليفه أربعة ألفاظ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ، أستعيز بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم . قوله :

وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ بِهِ وَالْإِخْفَاءُ رَوَى الْمُسَيَّبِيُّ
يعني أن الجهر بالتعوذ ذاع أي شاع عند أهل الأداء في مذهب قالون وورش وروايتهما عن نافع وروى إسحاق المسيبي إخفاءه عن نافع ، قال في النجوم الطوالع : قال الداني

في التيسير : ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة اتباعاً للنص واقتداء بالسنة ثم قال : وروى إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن . اهـ .
تنبيهه - يجوز في التعوذ إن كان مع البسملة أربعة أوجه لجميع القراء :
الوجه الأول : الوقف عليهما .

الوجه الثاني : الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة .

الثالث : وصل التعوذ بالبسملة والوقف على البسملة .

الرابع : وصل التعوذ بالبسملة ووصل البسملة بأول القراءة . اهـ .

ولما فرغ من الكلام على التعوذ أتبعه بالبسملة فقال :

القول في استعمال لفظ البسملة والسكت والمختار عند النقلة

قوله : القول .. الخ أي هذا القول موضوع لبيان المواضع التي تستعمل فيها البسملة أي والمواضع التي لا تستعمل فيها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفت ، وبيان من يستعمل البسملة ومن لا يستعملها ، وموضوع أيضاً لبيان المختار عند النقلة أي الأئمة الناقلين للقراءة ، هل هو السكت أم الوصل أي إذا تركت البسملة ؛ والسكت عند القراء قطع الصوت عند الساكن زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس . قوله :

قالون بين السورتين بسمل ورش الوجهان عنه نقلاً

أخبر رحمه الله تعالى أن قالون يقرأ البسملة بين كل سورتين ، ويقيد ذلك بغير الأنفال وبراءة كما سيذكر ، وأما ورش فنقل عنه الوجهان أي استعمال البسملة وعدمه ، قال في تحصيل المنافع : فأحد الوجهين وهو المشهور ترك استعمالها وهي رواية أبي يعقوب عن ورش ، والوجه الآخر استعمالها كقالون وهي رواية عبد الصمد الأصبهاني . قوله

واسكت يسيراً تحظ بالصواب أو صل له مبين الإعراب

يعني أنك إذا تركت البسملة لورش - كما هو المشهور - فلك أن تسكت سكتاً يسيراً دون تنفس كما تقدم في حد السكت ولك أن تصل آخر السورة المختومة بأول السورة المبتدأة

وإذا وصلت فكن مبيناً لحركات الإعراب وغيرهما ، وإنما اقتصر الناظم على الإعراب لشرفه . ووجه السكت هو المختار كما يدل عليه تقديم الناظم له .

قال في النجوم الطوالع مشيراً إلى وجه السكت : وهذا الوجه قاله الداني ، وعليه أكثر شيوخنا والجلّة من المتصدين ، قال : وقد روي لنا عن ابن مجاهد ، وهو الذي اختار وقال في تحصيل المنافع : إلا أن السكت مرجّح على الوصل ، فلذلك قدمه لأن التقديم يؤذن في التفضيل قال الشاطبي :

وسكتهم المختار دون تنفس وبعضهم في الأربع الزهر بَسْمَلًا

وبعضهم بَسْمَلٌ عن ضرورة في الأربع المعلومّة المشهورة

أخبر رحمہ اللہ تعالیٰ أن بعض الشيوخ المتقدمين المصنفين في القراءات كابن غلبون وغيره ، بَسْمَلٌ : لورش على وجه تَرَكَ البسمة له بين السورتين ، في السور الأربع المعلومّة المشهورة عند القراء وهي : لا أقسم بيوم القيامة ، ولا أقسم بهذا البلد ، وويل للمطففين ، وويل لكل همزة . قال الداني في التيسير : وليس في ذلك أثر يروى عنهم وإنما هو استحباب من الشيوخ ، وإنما استحبوها لأجل الضرورة ، فـ (عن) في قوله عن ضرورة للتعليل ، والضرورة هنا هي قُبْح اللفظ . قوله :

للفصل بين النفي والإثبات والصبر واسم الله والويلات

أي إنما بَسْمَلُ بعضهم لأجل الفصل بين النفي والإثبات ، فالإثبات هو قوله تعالى ﴿ وأهل المغفرة ﴾ وقوله ﴿ وادخلي جنتي ﴾ والنفي [لا] ، ولأجل الفصل بين لفظ الصبر في قوله تعالى ﴿ وتواصوا بالصبر ﴾ وبين لفظ [ويل] ، وبين اسم الله تعالى في قوله تعالى ﴿ والأمر يومئذ لله ﴾ وبين [ويل] ؛ فقوله (الويلات) بصيغة الجمع مراده الويلان بالتثنية . قوله :

والسكت أولى عند كل ذي نظر لأن وصفه الرحيم معتبر

يعني أن السكت في هذه السور كغيرها ، أولى : أي أفضل وأشهر من البسمة ، لأن وصف الله تعالى الرحيم معتبر فيه القبح فلا يوصل بالنفي ولا بالويل ، فمن فرّ من

القبح المتقدم وأراد زواله بالبسملة وقع في القبح أيضاً ، قال في النجوم الطوالع :
والمصير إلى السكت أولى ، لزوال قبح اللفظ به مع كونه منقولاً عن ورش وتخصيص
البسملة له بالسور الأربع غير منقول عنه . قوله :

ولا خلاف عند ذي قراءة في تركها في حالتها براءة

يعني أنه لا خلاف عند كل صاحب قراءة في ترك البسملة في حالة الابتداء ببراءة وفي
حالة صلتها بالأنفال ، فالمراد بحالتيه حالة الوصل والابتداء ، قال في النجوم الطوالع :
ومثل القراءة الكتابية في المصاحف وأما الألواح فقد نصّ ابن رشد في البيان على جواز
كتابة البسملة فيها أول [براءة] كغيرها من السور . اهـ وقال في تحصيل المنافع :
وسبب ترك البسملة في أول براءة اتباعاً لخط المصحف ولقول عائشة رضي الله عنها
(اقرؤوا ما في المصحف) وليست البسملة في المصحف أول براءة ؛ وقيل : لأن
التوبة والأنفال سورة واحدة ، وقيل : لأنها نزلت بالسيف . اهـ . قوله :

وذكرها في أول الفواتح والحمد لله لأمر واضح

يعني أنه لا خلاف في ذكر البسملة في أول الفواتح وهي السور . وقوله : والحمد لله :
معطوف على قوله أول الفواتح ، والمراد بالحمد لله الفاتحة ، وإنما عطفها مع دخولها
في قوله (في أول الفواتح) اعتناءً بشأنها ، وقوله : لأمر واضح يرجع إلى تركها في
أول براءة وإلى استعمالها في أول الفواتح وأمّ القرآن ، فلا خلاف في هذا كله لأمر
واضح وهو سبب تركها في أول براءة الذي تقدم وسبب ذكرها في غيرها : قال في
تحصيل المنافع : وسبب ذكرها في أول الفواتح هو التبرك باسم الله تعالى واتباع خط
المصحف ، وحديث عائشة رضي الله عنها المتقدم . قوله :

واختارها بعض أولي الأداء لفضلها في أول الأجزاء

يعني أن بعض أهل الأداء أي التجويد ، وهو جمهور العراقيين يختار البسملة في أول
الأجزاء أي لأجل فضلها ، والمراد بالأجزاء أواسط السور وهي ما كان بعد أول السورة
ولو بكلمة ، ويدخل في الأجزاء براءة . قال في النجوم الطوالع : وظاهر إطلاق الناظم

والشاطبي الأجزاء كالداني في التيسير ، يتناول أجزاء براءة ، وللمتأخرين فيه خلاف فمنهم من قال إنها كأجزاء غيرها ، ومنهم من منع البسمة في أول أجزائها ، والعمل عندنا على التخيير فيها كغيرها من أجزاء السور . قوله :

ولا تقف فيها إذا وصلت بها بالسورة الأولى التي ختمتها

يعني أنك إذا وصلت البسمة بالسورة التي ختمتها لا تقف عليها دون التي تليها .
وبقيت ثلاثة أوجه لا حرج فيها :

أولها : أن تقف على آخر السورة وتقف على البسمة .

الثاني : أن تقف على آخر السورة الأولى وتصل السورة بأول الثانية ، وهذا الوجه اختاره الداني ، كما في النجوم الطوالع ، قال : لإشعاره بالمراد ، وهو أنها للتبرك أو أنها من السورة .

الوجه الثالث : وصلها بآخر الأولى وبأول الثانية .

القول في الخلاف في ميم الجميع مقرب المعنى مهذب بديع

يعني أن هذا القول في ذكر الخلاف في ميم الجميع وتسمى ميم الجمع ، أي وفي ذكر الوفاق ، فهو من باب حذف الواو وما عطف مثل ما تقدم في قوله (في استعمال لفظ البسمة) أي وفي تركها . مقرب : بكسر الراء يريد به أنه يقرب المعاني البعيدة للفهم قوله : مهذب بفتح الذال المعجمة أي مخلص ومحرر ، وقوله : بديع أي محدث لم يسبق له مثيل ، وأشار بذلك إلى حسن نظمه ؛ ومقرب ومهذب وبديع يجوز فيها الرفع إخباراً لمبتدأ محذوف أي هو .. ، ويجوز فيها النصب على الحال .

واعلم أن ميم الجمع هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكرين حقيقة أو تنزيلاً فخرج بالزائدة الميم الأصلية نحو يعلم وخرج بالدالة على جمع المذكر الميم في نحو آتيناهما فهي زائدة لكن ليست دالة على جمع المذكر بل على تثنية ؛ ودخل بقولنا : تنزيلاً نحو فقلتم إذا كان الخطاب لواحد ونزل منزلة الجمع ؛ ولابد في ميم الجمع أن يتقدم عليها أحد هذه الأحرف الأربعة وهي : الهمزة والهاء والتاء والكاف ، فمثال وقوع الهمزة قبلها « هاؤم اقرعوا » ومثال الهاء [أنفسهم] ومثال الكاف [وأنفسكم] ومثال التاء [أنتم]

وَصَلَ وَرَشَّ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ

يعني أن ورشاً يصل ميم الجمع بواو بشرط أن تكون قبل همز قطع نحو ﴿سواء عليهم
ءأنذرتهم﴾ ومفهوم قوله : قبل همز القطع وقوعها قبل همز وصل ، وسيذكر أنها تضم
ومفهومه أيضاً عدم إتيانها قبل همز أصلاً ، وهذا لم يذكره وحكمها له أي ورش عدم
الصلة والإسكان نحو ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ إلا إذا اتصل بها ضمير
فتوصل بالواو ، قال في النجوم الطوالع : باتفاق القراء كلهم ، مثال الضمير بها
﴿أنلزمكموها﴾ ﴿فأسقيناكموه﴾ . قوله :

وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونَ مَا لَمْ يَجِئْ مِنْ بَعْدِهَا سَكُونُ

يعني أن قالون يسكن ميم الجمع كلها سواء وقعت قبلها همز قطع أو غيره ، إلا إذا جاء
بعدها السكون فيضمها ، نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ ؛ قال
في النجوم الطوالع : وما اقتصر عليه الناظم لقالون من الإسكان مطلقاً هو أحد طرق له
في ميم الجمع ، والطريق الثاني الضم مطلقاً ، والطريق الثالث التخيير في الوجهين
للخلاف فيهما عن قالون ، وبالخلاف عنه صرح الداني في التيسير . قوله :

وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

يعني أن ورشاً وقالون اتفقا على ضم ميم الجمع من غير زيادة واو إذا جاءت قبل همز
وصل ، بأن كان بعدها ساكن نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَغْلَوْنَ﴾ وهذا
في حال الصلة ، وأما الوقف فسيذكر حكمه ، فقوله في الوصل في الشطر الأول بمعنى
الاتصال ، وفي الشطر الثاني بمعنى التوصل ؛ وسميت الهمزة التي تثبت في الابتداء
وتسقط في الدَّرَجِ همزة وصل لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن . وأشار إلى حكم
الوقف ، فقال :

وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ وَفِي الْإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ

يعني أن القراء السبعة كلهم يقف على ميم الجمع بالإسكان . وقوله : وفي الإشارة لهم
قولان ، يعني أنه وقع للقراء قولان في جواز الإشارة وهي الرُّومُ والإشمام واللذان

سيذكر المصنف حقيقتهما وعدمه ، قال في تحصيل المنافع بعد قول الناظم (قولان) :
يعني لمكي ولأبي عمرو الداني فأجاز مكي الروم والإشمام في الوقف لأنهم أجازوها
في الوقف على المضموم ولم يفرقوا بين ميم الجمع وغيرها ومنعهما الداني ، واستظهر
المصنف قول الداني اهـ ؛ وأشار إلى استظهار قول الداني فقال :

وَتَرَكُهَا أَظْهَرَ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

يعني أن ترك الإشارة أي الوقف بالروم والإشمام هو الأظهر من جهة القياس عند أبي
عمرو لأنه قاسها على الحركة العارضة في نحو (يومئذ وحينئذ) لأن حركة الميم إنما
جيء بها للتوصل إلى الصلة بالواو ، وحركة يومئذ ونحوه جيء بها للتوصل إلى زوال
التقاء الساكنين : سكون الذال وسكون التتوين ؛ وسيذكر الناظم أن الحركة العارضة
لا يوقف عليها بالروم والإشمام في قوله : وقف بالاسكان بلا معارض .. البيت . وأما
مكي فقاسها على هاء الضمير في نحو « قَدَرُهُ » و « أَنْشَرُهُ » لاشتراكهما في الصلة
بالواو في الوصل وسقوطها في الوقف .

فقول الناظم : وهو الذي ارتضاه جل الناس يعني به أن ترك الإشارة هو الذي ارتضاه
أكثر الناس : الناقلين لمذهب أبي عمرو ، قال في النجوم الطوالع : ومذهب الداني هو
الأرجح ، وعليه اقتصر الشاطبي وبه جرى عملنا .

الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ وَالْخُلْفِ فِي قَصْرِ وَمَدِّ زَائِدِ

يعني أن هذا القول موضوع لذكر أحكام هاء الضمير الواحد ، المتفق عليها بين ورش
وقالون والمختلف فيها ، والمراد بأحكامه ما ذكره الناظم في قوله : في قصر أي حذف
مَدٍّ ومدٍّ زائد ؛ وهاء الضمير في اصطلاح القراء : هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد
المذكر ، فخرج بالزائدة الهاء الأصلية نحو « تَفَقَّهُوا » و « إِنْ لَمْ يَنْتَهُوا » ، وخرج
بالدالة على الواحد المذكر [عليهما وعليهم وعليهما] وتتصل هاء الضمير بالاسم نحو
[أَهْلِهِ] ، وتتصل بالفعل نحو [جَاءَهُ] ، وبالحرف نحو : لَهُ وَبِهِ . قوله :



واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

يعني أن صلة هاء الضمير بالواو إن كانت مضمومة ، وبالياء إن كانت مكسورة إنما جعلت لأجل تكثير الاسم أي الهاء لأنه اسم وهو حرف واحد ، فهذا هو وجه صلة الهاء قال في النجوم الطوالع : وهذا التوجيه الذي أشار له الناظم لأبي محمد مكي ، وقال سيبويه : زيدت الواو على الهاء في المذكر كما زيدت الألف عليها في المؤنث ليستويا في باب الزيادة ؛ وذكر إبراهيم صاحب النجوم الطوالع أن الأصل في هاء الضمير أن تكون مضمومة موصولة بالواو ، وقال : فأصل به وعليه : بهو وعليه بضم الهاء مع الصلة بواو وقلبت الواو ياءً ، قوله :

فألهاء إن توسطت حركتَيْن فنافع يصلها بالصلتين

يعني أن نافعاً من روايتي ورش وقالون يصل الهاء المتقدمة بالصلتين وهما : الواو إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة ، بشرط أن تقع بين حركتين حقيقة نحو ﴿ إنه هو يبدئ ﴾ ﴿ له صاحبه ﴾ ﴿ إن الإنسان لربه لكنود ﴾ ، وأما إذا توسطت بين ساكنين فلا يصلها نحو ﴿ آتينا الإنجيل ﴾ ﴿ فيه القرآن ﴾ ، وكذا لا يصلها إن وقع قبلها متحرك ووقع بعدها ساكن نحو ﴿ له الملك ﴾ ﴿ على عبده الكتاب ﴾ ، وكذا لا يصلها أيضاً إذا تقدم الساكن عليها وتأخر المتحرك نحو : ﴿ عقلوه ﴾ . قوله :

وهاء هذه كهاء المضمَر فوصلها قبل مُحرك حَرِي

يعني أن هاء (هذه) مثل هاء الضمير فبسبب ذلك إذا وقعت قبل مُحرك يصلها نافع بالياء نحو ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ ، وأما إذا وقعت قبل ساكن فلا يصلها نحو ﴿ هذه الأنهار ﴾ ، وإنما لم يقيد الناظم بكونها بين حركتين كما فعل في هاء الضمير لأن ما قبلها أي الهاء من (هذه) لا يكون إلا مكسوراً . قوله :

واقصروا لقالون يودّه معا ونوتيه منها الثلاث جمعا

نوكّه ونصله يتّقّه و أرجه الحرفين مع فألقه

دون ورش ، وهي (يودّه) في قوله تعالى بآل عمران ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه

بقنطار يُودَّه إليك ومنهم مَنْ إنْ تَأَمَّنْهُ بدينار لا يُودَّه إليك ﴿ وأشار إلى الموضعين بقوله (مَعاً) ، و ﴿ نُوتِهٍ مِنْهَا ﴾ بِأَلِ عَمْرَانِ أَيْضاً ، أَيْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُوتِهٍ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُوتِهٍ مِنْهَا ﴾ وَفِي الشُّورَى ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا ﴾ وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : الثَّلَاثُ ، وَقَوْلُهُ : جَمْعاً تَأْكِيدٌ . ﴿ نُوكُّهُ مَا تَوَلَّى وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ ﴾ كِلَاهُمَا بِالنِّسَاءِ ﴿ وَيَنْقُحُ فُلُوكُكُمْ ﴾ فِي سُورَةِ النُّورِ ، ﴿ وَأَرْجِيهِ وَأَخَاهُ ﴾ فِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُمَا اثْنَتَانِ بِقَوْلِهِ (الْحَرْفَيْنِ) ؛ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى عِلَّةِ قَصْرِ قَالُونَ لِلْمَذْكُورَاتِ بِقَوْلِهِ :

رِعَايَةٌ لِأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفِعْلِهَا

يَعْنِي أَنَّ قَالُونَ إِنَّمَا قَصَرُوا هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ لِأَجْلِ الرِّعَايَةِ : أَيْ الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَصْلِهِ وَالْمُرَادُ بِأَصْلِهِ قَاعِدَتُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ عَلَى الْكَلِمَاتِ ، وَقَاعِدَتُهُ : أَنَّ الْهَاءَ إِذَا وَقَعَ قَبْلُهَا سَاكِنٌ وَبَعْدَهَا مُتَحَرِّكٌ تُقْصَرُ ، وَأَصْلُ الْهَاءِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ سَاكِنٍ قَبْلُهَا وَحَرَكَةٍ بَعْدَهَا ، فَأَصْلُ يُودَّهِ : يُودِّيهِ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ جَزَمَتْ الْفِعْلَ فَخُذِفَتْ الْيَاءُ ، وَأَصْلُ نُوتِهٍ : نُوتِيهِ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ مَنْ الشَّرْطِيَّةُ جَزَمَتْهُ أَيْضاً وَهَكَذَا فِي الْبَوَاقِي ؛ إِلَّا أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ : قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ فِيهِ مَسَامَحَةٌ لِأَنَّ (أَلْقَهُ) وَ (أَرْجِيهِ) لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمَا جَازِمٌ وَإِنَّمَا هُمَا فِعْلَانِ أَمْرٌ كُلُّهُمَا مَبْنِي ، لَكِنْ إِطْلَاقُ حُكْمِ الْأَكْثَرِ عَلَى الْكُلِّ شَائِعٌ . قَوْلُهُ :

وَصَلَّ بِطَةِ الْهَاءِ مِنْ يَاتِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ مِنْ رُؤَاتِهِ

يَعْنِي أَنَّكَ تَصِلُ الْهَاءَ الَّذِي فِي سُورَةِ طه لِقَالُونَ ، مَعَ أَنَّ الرُّوَاةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَالْمُرَادُ الْهَاءَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً ﴾ . وَيَجُوزُ فِي الْمِيمِ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ (مَنْ يَأْتِهِ) الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، فَعَلَى الْكَسْرِ يَكُونُ الْمَعْنَى صَلَّ الْهَاءُ مِنْ لَفْظِ [يَأْتِيهِ] بِطَةِ ، وَعَلَى الْفَتْحِ يَكُونُ الْمُرَادُ لَفْظَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ .

قَالَ فِي تَحْصِيلِ الْمَنَافِعِ : رَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي أَنَّهُ يَقْصُرُهَا كَسَائِرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَرَوَى عَنْهُ أَبُو نَشِيطٍ وَالْحُلَوَانِيُّ أَنَّهُ يَصِلُهَا كَوْرَشٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ

إشعار بترجيح الصلة ، لكونه نصاً عليها أولاً ثم ذكرَ الخلاف آخرأ ، ولأن ما رواه الشيخان أولى مما رواه الشيخ الواحد . اهـ .

وقال في النجوم الطوالع : وهذا الخلاف الذي ذكره هو من طريق أبي نشيط كما نص عليه الداني في بعض كتبه وذكرَ عن الحلواني الصلة لا غير ، إلى أن قال : وإنما قَدَّم الناظم الوصل في الذكر لثبوته في الطريقتين : طريق أبي نشيط وطريق الحلواني ، لا لكونه أرجح من القصر في طريق أبي نشيط ، بل الأرجح في طريقه القصر .

وَنَافِعُ بَقْصَرٍ يَرْضَهُ قَضَى لِثَقَلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

يعني أن نافعاً رحمه الله تعالى قضى أي حكمَ بضم هاء (يَرْضَهُ لكم) في سورة الزمر وفُهم من نسبة الحكم لنافع أن ورشاً وقالون اتفاقاً عليه ، أما قالون فلأجل مراعاة قاعدته المتقدمة في قول الناظم (رعاية .. الخ) وأما ورش فعَلَّ الناظم مخالفته لقاعدته بقوله : لثقل الضم وللذي مضى : أي تقدّم وهو كون الهاء قبل دخول الجازم بين سكون وحركة لكن ورشاً ألغى فيما تقدم هذا الأصل واعتبره هنا لما انضم له من ثقل الضم ، بخلاف الكسر فإنه خفيف بالنسبة إلى الضم . قوله :

وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهُ مَعَ ضَمِّهَا وَجَزَمَهُ إِذْ غَيَّرَهُ

لَفَقْدَ عَيْنِهِ وَلَا مَهْ فَقَدَ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مِنْ أَبٍ مَا فَقَدَ

الضمير في قوله : يكن ، يرجع على نافع ، وفي : يراه يرجع للقصر ، والمعنى : ولم يكن نافع يرى القصر في (يره) في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ﴿ أَحْسِبْ أَنْ لَمْ يَرَهِ أَحَدٌ ﴾ مع أن (يره) هاؤها مضمومة والفعل مجزوم ، فهي حينئذٍ مماثلة لـ (يرضه) ، وتقدم أن نافعاً يقصرها فما الفرق ؟ قال الناظم : إذ غَيَّرَهُ .. الخ يعني : إنما لم يكن نافع يرى القصر في (يره) كغيره لأجل تغيير الجازم له ، وفسر ذلك التغيير بقوله : لفقد عينه .. الخ أي والتغيير هو أن (يره) حذفت عينها ولأمها ، وقوله : فقد ناب .. الخ ، يعني أن الصلة في يره قامت لها مقام المحذوف منها الذي هو العين واللام ، فأصلها (يَرَأِي) فحذفت الهمزة التي هي العين والياء التي هي اللام ، فلم يبقَ من أصول الكلمة إلا الراء ، فجعلت الصلة عوضاً من

واعْلَمْ بِأَنَّ صَلَةَ الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ

يعني أن صلة هاء الضمير بالواو إن كانت مضمومة ، وبالياء إن كانت مكسورة إنما جعلت لأجل تكثير الاسم أي الهاء لأنه اسم وهو حرف واحد ، فهذا هو وجه صلة الهاء قال في النجوم الطوالع : وهذا التوجيه الذي أشار له الناظم لأبي محمد مكي ، وقال سيبويه : زيدت الواو على الهاء في المذكر كما زيدت الألف عليها في المؤنث ليستويا في باب الزيادة ؛ وذكر إبراهيم صاحب النجوم الطوالع أن الأصل في هاء الضمير أن تكون مضمومة موصولة بالواو ، وقال : فأصل به وعليه : بِهِ وَعَلَيْهِ بِضَمِّ هَاءِ مع الصلة بواو وقلبت الواو ياءً ، قوله :

فَالْهَاءُ إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْنِ فَنَافِعُ يَصِلُهَا بِالصَّلَتَيْنِ

يعني أن نافعاً من روايتي ورش وقالون يصل الهاء المتقدمة بالصلتين وهما : الواو إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة ، بشرط أن تقع بين حركتين حقيقة نحو ﴿ إِنَّهُ هُوَ بَدِئُ ﴾ ﴿ لَهُ صَاحِبُهُ ﴾ ﴿ إِنْ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ ، وأما إذا توسطت بين ساكنين فلا يصلها نحو ﴿ آتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ ﴾ ﴿ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ ، وكذا لا يصلها إن وقع قبلها متحرك ووقع بعدها ساكن نحو ﴿ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ ﴿ عَلَى عِبْدِهِ الْكِتَابُ ﴾ ، وكذا لا يصلها أيضاً إذا تقدم الساكن عليها وتأخر المتحرك نحو : ﴿ عَقَلُوهُ ﴾ . قوله :

وَهَاءُ هَذِهِ كِهَاءِ الْمُضْمَرِ فَوْصَلُهَا قَبْلَ مُحَرِّكِ حَرِي

يعني أن هاء (هذه) مثل هاء الضمير فبسبب ذلك إذا وقعت قبل محرك يصلها نافع بالياء نحو ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ ، وأما إذا وقعت قبل ساكن فلا يصلها نحو ﴿ هَذِهِ الْأَنْهَارُ ﴾ ، وإنما لم يقيد الناظم بكونها بين حركتين كما فعل في هاء الضمير لأن ما قبلها أي الهاء من (هذه) لا يكون إلا مكسوراً . قوله :

وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُودُّهُ مَعَا وَنُوتِهِ مِنْهَا الثَّلَاثُ جَمْعًا

نُؤْلُهُ وَنُصْلُهُ يَتَّقِهِ وَ أَرْجَهُ الْحَرْفَيْنِ مَعَ فَأَلْقَهُ

دون ورش ، وهي (يودّه) في قوله تعالى بآل عمران ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ

بقنطار يُودَّه إليك ومنهم مَنْ إنْ تَأَمَّنْهُ بدينار لا يُودَّه إليك ﴿ وأشار إلى الموضعين بقوله (مَعاً) ، و ﴿ نُوتِهٍ مِنْهَا ﴾ بآل عمران أيضاً ، أي قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُوتِهٍ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُوتِهٍ مِنْهَا ﴾ وفي الشورى ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا ﴾ وأشار إلى ذلك بقوله : الثالث ، وقوله : جمعاً تأكيد . ﴿ نُوكَّهَ مَا تَوَلَّى وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ ﴾ كلاهما بالنساء ﴿ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ ﴾ في سورة النور ، ﴿ وَأَرْجِيهِ وَأَخَاهُ ﴾ في الأعراف والشعراء وأشار إلى أنهما اثنتان بقوله (الحرفين) ؛ ثم أشار إلى علة قصر قالون للمذكورات بقوله :

رِعَايَةٌ لِأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفِعْلِهَا

يعني أن قالون إنما قصر هذه المذكورات لأجل الرعاية : أي المحافظة على أصله والمراد بأصله قاعدته قبل دخول الجازم على الكلمات ، وقاعدته : أن الهاء إذا وقع قبلها ساكن وبعدها متحرك تُقَصَّر ، وأصل الهاء في هذه الكلمات قبل دخول الجازم متوسطة بين ساكن قبلها وحركة بعدها ، فأصل يُودَّه : يودَّيه ، فلما دخلت إن الشرطية جزمتم الفعل فحُذِفَت الياء ، وأصل نُوتِهٍ : نُوتِيهِ ، فلما دخلت مَنْ الشرطية جزمته أيضاً وهكذا في البواقي ؛ إلا أن قول الناظم : قبل دخول جازم فيه مسامحة لأن (أَلْقِه) و (أَرْجِيهِ) لم يدخل عليهما جازم وإنما هما فعلا أمر كل منهما مبني ، لكن إطلاق حكم الأكثر على الكل شائع . قوله :

وَصَلَّ بِطَةِ الْهَاءِ مِنْ يَاتِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ مِنْ رُؤَاتِهِ

يعني أنك تصلُ الهاء الذي في سورة طه لقالون ، مع أن الرواة اختلفوا فيه ، والمراد الهاء التي في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً ﴾ . ويجوز في الميم من قول الناظم (من ياتِه) (الفتح والكسر ، فعلى الكسر يكون المعنى صل الهاء من لفظ [يَاتِهِ] بطه ، وعلى الفتح يكون المراد لفظ الآية الكريمة .

قال في تحصيل المنافع : روى عنه إسماعيل القاضي أنه يقصرها كسائر هذه المواضع وروى عنه أبو نشيط والحلواني أنه يصلها كورش وهو المشهور ، وفي كلام المصنف

إشعار بترجيح الصلة ، لكونه نصاً عليها أولاً ثم ذكرَ الخلاف آخرأ ، ولأن ما رواه الشيخان أولى مما رواه الشيخ الواحد . اهـ .

وقال في النجوم الطوالع : وهذا الخلاف الذي ذكره هو من طريق أبي نشيط كما نص عليه الداني في بعض كتبه وذكرَ عن الحلواني الصلة لا غير ، إلى أن قال : وإنما قَدَّم الناظم الوصل في الذكر لثبوته في الطريقتين : طريق أبي نشيط وطريق الحلواني ، لا لكونه أرجح من القصر في طريق أبي نشيط ، بل الأرجح في طريقه القصر .

وَنَافِعُ بَقْصَرٍ يَرْضَهُ قَضَى لِثَقَلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

يعني أن نافعاً رحمه الله تعالى قضى أي حكمَ بضم هاء (يَرْضَهُ لكم) في سورة الزمر وفُهم من نسبة الحكم لنافع أن ورشاً وقالون اتفاقاً عليه ، أما قالون فلأجل مراعاة قاعدته المتقدمة في قول الناظم (رعاية .. الخ) وأما ورش فعَلَّ الناظم مخالفتَه لقاعدته بقوله : لثقل الضم وللذي مضى : أي تَقَدَّمَ وهو كون الهاء قبل دخول الجازم بين سكون وحركة لكن ورشاً ألغى فيما تقدم هذا الأصل واعتبره هنا لما انضم له من ثقل الضم ، بخلاف الكسر فإنه خفيف بالنسبة إلى الضم . قوله :

وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهُ مَعَ ضَمِّهَا وَجَزَمَهُ إِذْ غَيَّرَهُ

لَفَقْدَ عَيْنِهِ وَلَامِهِ فَقَدْ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مِنْابٍ مَا فَقَدَ

الضمير في قوله : يكن ، يرجع على نافع ، وفي : يراه يرجع للقصر ، والمعنى : ولم يكن نافع يرى القصر في (يره) في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ﴿ أَحْسِبْ أَنْ لَمْ يَرَهِ أَحَدٌ ﴾ مع أن (يره) هاؤها مضمومة والفعل مجزوم ، فهي حينئذٍ مماثلة لـ (يرضه) ، وتقدم أن نافعاً يقصرها فما الفرق ؟ قال الناظم : إذ غَيَّرَهُ .. الخ يعني : إنما لم يكن نافع يرى القصر في (يره) كغيره لأجل تغيير الجازم له ، وفسر ذلك التغيير بقوله : لفقد عينه .. الخ أي والتغيير هو أن (يره) حذفت عينها ولامها ، وقوله : فقد ناب .. الخ ، يعني أن الصلة في يره قامت لها مقام المحذوف منها الذي هو العين واللام ، فأصلها (يَرَأِي) فحذفت الهمزة التي هي العين والياء التي هي اللام ، فلم يبقَ من أصول الكلمة إلا الراء ، فجعلت الصلة عوضاً من

المحذوف ؛ وقول الناظم (فقد) في الشطر الأول حرف وفي الثاني فعل ماضٍ من فقد تنبيهه — اعلم أن الخلاف المتقدم في هاء الضمير إنما هو في حال الوصل ، وأما في الوقف فلا خلاف في حذف الصلة . قوله :

القول في الممدود والمقصود والمتوسط على المشهور

يعني أن هذا القول موضوع لبيان الحرف الممدود ، والحرف المقصور ، والحرف المتوسط ؛ وقوله على المشهور ، راجع للمتوسط أي الحرف الذي يُوسَّط على المشهور المختار عند الناظم كما سيذكر ذلك ، وما يُمد ويقصر ويوسط هو أحرف المد واللين وحرف اللين فقط دون المد ،

فالمُتَّصِف بالمد واللين: الألف مطلقاً ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها ؛ وحرفا اللين فقط : الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما . والمد في اصطلاح القراء : إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو من حرف اللين فقط .

والقصر في اصطلاحهم : إثبات حرف المد واللين وحرف اللين فقط من غير زيادة . والتوسط ما بين المد والقصر ، والقصر هو الأصل لعدم احتياجه إلى سبب ، والمد والتوسط فرعان لاحتياجها إلى سبب . قوله :

والمدُّ واللينُ معاً وصفان للألف الضعيف لازمان

يعني أن المد واللين وصفان ملازمان للألف الضعيف ، وتقدم آنفاً أن المد في اصطلاح القراء : إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو من حروف اللين فقط . وأما اللين فهو في اصطلاحهم : خروج الحرف من غير كلفة على اللسان . واحتترز الناظم بقوله (الضعيف) عن الهمزة ، لأن الألف يطلق عليها وعلى المدية وإنما كانت الألف المدية ضعيفة لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا مخرج لها محقق دائماً ، وإنما هي صوت ينتشر في الفم ينتهي بانتهائه . قوله :



ثم هما في الواو والياء متى عن ضمة أو كسرة نشأتا
يعني أن المد واللين يكونان في الواو والياء بشرط أن تكونا متولدتين عن ضمة أو
كسرة ، فقوله : نشأتا ، معناه تولدتا ، بأن تتولد الواو عن ضمة ، وتتولد الياء عن
كسرة ، فقوله : عن ضمة راجع للواو ، وقوله : عن كسرة راجع للياء ، والمراد أن
الواو والياء يكونان حرفي مدّ ولين بشرط أن يكونا ساكنين ، وعبر عن ذلك بتولدهما
عن الضم والكسر ، لأنهما إذا تولدتا عنهما لا يكونان إلا ساكنتين . قوله :

وصيغة الجميع للجميع تَمْدُ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِي
يعني أن صيغة جميع أحرف المد الثلاثة الألف والواو والياء والمراد بصيغتهما بنيتهما
تمد لجميع القراء المدّ الطبيعي الذي لا يوجد الحرف إلا به وهذا القدر متفق عليه .

وفي المزيدي الخلافُ وَقَعَ وهو يكون وَسْطاً وَمُشْبَعاً
يعني أن القدر الزائد على المد الطبيعي وقع فيه الخلاف بين القراء أي في قدره سواء
كان متوسطاً أو مشبَعاً ، ولم يبين هنا الخلاف ، والمد المزيدي يسمى الفرعي ، وينقسم
إلى قسمين : مُشْبَعٌ ومتوسط كما قال الناظم ، فالمشبع هو ما يبلغ به غاية المد ويسمى
بالطويل ، والمتوسط : ما بين المشبع والمقصور . قوله :

فَنَافِعُ يُشْبَعُ مَدَّهُنَّ لِلسَّاكِنِ اللّازِمِ بَعْدَهُنَّ
يعني أن نافعاً - من روايتي ورش وقالون - يُشْبَعُ مدّ الأحرف الثلاثة بشرط أن يكون
بعدهن ساكن لازم ، واللازم هو ما لا يتحرك لا وصلاً ولا وقفاً ، ومثّل للساكن اللازم
بقوله :

كَمِثْلِ مَحْيَايَ مُسَكَّنًا وَمَا جَاءَ كَحَادٍّ وَالدَّوَابِّ مُدْغَمًا
يعني أن الساكن على قسمين : مُخَفَّفٌ ومثَقَّلٌ ، فالمخفف نحو [محيائي] على رواية
الإسكان و [أُنذَرْتَهُمْ] والمثقل نحو [حادٍّ] و [الدوابِّ] ، ويسمى المدّ للسكون اللازم
ومدّاً لازماً ، إما للزوم سببه أو لالتزام جميع القراء مدّه مقداراً واحداً من غير تفاوت
فيه ، قال في النجوم الطوالع : على ما عليه جمهور أهل الأداء ، بل حكى كثير عليه

الاتفاق وهو ثلاث ألفات : ألف المد الأصلي ، وألفان زيادة للتخلص من التقاء الساكنين في الوصل ، ثم قال : ولا يضبط إلا بالمشافهة والأخذ من أفواه المشايخ العارفين ، ثم الإدمان عليه . قوله :

أَوْ هَمْزَةٌ لِبُعْدِهَا وَالثِقَلِ وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ
أو همزة : عطف على قوله : للساكن ، يعني أن نافعاً يُشبع مد الأحرف الثلاثة قبل
الهمزة وعلل ذلك بقوله : لبُعْدِهَا وَالثِقَلِ أي وعلة الإشباع قبل الهمزة بُعْدِهَا في المخرج
لأنها تخرج من آخر الحلق ، وتقل النطق بها فتوصلوا بالمد قبلها إلى النطق بها .
واعلم أن الهمز إما أن يكون قبل حرف المد وسيذكره الناظم ، وإما أن يكون بعده وهو
على قسمين :

- قسم اتصل فيه مع حرف المد في كلمة واحدة وهذا لا خلاف في المد قبله ، ويسمى
المد الواقع لأجله مداً متصلاً وواجباً نحو : أولئك ، وءابآءهم ، وجاء .
- وقسم انفصل فيه الهمز عن حرف المد ، بأن كان حرف المد في كلمة والهمز في
أخرى ، ويسمى المد في هذا القسم مداً منفصلاً وجائزاً ، وهو المراد بقول الناظم :
والخلف عن قالون في المنفصل .

نَحْوَمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِيَ لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالِ الْوَقْفِ
يعني أنه جرى الخلف عن قالون في المد المنفصل ، وعلل الناظم جريان الخلف فيه
دون المتصل بقوله : لعدم الهمزة ، أي وإنما جرى الخلاف في المنفصل لأن سببه وهو
الهمز يُعَدَمُ في حالة الوقف ، بخلاف المتصل فسببه لا يُعَدَمُ في حال ، ومثل الناظم
المنفصل بنحو « ما أنزل » و « ما أخفى » وهذا الخلاف المذكور لقالون كما صرح به
الناظم ، وأما ورش فلا فرق عنده في الإشباع بين المتصل والمنفصل . قال في النجوم
الطوالع : والذي استقر عليه عملنا القصر إفراداً وجمعاً ، وبذلك قرأت على شيخنا .
واعلم أن المنفصل على قسمين :

- حقيقي : وهو ما وجد فيه حرف المد لفظاً ورسمًا كمثال الناظم .
- وغير حقيقي : وهو ما وجد فيه حرف المد في اللفظ دون الرسم نحو [يَأْدُمُ ، يَأْبَتِ

يأيها ، أمره إلى الله [والخلاف عن قالون جارٍ في القسمين كما في النجوم الطوالع .
قوله :

وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَ وَلِسْكَونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى

يعني أنه جرى الخلاف عن قالون وورش في المد الذي تَغَيَّرَ سببه ، وسببه هو الهمز
والسكون وكذلك جرى الخلاف عنهما في المد قبل السكون الذي يَعْْرِضُ بسبب الوقف .
واعلم أن الهمزة تتغير بالبدل والتسهيل عند ورش نحو [واللائي] على رواية التسهيل
أو على رواية البدل ، وأما قالون فتتغير عنده بالتسهيل نحو [من النساء إلا ، أولياء
أولئك] وتتغير عنده بالحذف نحو « جا أمرنا » .

وأما السكون فإنه يتغير عندهما بالوصل في « الم الله » ، ويتغير بالنقل عندهما في
[الآن] ، فالخلاف جارٍ في هذا كله .

وأشار الناظم إلى أن المد هو الراجح في الموضعين بقوله : والمدُّ أَرَى ، فهو راجع
لقوله : المد لما تَغَيَّرَ ، ولسكون الوقف معاً .

قال في تحصيل المنافع بعد ذكره أنواع التغيير المتقدمة : ففي هذا كله ثلاثة أقوال :
قيل بالإشباع ، وقيل بالتوسط ، وقبل بالقصر ، وذكر الأقوال الثلاثة في سكون الوقف
أيضاً نحو [يَعْلَمُونَ ، والحساب] .

وذكر أن محل الخلاف في سكون الوقف إذا كان الحرف الموقوف عليه مقروءاً في
الصلة ، وأما إذا لم يكن كذلك نحو [الصلاة والزكاة] وبابهما و [اللائي] على رواية
التسهيل إذا وقف عليها ، فإنها يوقف عليها بالياء ، والصلاة وبابها يوقف عليها بالهاء
مع أنها تقرأ في الوصل تاء ، فليس في الجميع إلا الإشباع وكذلك إذا كان ساكن الوقف
همزاً نحو [جاء] . قوله :

وَبَعْدَهَا ثَبَّتَتْ أَوْ تَغَيَّرَتْ فَاقْصُرْ وَعَنْ وَرْشٍ تَوْسُطُ ثَبَّتْ

لما تكلم رحمه الله تعالى على ما إذا تقدم حرف المد على الهمز ، ذكر هنا ما إذا تأخر
عنه والمعنى أن حرف المد إذا وقع بعدها أي الهمزة ، سواء ثبتت أو تغيرت واتصلت
الهمزة بحرف المد تقصر حروف المد لقالون وورش .

وعن ورش توسط ثبت : أيضاً ، يعني أن ورشاً ثبت عنه التوسط ؛ وذكر في النجوم الطوالع أن الداني اقتصر في كتابه التيسير على التوسط ، ولورش أيضاً قول بالإشباع ومعنى قول الناظم (ثبتت) أنها محققة نحو [ءادم ، وإيماناً ، وأوتي] ومعنى (تغيّرت) أي عن التحقيق ، وذلك يكون بالتسهيل نحو [أآلهتنا] ، والإبدال نحو [هؤلاء . آله] ، والنقل نحو [الآخرة] والاحتراز باتصال الهمزة بحرف المد عما إذا كانت الهمزة في كلمة وحرف المد في كلمة أخرى فيتعين حينئذ القصر نحو [أولياء ، أولئك] ﴿ جاء أجَلُهُم ﴾ ﴿ وهو الذي في السماء آله ﴾ . قوله :

ما لَمْ تَكُ الهمزة ذات الثقل بعد صحيح ساكن متّصل
فإنّه يَـقْصُرُ كـالـقـرآن ونحو مسؤولاً فقيس والظمان

يعني أن القائلين بالتوسط عن ورش محله عندهم إذا لم تكن الهمزة بعد ساكن صحيح متصل بها ، وأما إن كانت بعده فالحكم حينئذ القصر لا غير ، ومثل الناظم ما استوفى الشروط بقوله : كالقرآن .. الخ ، وأمر أن تقيس على الكلمات ما شابهها ، وذلك نحو [مسئولون ، مذهباً] والاحتراز بقوله : بعد صحيح ، عما إذا وقعت بعد حرف علة نحو [جاء] والاحتراز بالساكن عن المتحرك نحو ﴿ مآربُ أخرى ﴾ وبالم متصل ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ فهذه المحترزات يجري فيها ما تقدم ، وليست مما يقصر اتفاقاً ؛ وقول الناظم : ذات الثقل وصف للهمزة أي التي هي موصوفة بالنقل وليس مقصوده الاحتراز . قوله

وياء إسرائيل ذات قصر هذا الصحيح عند أهل مصر

يعني أن ياء [إسرائيل] تستثنى أيضاً مما ثبت فيه التوسط وليس فيها إلا القصر على القول الصحيح عند المصريين ، وعلة قصرها استئصال مدين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف وكثيرة الدور في القرآن ، يضاف إليها غالباً كلمة ممدودة الآخر وهي [بنو ، و بني] نحو ﴿ آمنتُ به بنو إسرائيل ﴾ ﴿ يا بني إسرائيل ﴾ ، ونص على مدها جماعة من أهل الأداء ، ورد على مذهبهم الناظم بقوله : هذا الصحيح ؛ ومحل ما ذكره الناظم عند الوصل وأما في الوقف فيجوز القصر والتوسط والإشباع ، كما في النجوم الطوالع وكذلك إذا وقفت على نحو [قرآن ، والظمان] كما فيه أيضاً .

وَأَلْفُ التَّنْوِينِ أَعْنَى الْمُبْدَلَةِ مِنْهُ لَدَى الْوَقُوفِ لَا تُمَدُّ لَهُ

هذا استثناء أيضاً مما تقدم من ثبوت التوسط عن ورش ، يعني أن الألف المبدلة من تنوين الهمزة عند الوقف لا تمد له أي ورش بل تقصر ، وذلك نحو [جزاءً ، وعطاءً وهزواً ، وكفواً] قال في النجوم الطوالع : لا تمد له أي لورش إجماعاً اهـ . وعلّة قصرها كونها لا توجد إلا في الوقف فثبوتها عارض بخلاف ﴿ رأى القمر ﴾ و﴿ تراءى الجمعان ﴾ إذا وقف عليه ، فإنه تجري فيه الأوجه المتقدمة عن ورش . قوله :

وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كَأَيْتٍ لَانْعِدَامِهِ فِي الْوَصْلِ

يعني أن الذي أتى من حروف المد بعد همز الوصل لا يمد لورش أيضاً ، بل يقصر ومثّل لذلك بقوله : كَأَيْتٍ ، في قوله تعالى ﴿ إِيَّتِ بِقِرْآنٍ غَيْرِ هَذَا ﴾ وما ماثلها نحو ﴿ أَنْ إِيَّتِ الْقَوْمَ ﴾ ﴿ أَوْثَمِينَ ﴾ ، وعلّل الناظم القصر بقوله : لانعدامه ، يعني أن علّة قصر حرف المد في [إِيَّتِ] في حال الابتداء هو انعدام همز الوصل ، في الوصل أي حالة الصلة ، فهمز الوصل عارض حال الابتداء ، وكذلك حرف المد عارض أيضاً فهو بدل من همزة ، فأصل [إِيَّتِ] : إِيَّتِ بهمزة مكسورة بعدها أخرى ساكنة ، فأبدلت الثانية ياءً ، وأما [أَوْثَمِينَ] فأصلها أَوْثَمِينَ ، بهمزة وصل مضمومة بعد همزة ساكنة فأبدلت الثانية واواً ، قال ابن مالك :

وَمَدّاً أَبْدَلُ ثَانِيَ الْهَمْزِينَ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يُسَكَّنْ كَأَثَرِ أَوْثَمِينَ

قوله :

وَفِي يَوَاخِذِ الْخَلَفِ وَقَعَ وَعَاداً الْأُولَى وَآلَانَ مَعاً

ذكر في هذا البيت مستثنيات لورش مما ثبت فيه التوسط ، وذكر أن فيها خلافاً ، أولها أي المستثنيات : يواخذ نحو ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ ﴾ وما أشبهها من لفظ المواخضة نحو ﴿ لَا تَوَاخِذْنَا ﴾ .

ثانيها : ﴿ عَاداً الْأُولَى ﴾ في سورة النجم .

ثالثها : آلان بسورة يونس في موضعين : قوله تعالى ﴿ آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ ﴿ آلَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ ﴾ .

واعلم أن لفظ المواخضة تغير فيه الهمز بالإبدال ، فمن نظر إلى أصل الهمز قبل الإبدال

مَدَّ ، ومن نظر إلى حالة الإبدال قصر لأن الهمز حينئذ معدوم ؛ قال في تحصيل
المنافع : والمشهور القصر وعليه الأكثر من الشيوخ ؛ وذكر في النجوم الطوالع : أن
الداني حكى الإجماع عليه أي القصر .

وأما ﴿ عاداً الأولى ﴾ فوجه الخلاف فيها أن الهمز تغير بنقل حركته إلى اللام الذي
أُدغم فيه التنوين ، فمن نظر إلى حالة النقل واعتدَّ بالعارض قصر ، ومن نظر إلى
الأصل قبل نقل حركة الهمز مَدَّ .

قال في تحصيل المنافع : استظهر الشارح القصر واستظهر بعضهم التوسط . وذكر في
النجوم الطوالع أن المعمول به القصر .

وأما [الآن] فوجه الخلاف فيها أن الهمز الذي بعد اللام نقلت حركته إلى اللام وأصلها
الآن بسكون اللام وفتح الهمزة ، فنُقلت حركة الهمزة إلى اللام ، فمن نظر إلى أصل
الهمزة قبل النقل مَدَّ ، ومن نظر للعارض قصر إذ الهمز حينئذ معدوم .

قال في تحصيل المنافع : لما تكلم على الأوجه الجارية في [الآن] ما لفظه : وهذا كله
لورث والمشهور عنه في [الآن] إشباع الأول وقصر الثاني .

ولما فرغ من حرف المد واللين أخذ يتكلم على حروف اللين فقال :

والواوُ والياءُ متى سَكَنَّا ما بين فتحةٍ وهمزٍ مُدَّتَا
له تَوَسَّطاً وفي سَوَاءٍ خَلْفَ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعَلَاتِ

يعني أن الواو والياء حين سَكَنَّا بين فتحة وهمز بأن كانت الفتحة قبلهما والهمز بعدهما
فإنهما يمدان لورث مدّاً متوسطاً ، وذلك نحو [شَيْءٌ ، وَسَوْءٌ] .

قال في تحصيل المنافع : مُدَّتَا لورث مدّاً متوسطاً ، وهذا هو المشهور وهو رواية أبي
يعقوب ، وروى فيهما القصر عبد الصمد والأصبهاني وروي عن شريح الإشباع . اهـ
ويشترط لمدّهما المذكور أن يكون الهمز متصلاً بهما في كلمة واحدة كالمثالين المتقدمين
وأما إذا انفصل عنهما في كلمة أخرى فلا يمدان نحو ﴿ خَلَوْا إِلَى ﴾ ﴿ ابْنِي آدَمَ ﴾ .

واعلم أن وجه مدّهما مدّاً مشبّعاً شَبَّهَهَا بالواو والياء الواقعين حرفي مَدَّ في السكون
ووجه التوسط نقصانهما عنهما بكثير فلزم أن يكون مدّهما أنقص وهو التوسط ؛ ووجه
القصر إلغاء الشبه المذكور لمخالفتها لهما في عدم مجانسة الحركة لهما وفي كثير من

الأحكام ، ذكره في النجوم الطوالع .

وفي سوءات خلف : يعني أنه وقع في واو [سَوَاءَاتِكُمْ ، وَسَوَاءَاتُهُمَا] خَلْفَ هل تمد مَدَّ متوسطاً أو تَقْصِر ، وَعَلَّ الناظم الخلاف فيها فقال : لِمَا في العين من فعلات ، يعني إنما وقع الخلاف في واو (سوءات) لأجل الخلاف الواقع في عين وزن (سوءات) وهو (فعلات) معتل العين هل هي ساكنة أو متحركة ؟ فَمَنْ قَالَ إن العين ساكنة مَدَّ واو (سَوَاءَات) وَمَنْ قَالَ إنها متحركة وسَكَنْت تخفيفاً قَصَرَ .

واعلم أن غير هذيل من العرب يسكنون عين هذا الجمع الذي هو فعلات معتل العين وأما هذيل فيحركونها أي العين إِتْبَاعاً للفاء قبلها ، وإذا كانت العرب غير هذيل يسكنون عين (فعلات) هذه يكون المشهور في [سَوَاءَات] التوسط لأنه بوزنه فواوه ساكنة بين فتحة وهمز ؛ قال في تحصيل المنافع مشيراً إلى أن التوسط هو المشهور : فروي عن ورش بالتوسط لأبي يعقوب وهو المشهور . قوله :

وَقَصْرُ مَوْتِلاً مَعَ الْمَوْعُودَةِ لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ

يعني أن قصر واو مَوْتِلاً في قوله تعالى ﴿ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْتِلاً ﴾ وواو الموعودة في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا الْمَوْعُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ متفق عليه عن ورش فهما مستثنيان من قوله : والواو والياء متى سكتنا ... الخ ، وذكر الناظم علة استثنائهما بقوله : لكونها في حالة مفقودة ، يعني أن ورشاً إنما قصر واو (مَوْتِلاً) و (الموعودة) مع أنهما ساكنان بين فتحة وهمز ، لأجل كون الواو تفقد في حالة من الأحوال ، وبيان ذلك أن (مَوْتِلاً) من (وَأَلَّ) أي رجع ، ومضارعه (يئَل) فعدمت الواو في المضارع ، و (المَوْعُودَةُ) من (وَادَ) بنته أي دفنها حَيَّةً والمضارع (يئِد) فعدمت الواو فيه ، فهذا هو علة قصرهما فمراد الناظم بالحالة التي تُفَقَد فيها الواو المضارع ؛ واعلم أن مراد الناظم بقوله (الموعودة) الواو قبل الهمزة ، كما لا يخفى . قوله :

وَمَدُّ لِّلْسَاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ

يعني أنك تمد حرف المد لأجل الساكن بعده ، في الفواتح : أوائل السور ، والمراد بالمد الإشباع ، لأنه إذا أطلق المد فالمراد به الإشباع ، وسواء كان الساكن خفيفاً نحو ﴿ ق

والقرآن ﴿ ص ﴾ أو ثقیلاً نحو ﴿ الم ﴾ ، وقوله : ومدُّ عین عند کل راجح ، یعنی
أن مد عین ﴿ عسق ﴾ و ﴿ کهیعص ﴾ راجح عند کل القراء .
واعلم أن الناظم ذکر نوعین من الفواتح :

- الأول : ما فیہ حرف مد قبل الساکن ، و ذکر أنه یمد وأطلق ، فهو مُتَّفَقٌ علی مده .
- والنوع الآخر : ما وقع فیہ حرف لین قبل الساکن و ذکر أن الراجح فیہ المد عند الكل
قال فی النجوم الطوالع : راجح عند کل القراء نافع و غیره ، و ذکر أن مقابل الراجح
التوسط وعزاه أي التوسط فی تحصیل المنافع لابن غلبون .

وقف بنحو سَوَفَ رَيَّبَ عنهما بالمد والقصر وما بيئتهما

یعني أنك تقف على مثل (سَوَفَ و رَيَّب) من كل ما وقع فیہ حرف اللین قبل ساکن
عارض للوقف بالمد أي الإشباع لأنه إذا أطلق المد عند القراء يكون المراد به الإشباع
قال فی تحصیل المنافع : والمراد بالقصر هنا إنما هو الحبس عن المد بالكلية ، وليس
مثل القصر الذي من حروف المد واللين الذي هو الطبيعي . وما بينهما : یعنی التوسط
قوله : عنهما ، یعنی ورشاً وقالون ، قال فی النجوم الطوالع : ومثلهما سائر القراء إلا
أن المختار منهما عند الداني التوسط ، وبه كان الشاطبي يقرأ . اهـ وقال فی تحصیل
المنافع : قال أبو عمر : والتوسط هنا هو المشهور .



القول في التحقيق والتسهيل للهمز والإسقاط والتبديل
يعني أن هذا القول موضوع لبيان أحكام الهمز من تحقيق وتسهيل ، وإسقاط أي حذف
وتبديل أي إبدال . قوله :

والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا
يعني أن الهمز في النطق به مشقة ، فلأجل ذلك سهلوه مرة ، ومرة حذفوه بالكلية
والمراد بتسهيله تسهيله بين بين ، كما يأتي . قوله :

وأبدلوه حرفاً مخصاً ونقلوه للسكون رفضاً
يعني أنهم تارة يغيرون الهمز بإبداله حرف مد مجانساً للحركة الواقعة قبله . وقوله :
مخصاً ، أي خالصاً أي يبدلونه واواً أو ياءاً أو ألفاً إبدالاً خالصاً لا شيء فيه من الهمز
وتارة ينقلون حركته للسكون قبله . وقوله : رفضاً ، أي حال كونهم رافضين له ، أي
تاركين له بعد نقله .

ولما كانت الأبيات كالترجمة شرع يبين أنواع التغيير فقال :

فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذلك بين بين
يعني أن نافعاً من روايتي ورش وقالون يسهل الأخرى ، أي الثانية من الهمزتين إذا
كانتا في كلمة واحدة ،

وأوضح الناظم التسهيل بقوله : فهي بذلك بين بين أي أن الهمزة تكون بين الهمزة وما
يجانس حركتها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة نطقت بها بين الهمزة والواو نحو ﴿ قُلْ
أُؤْتِيكُمْ ﴾ ﴿ أَنْزِلْ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾ ، وإذا كانت مكسورة نطقت بها بين الهمزة والياء نحو
[أَنْتَ ، أَنْتُمْ] وإذا كانت مفتوحة نطقت بها بين الهمزة والألف نحو [أَلَهْتَا ، أَمَنْتُمْ]

قال في النجوم الطوالع : هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفية التسهيل بين بين .
قال أبو شامة : وكان بعض أهل الأداء يقربون الهمزة المسهلة من مخرج الهاء ؛ قال :
وسمعتُ أنا منهم مَنْ ينطق بذلك ، وليس بشيء . اهـ .

وقال في النجوم الطوالع بعد كلام أبي شامة : لكنّ جوّز الداني وجماعة من أهل الأداء
يبدّلها هاءً خالصة في الأنواع الثلاثة .

قال العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي في بعض تأليفه : جرى الأخذ عندنا بفاس
والمغرب في المسهّل بالهاء خالصة مطلقاً ، وبه قال الداني . اهـ وجوّزه بعضهم في
المفتوحة دون المضمومة والمكسورة ، والأكثر على المنع مطلقاً وعليه جرى عملنا
بتونس ؛ وقال في تحصيل المنافع : مسألة : وقد اختلف القراء رضوان الله عليهم في
كيفية النطق بالتسهيل هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقاً كيفما تحركت الهمزة
وبه قال أبو عمرو الداني . قوله :

لكنّ في المفتوحَيْنِ أَبْدَلْتُ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفاً وَمَكَّنْتُ

هذا استدراك مما تقدم من قوله : فنافع سهّل أخرى الهمزتين ، يعني أن الهمزة الثانية
من المفتوحتين خاصةً تبدل ألفاً لورش على المشهور الذي هو رواية المصريين ، وأما
البغداديون فيسهّلونها .

وقوله : مَكَّنْتُ ، معناه مُدَّتْ ، لكنّ مدّها فيه تفصيل ، وهو : أنه إن كان بعدها ساكن
مُدَّتْ مدّاً مشبعاً نحو ﴿ ءانذرتهم ﴾ ﴿ ءاتخذ ﴾ وإن كان بعدها متحرك مدت مدّاً
متوسطاً على المشهور ، وذلك في موضعين : ﴿ ءالذّ وأنا عجوز ﴾ ﴿ ءامنتم من في
السماء ﴾ . قوله :

وَمَدَّ قَالُونَ لِمَا تَسَهَّلَ وَالْخُلْفُ فِي ءاشْهَدُوا لِيَفْصِلَ

يعني أن قالون يمدّ لجميع ما تسهل : أي يجعل ألفاً بين الهمزة المحققة والمسهلة ، وأما
ورش فلا يمد ؛ وقوله : بالخلف ، الباء متعلقة بقوله : مَدَّ ، يعني أن قالون يمد بين
همزتي [أشهدوا] على خلاف عنه ؛ قال في النجوم الطوالع : وهذا الخلاف من طريق
أبي نشيط ، والوجهان مقروء بهما ، والمقدّم المد .

وقول الناظم : ليفصل ، تعليل لقوله مد قالون ، أي إنما مد قالون لأجل أن يفصل بين
المحققة والمسهلة ، لأن التسهيل وإن خفف المسهلة لم يذهب ثقلها بالكلية ، فلذلك مد
قالون ليفصل بين الهمزتين ؛ وأما ورش فرأى أن الثقل ذهب بالتسهيل فلم يمدّ .

قوله :

وحيثُ تَلْتَقِي ثَلَاثُ تَرْكَةٍ وفي أئمةٍ لنَقْلِ الحَرَكَةِ

يعني أنه إذا التقي ثلاث همزات ترك قالون المد لما تسهل ، وذلك في [آمَنتُم] و [أللهَنا] فوجه اجتماع ثلاث همزات فيهما أن أصلهما أَمَنتُم ، أللهَنا بهمزة مفتوحة بعدها همزة ساكنة فأبدلت الثانية ألفاً ، ودخلت همزة الاستفهام فسهلت الهمزة التي تليها لقول الناظم : فنافع سهل أخرى الهمزتين ، وأصل قالون المد لما تسهل وترك في هذا الموضع الذي هو اجتماع ثلاث همزات المد ، خوف اجتماع أربع ألفات إذا مَدَّ وهي الهمزة الأولى وألف الإدخال والهمزة المسهلة والألف الذي بعدها واجتماع أربع ألفات لا شك في ثقله .

تتبيه — قال في النجوم الطوالع : واعلم أنه كما لا إدخال لقالون فيما اجتمع فيه ثلاث همزات فإنه لا إبدال لورش فيه ، لأن كل من روى الإبدال في نحو [ءانذَرْتَهُم] ليس له في [ءالمنتم ، ءاللهَنا] إلا التسهيل .

قوله : وفي أئمة لنقل الحركة ، يعني أن قالون ترك الإدخال أيضاً في [أئمة] حيث وردت في القرآن ، وعَلَّل الناظم ذلك بقوله : لنقل الحركة ، أي ترك الإدخال لكون الهمزة المسهلة ساكنة أصلاً ، والإدخال لا يكون إلا بين همزتين متحركتين ، وبيان أن أصلها ساكنة أن أصل (أئمة) أئمة - بهمزة مفتوحة بعدها همزة ساكنة - على وزن أَفْعَلَة ، فنقلت حركة الميم الأولى المكسورة للهمزة الثانية ، وأضغمت الميم في الميم فصارت أئمة . ولما ذكر رحمه الله تعالى حكم الهمزتين في كلمة ، شرع يذكر حكم الهمزتين من كلمتين فقال :

فصل وأسقط من المفتوحَين أولاهما قالون في كلمَين

يعني أنه إذا اجتمع همزتان أولاهما في آخر كلمة وأخراهما في أول كلمة أخرى وكانتا مفتوحَين ، فإن قالون يسقط أولاهما بشرط كونهما همزتي قطع ، بخلاف نحو ﴿ ماشاء الله ﴾ ، وبشرط تلاصقهما بخلاف نحو ﴿ السوأي أن ﴾ ويشترط لحذف الأولى أيضاً أن يكون ذلك في الوصل بخلاف الوقف ، ومثَّل الناظم لما استوفى الشروط بقوله :

كجاء أمرنا ورش سهل أخراهما وقيل لا بل أبدل

كـ « جاء أمرنا » ونحو « شاء أنشره » « جاء أشرطها » ، وأشار إلى حكم ورش في ذلك بقوله : ورش سهل أخراهما : يعني أن ورشاً سهل الأخرى من المفتوحتين في كلمتين ويحقق الأولى . قال في تحصيل المنافع : وهذا على رواية البغداديين : عبد الصمد والأصبهاني عن ورش وهي أقيس اهـ .

قوله : وقيل لا بل أبدل ، هذه رواية أخرى عن ورش ، يعني أنه روي عنه أيضاً إبدال أخرى المفتوحتين ألفاً ، قال في تحصيل المنافع : وهذه رواية أبي يعقوب المصري عن ورش ، وهي الرواية المشهورة ، قال في النجوم الطوالع : وكل منهما صحيح مقروء به والإبدال مقدّم في الأداء .

تنبية — يستثنى من تشهير رواية الإبدال « جاء آل فرعون » و « جاء آل لوط » فالأشهر فيهما التسهيل كما في النجوم الطوالع . ولما تكلم على المفتوحتين أتبعهما بالمكسورتين فقال :

وسهل الأخرى بذات الكسر نحو من السماء إن للمصري يعني أن ورشاً سهل الأخرى من الهمزتين المكسورتين في كلمتين ومثل لهما بقوله : نحو « من السماء إن كنت من ... » ونحو « هؤلاء إن كنتم » « البغاء إن أردن » . قوله : للمصري ، أي ورش ، متعلق بقوله : سهل ، يعني أنك تسهل الأخرى من المكسورتين لورش المصري من رواية عبد الصمد والأصبهاني ، وسيذكر الناظم أنها تبدل ياء وهو المشهور عن ورش . قوله :

وأبدلن ياء خفيف الكسر من على البغاء إن وهؤلاء إن

هذا حكم خاص بهاتين الكلمتين يعني أنك تبدل لورش الهمزة الأخرى من المكسورتين ياء خفيفة الكسر أي مختلصة في هاتين الكلمتين ، في قوله تعالى « ولا تكرر هوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً » « هؤلاء إن كنتم صادقين » .

ولما ذكر حكم المكسورتين لورش أشار إلى حكم قالون فقال :

وَسَهَّلَ الْأُولَى لِقَالُونَ وَمَا أَدَى لَجَمْعِ السَّاكِنِينَ أَذْغَمَ
يعني أنك تسهل الهمزة الأولى من المكسورتين في كلمتين لقالون ، وما أدى لجمع
الساكين أدغم : يعني أن ما أدى تسهيله من أولى المكسورتين إلى اجتماع الساكنين لا
يسهل بل يُبدل من جنس ما قبله ويدغم ما قبله فيه ووقع ذلك في ثلاثة مواضع ، اثنان
يدغمان اتفاقاً وواحد مختلف فيه ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

فِي حَرْفِي الْأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ وَالْخُلْفِ فِي بِالسُّوءِ فِي الصِّدِّيقِ
قوله : في حرفي الأحزاب ، خبر مبتدأ محذوف أي وذلك في حرفي الأحزاب ، يعني
أن ما أدى تسهيله بينَ بينَ إلى اجتماع الساكنين ، حرفان في الأحزاب قوله تعالى ﴿ لَا
تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴾ ﴿ وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ .
والموضع الثالث قوله تعالى في سورة الصديق يوسف عليه السلام ﴿ إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ
بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ وهذه مختلف فيها كما قال الناظم ؛ قال في تحصيل المنافع : فروي عن
قالون الإدغام وهو المشهور ، وروي تسهيل الأولى وتحقيق الثانية كسائر المكسورتين
ووجه اجتماع الساكنين في المذكورات أنك إذا سهلت الهمزة في ﴿ النَّبِيِّ إِنْ ﴾ بينَ
بينَ نطقت ببعض ياء وقبلها ياء ساكنة ، وإذا سهلتها في ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ نطقت ببعض
ياء أيضاً وقبلها واو ساكنة ، فجعلوا الهمزة المسهلة ساكنة حكماً .
وعلل في تحصيل المنافع الاختلاف في ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ دون أختيها بعدم تماثل الساكنين
فيها بخلافهما .

ولما ذكر حكم المفتوحتين والمكسورتين أشار إلى حكم المضمومتين بقوله :

وَسَهَّلَ الْأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا وَرَشٌّ وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى
يعني أن ورشاً سهل الهمزة الثانية من الهمزتين المضمومتين في كلمتين وذلك موجود
في كلمة وهي قوله تعالى ﴿ أَوْلِيَاءُ أَوْلَتْكَ ﴾ بالأحقاف .
وقوله : وعن قالون عكس ذَا أَتَى ، يعني أن قالون أتى عنه عكس ما لورش ، وذلك
تسهيل الأولى وتحقيق الثانية .

واعلم أن محل التسهيل هنا وفي المكسورتين في الوصل ، وأما في الوقف فالتحقيق وما ذكر الناظم من التسهيل عن ورش في المكسورتين والمضمومتين إنما هو رواية البغداديين ، وأما رواية المصريين المشهورة فأشار إليها بقوله :

وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدأ لدى المكسورتين وهنا
يعني أنه قيل إن ورشاً يبدل الأخرى من المكسورتين مدأ وكذلك هنا يعني المضمومتين
وما حكاه الناظم بقيل هو المشهور .

ولما تكلم رحمه الله تعالى على الهمزتين المتفقتين أخذ يتكلم على المختلفتين فقال :

ثم إذا اختلفتا وانفقتحت أولاهما فإن الأخرى سهلت
كاليا وكالواو ومهما وقعت مفتوحة واواً وياءً أبدلت
ويعني أن الهمزتين المختلفتين في الحركة والموضع ، مع أنهما من كلمتين إذا كانت
أولاهما مفتوحة فلا تخلو الثانية من كونها مكسورة أو مضمومة ، فإن كانت مكسورة
سهلت بين أي بين الهمزة والياء وهذا معنى قوله : سهلت كاليا ، ومن أمثلة ذلك
﴿ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ ﴾ ﴿ الدَّعَاءَ إِذَا ﴾ أو إن كانت مضمومة سهلت بين الهمزة والواو
كما أشار إليه بقوله : وكالواو : وذلك نحو قوله تعالى ﴿ جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ وليس في القرآن
غيرها .

قوله : ومهما وقعت مفتوحة ياءً وواواً أبدلت ، يعني أن الثانية من الهمزتين من كلمتين
إذا وقعت مفتوحة فإن كانت الأولى مضمومة أبدلت الثانية واواً وهذا الحكم متفق عليه
بين ورش وقالون ، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ .
وإن كانت الأولى مكسورة أبدلت الثانية ياءً نحو ﴿ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ ﴾ وهذا معنى قوله :
ومهما وقعت .. الخ . وقوله :

وإن أتت بالكسر بعد الضم فالخلف فيها بين أهل العلم
يعني أن الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين إذا وقعت مكسورة وما قبلها مضمومة
وقع فيها خلاف بين أهل العلم بالقراءة والنحو ، وذكر صفة وتفصيل الخلاف بقوله :

فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْقُرَاءِ إِبْدَالُهَا وَאוּ لَدَى الْأَدَاءِ
وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سَيَبَوِيَّةُ تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ

يعني أن مذهب الأخفش سعيد بن مسعدة النحوي وأكثر القراء : إبدال المكسورة بعد الضم واواً ، ومذهب الخليل وسيبويه النحويين وبعض القراء تسهيلها كالياء أي بين الهمزة والياء ومن أمثلتها ﴿ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ ﴾ ﴿ نَشَاءُ إِنَّكَ لِأَنْتَ الْحَلِيمُ ﴾ .
وذكر في النجوم الطوالع أن المقدم من الوجهين هو الإبدال ، قال : لكونه مذهب أكثر أهل الأداء ، وأقوى في الرواية من التسهيل .

فَصَلِّ وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصَلِّ اللَّامِ مَدّاً بُعِيدَ هَمْزِ الاسْتِفْهَامِ

ذكر في هذا الفصل حكم همز الوصل إذا دخل عليه همز الاستفهام ، وذكر في هذا البيت أن همز وصل لام التعريف إذا دخل عليه همز الاستفهام يبدل مدّاً ، ووقع ذلك في ثلاث كلمات [الذَّكَرَيْنِ ، ءاللهُ ، ءالْتَنَ] ، والكلمات المذكورة كلها في موضعين : ﴿ ءاللهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ﴿ ءاللهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ ﴿ ءالْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ ﴿ ءالْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ ﴾ ﴿ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْإِنثَيْنِ ﴾ ؛ وفيها وجه آخر بالتسهيل .

قال في النجوم الطوالع : والوجهان جيدان صحيحان مقروء بهما ، نصّاً عليهما غير واحد كالداني والشاطبي ، إلى أن قال : فوجه إثبات همزة الوصل مع لام التعريف أن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر ، لاتفاق حركتها وحركة همزة الاستفهام الداخلة عليها ، ووجه إبدالها أن تحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلّاً ، وهو لحن ، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة فتعين البديل ، ووجه التسهيل قياسها على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليت همزة الاستفهام نحو ﴿ ءأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ . قوله :

وَبَعْدَهُ اخْذِفْ هَمْزَ وَصَلِّ الْفَعْلِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ

الضمير في (بعده) يرجع لهمز الاستفهام ، يعني أنك تحذف همز الوصل الواقع في أول الفعل إذا كان قبله همز الاستفهام ، وعُلِّلَ ذلك بقوله : لعدم اللبس .. الخ أي إنما حُذِفَت همزة الوصل هنا في أول الفعل لعدم التباسها بهمزة الاستفهام لأن حركة همزة

الوصل هنا الكسر وهمزة الاستفهام مفتوحة ، بخلاف ما تقدم في قوله : وأبدل همز وصل اللام ، فإن اللبس حاصل لاتحاد الحركة كما تقدم ذكره آنفاً ؛ وما ذكره الناظم في المسألتين متفق عليه بين ورش وقالون .

ووقع همز الوصل في الفعل بعد همز الاستفهام في سبعة مواضع ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾ ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ﴾ ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ﴿ أَصْنَفَى الْبَنَاتِ ﴾ ﴿ أَسْتَكْبِرُتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ ﴿ أَسْتَغْفِرُكَ لَهُمْ ﴾

فصلٌ والاستفهامُ إن تكررَ فصيرَ الثانيَ منه خبراً

يعني أنه إذا تكرر الاستفهام عند غير نافع من القراء فإن نافعاً يصير الثاني خبراً والفرق بين الاستفهام والخبر : أن همز الاستفهام مفتوح وهمز الخبر مكسور ، وهذا الفرق يُقَرَّبُ به لإفهام المبتدئين وإلا فالخبر البياني هو الكلام المحتمل للصدق والكذب قال :

ما احتَمَلَ الصدقَ وضدُّه : الخبرَ وعكسه : الإنشأ ، ولا ثالثَ قرَّ

واعلم أن الاستفهام المتكرر المختلف فيه بين نافع وغيره وقع في القرآن في أحد عشر موضعاً :

﴿ أَذَا كُنَّا تُرَابًا إِنْآ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ بالرفع .

﴿ أَذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا إِنْآ لَمُبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ بالإسراء في موضعين .

﴿ أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنْآ لَمُبْعُوثُونَ ﴾ في الفلاح .

﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَأَنآ لَمُخْرَجُونَ ﴾ بالنمل .

﴿ أَنْكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ بالعنكبوت .

﴿ أَذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ إِنْآ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ بالسجدة .

﴿ أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنْآ ﴾ بموضعين في الصافات .

﴿ أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَنآ لَمُبْعُوثُونَ ﴾ بالواقعة .

﴿ أَأَنآ لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ بالنازعات .

فحكم نافع في هذه المذكورات : قراءة الموضع الأول بهمزة مفتوحة استفهاماً ، بعدها

مكسورة مسهلة ، وقراءة الموضع الثاني بهمزة مكسورة ، سوى موضعين أشار لهما
الناظم مع علتها ، بقوله :

وَاعْكِسْهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ لِكِتْبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ

يعني أنك تعكس هذا الحكم المذكور لنافع وذلك بأن تصير الأول خبراً والثاني استفهاماً
في النمل أي في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾
وفوق الروم أي في العنكبوت ، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ
الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَئِنكُمْ لَنَاتُونَ ﴾ .

وعلة ذلك هو ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله : لكتبه بالياء ، يعني إنما استفهم
بالثاني في هذين الموضعين لأجل وجود الياء صورة الهمزة فيه ، في المرسوم أي في
المصحف العثماني ، أي إنما عكس نافع في هذين الموضعين اتباعاً للرسم .

تنبيه - اعلم أن هذا الاختلاف الواقع بين نافع وغيره في الاستفهام المكرر ، لم يدخل
فيه قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿ وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا
مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ الرِّجَالَ ﴾ فهذه متفق على تصيير الثاني فيها خبراً
وبقاء الأول استفهاماً ، كما خرج قوله تعالى في النمل ﴿ وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ
الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ أَئِنكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ وقوله تعالى في الصافات ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ
الْمُصَدِّقِينَ أَذًا مِمَّنَّا ﴾ فهذا متفق عليه أيضاً على الاستفهام في الأول والثاني فيهما .

الْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ صَحِيحَ النِّقْلِ

لما فرغ رحمه الله تعالى من الهمز المجتمع في كلمتين أو كلمة ويسمى المزدوج ، أخذ
يتكلم على المنفرد يعني أن هذا الباب موضوع للكلام في إبدال الهمز الواقع أول الكلمة
والواقع وسطها والواقع في آخرها ، فمراده بالفاء الحرف الأول ومراده بالعين الوسط
ومراده باللام الآخر ، لأن أهل النحو ذكروا أنك تعبر عن أصول الكلمة بـ (فَعْل) عند
الوزن ، فمراد الناظم بالفعل حروف هذه الكلمة لا الفعل المقابل للاسم . قوله :



أَبْدَلَ وَرَشَ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أَبْدَلَتْ

يعني أن ورشاً يبدل كل همزة سكتت في موضع فاء الكلمة أي في أولها ، وسواء كانت الكلمة فعلاً أو اسماً ، مثال الفعل ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ﴿ وَيَا بَى اللَّهُ ﴾ ومثال الاسم [المؤمنون ، المستأخريين ، مَاتِيَا] ومفهوم قوله : أبدل ورش ، أن قالون لا يُبدلها بل يحقّقها ، وهو كذلك .

قوله : وبعد همز للجميع أبدلت ، يعني أن الهمزة المذكورة إذا سكتت بعد أخرى في كلمة فإنها تبدل حرف مد مجانساً لحركة ما قبلها لجميع القراء ، وسواء كانت الهمزة التي قبل الهمزة الساكنة همزة قطع أو وصل ، فمثالها بعد همزة القطع [ءَامَنَ ، إِيْمَانًا أُوتِي] أصلها أُمْنٌ بهمزة مفتوحة فأخرى ساكنة ، وإِيْمَانًا بهمزة مكسورة فأخرى ساكنة وأُوتِي بهمزة مضمومة بعدها ساكنة ، فأبدلت الساكنة في الجميع مداً مجانساً لحركة ما قبلها ؛ ومثالها بعد همزة الوصل [أُوتِمْنِ ، ائِذْنِ لِي] في حال الابتداء وأما في الوصل فهمز الوصل ساقط كما هي قاعدته . قوله :

وَحَقَّقَ الْإِيوَاءَ لِمَا تَدْرِيهِ مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تَوْوِيهِ

هذا استثناء من قوله : أبدل ورش ، يعني أنك تحقق كل كلمة مشتقة من الإيواء نحو [المأوى ، تَوْوِيهِ ، تَوْوِي ، فَأُوُوا ، مأْوِيَةٌ] مع أن همزته ساكنة في موضع الفاء . وعلل الناظم ذلك بقوله : لما تدريه ، يعني أن علة تحقيق باب (الإيواء) هي ما تدريه أي تعرفه في نفسك من ثقل البدل في تَوْوِيهِ وتَوْوِي ، لأنها إذا أبدلت واواً اجتمع واوان أولها ساكن والآخر متحرك ، وذلك أثقل من التحقيق والإبدال ، إنما يُصار إليه خوف النقل ، وحُمِلَ على تَوْوِيهِ وتَوْوِي سائر الباب الذي لم يجتمع فيه واوان .

وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا وَإِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا

يعني أن الهمزة الواقعة في موضع فاء الكلمة إذا جاءت مفتوحة وجاء قبلها الضم أبدلها ورش واواً نحو [لَا تُؤَاخِذْنَا ، لَا يُؤَاخِذُكُمْ ، مُؤَجَّلًا ، مُؤَدَّنٌ] ، وأما قالون فيحققها . ومفهوم قوله : إذا ما الضم جاء قبلها ، أنها إذا جاء قبلها كسر أو فتح لا يبدلها بل

يَحَقِّقُهَا ، مثال الواقعة بعد كسر [لأَبِيهِ] ومثال الواقعة بعد فتح « فَأَكَلَهُ الذِّيبُ » .
ولما تكلم رحمه الله تعالى على الهمزة الواقعة في موضع فاء الكلمة أخذ يَتَكَلَّمُ على
الواقعة عِيناً أو لَاماً ، فقال :

والعين واللام فلا تَبْدِلُهُمَا لنافع إلا لَدَى بَيْسٍ بِمَا
وأَبْدَلَ الذِّيبُ وَبِيرٍ بَيْسَ ورشٌ وَرِيّاً بِأَدْغَامِ عَيْسَى

يعني أن الهمزة الواقعة في موضع العين أو اللام لا تبدل لنافع من روايتي ورش
وقالون بل تُحَقِّقْ ، سواء كانت ساكنة أو متحركة ، مثال المتحركة في موضع العين
« فَوَاذُ أُمِّ مُوسَى » ، ومثال الساكنة في موضعها أيضاً [رِعِيّاً] ، ومثال المتحركة في
موضع اللام « نَزَرًا مِنَ الْحَرْثِ وَالْإِنْعَامِ » « نَزَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ » ، ومثال الساكنة
« نَبِيٌّ عِبَادِي » .

واستثنى الناظم من الواقعة عِيناً ألفاظاً ، أحدها « بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » وهذه اتفق
ورش وقالون على إبدالها ، وأما لفظ [الذِّيبُ] و [بِيرٍ] و [بَيْسٍ] نحو « فَأَكَلَهُ
الذِّيبُ » « وَبِيرٍ مَعْطَلَةٌ » « وَبَيْسٍ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ » فهذه اختص ورش بإبدالها كما
قال الناظم ، وقالون يحققها .

وأما [رِعِيّاً] في قوله تعالى « أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِعِيّاً » فانفرد قالون بإبدال همزتها ياءً
وأدغمها في الياء بعدها فصارت له (رِيّاً) بتشديد الياء ؛ وأما الهمزة الواقعة لاماً
فاستثنى منها كلمة واحدة يبدل ورش همزها دون قالون كما قال :

وَإِنَّمَا النَّسِيءُ وَرَشٌ أَبْدَلَهُ وَلِسَكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَقَلَهُ

يعني أن قوله تعالى « إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ » أبدل ورش همزته الواقعة في
موضع لام الكلمة ياءً ، ولأجل سكون الياء قبله ثَقَلَهُ ، أي شَدَّده لادْغَامِ الياء قبله فيه
فصار له [النَّسِيءُ] بياء مشددة ، وأما قالون فليس له إلا التحقيق .
ولما فرغ من إبدال الهمز أتبعه بنقل حركته فقال :

القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه

يعني أن هذا الباب موضوع لذكر أحكام نقل حركة الهمز للساكن قبله، وموضوع أيضاً ليذكر فيه من قال به أي النقل وهو ورش ، ومن تركه وهو قالون .
والنقل في اصطلاح القراء: تحريك الحرف بحركة الهمز الذي بعده ثم حذف الهمز من اللفظ ؛ ولما كان هذا البيت كالترجمة لما بعده أخذ يفصل ذلك فقال :

حركة الهمز لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل

يعني أن ورشاً ينقل حركة الهمز بأربعة شروط :
أولها : أن يكون المنقول إليه ساكناً .
ثانيها : أن يكون صحيحاً ، أي غير حرف مد .
ثالثها : أن يكون متقدماً على الهمز .

رابعها : أن يكون منفصلاً ، بأن يكون في كلمة والهمزة في أخرى .

مثال ما استوفى الأربعة « قَدْ أَفْلَحَ » « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا » « مَنْ أَمَنَ » « قُلْ أَوْحَى »
« قُلْ إِي وَرَبِّي » ، واحترز بالساكن عن المتحرك ، فلا تنقل إليه حركة الهمز نحو
« فَتَتَّبِعْ آيَاتِكَ » « مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ » وبالصحيح عن حرف المد واللين نحو « فَرَجَعُوا
إِلَى أَنْفُسِهِمْ » « وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ » وأما حرف اللين فقط الذي هو الواو والياء
الساكنان المفتوح ما قبلهما فينقل لهما نحو « خَلَّوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ » « ابْنِي آدَمَ » .
واحترز بكونه قبل الهمز عما إذا كان بعده فلا ينقل له نحو « اللَّهُ أَعْلَمُ » ، واحترز
بالمنفصل عن المتصل نحو « يَسْأَلُونَكَ » « يَنْتَوْنِ » . قوله :

أو لام تعريف ، وفي كتابية خلف ويجري في ادغام مالية

يعني أن ورشاً ينقل حركة الهمز لسكون لام التعريف الواقع قبله نحو : الآخرة والاولى
ونحوهما ، وإنما ذكر هذا مع دخوله في قوله : حركة الهمز لورش ... لئلا يتوهم أنه
من المتصل فلام التعريف وإن اتصل بالهمز لفظاً ورسماً فهو منفصل معنى لأنه كلمة
مستقلة .

قوله : وفي كتابية خُلف ، يعني أنه جرى خلاف عن ورش في ﴿ كِتَابِيَّةٌ إِنِّي ظَنَنْتُ ﴾
أي في نقل حركة الهمز من (إِنِّي) للهاء في [كتابية] .

قال في النجوم الطوالع : فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمزة من
(إِنِّي) إليها وهو الأصح المختار واقتصر عليه كثير من الأئمة وروى آخرون النقل
إليها كسائر الباب ، والوجهان مقروء بهما والأول هو المقدم . وسبب هذا الخلاف أن
الهاء في [كتابية] هاء سكت وهي لا تثبت إلا في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف
عليه ، وإثباتها في الوصل لثبوتها في المصحف بنية الوقف ، فمن ترك النقل إليها رأى
أن إثباتها في الوصل إنما هو بنية الوقف فلم يعتد بها ومن نقل إليها جعلها كاللازمة
لثبوتها في الرسم فاعتد بها .

قوله : ويجري في ادغام مَالِيَّةٍ ، يعني أنه جرى الخلاف عن ورش أيضاً في ادغام هاء
﴿ مَا لِيَّةٌ هَلْكَ ﴾ وهذه المسألة ليست من هذا الباب كما هو ظاهر إلا أنه استطردها هنا
لاشتراكها مع ما قبلها في كون الهاء فيهما للسكت .

قال في تحصيل المنافع : والمشهور لورش الإظهار وهو لأبي يعقوب ، والإدغام رواية
صاحبيه . وقال في النجوم الطوالع : والإظهار هو المقدم في الأداء ، ومعنى الإظهار
هنا كما نص عليه العلامة أن أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني ، والمحقق أبو شامة
أن يُوقَف على [مَا لِيَّةٍ] وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع . قوله :

وَيَبْدَأُ اللَّامَ إِذَا مَا اعْتَدَاً بِهَا بغير همز وصل فرداً

هذا من تمام قوله : أو لام تعريف .. ، والمعنى أن ورشاً إذا بدأ بلام التعريف فإن اعتد
بالحركة وجعلها كاللازمة بدأ باللام حال كونه فرداً بغير همزة وصل لأن همز الوصل
إنما يؤتى به للتوصل إلى النطق بالساكن ولا ساكن حينئذ .

ومفهوم قوله : إذا ما اعتد ، أنه إن لم يعتد يأت بهمز الوصل .

قال في تحصيل المنافع مشيراً إلى عدم الاعتداد بها : وهذا هو المشهور عن ورش
فيقرأ ﴿ اَلنَّ خَفَّ اللهُ عَنْكُمْ ﴾ [الارض ، الايمان] بهمز الوصل . وأما قالون فإنه لا
يبدأ إلا بآلف الوصل في هذا كله لأن اللام عنده ساكنة . قوله :

وَنَقَلُوا نَافِعَ مَنَقُولًا رِدَاءً وَعَالَنَ وَعَادَا الْاَوَّلَى

يعني أن هذه الألفاظ الثلاثة تنقل حركة الهمز فيها لنافع من روايتي ورش وقالون وهي قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا ﴾ فأصله رِدْءًا بسكون الدال بعده همزة ، فنقلت حركة الهمز إلى الدال ؛ و [عَالَنَ] بيونس في موضعين ﴿ عَالَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ ﴿ عَالَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ ﴾ وقوله تعالى في سورة النجم ﴿ أَهْلَكَ عَادًا الْاَوَّلَى ﴾ .

واعلم أن وجه موافقة قالون في نقل [عَالَنَ] ، أن أصله (آَن) ثم دخلت عليه (ال) الزائدة ثم دخلت عليها همزة الاستفهام ، فأبدلت همزة الوصل ألفاً فصار أَلَّآنَ فاجتمع همزتان محقتان : همزة الاستفهام وهمزة آَن ، وساكنان وهما : الألف المبدلة من همز الوصل ولَامُ (أَلْ) فنقلت الكلمة بذلك ، فخففها قالون بالنقل كورش .

وأما وجه موافقة قالون لورش في ﴿ عَادَا الْاَوَّلَى ﴾ أنه يقرأ في الوصل بإدغام تنوين [عَادَا] في اللام من [الْاَوَّلَى] كورش ، واللام ساكنة والساكن لا يدغم فيه ، فنقل هو وورش ضمة الهمزة إلى اللام قبلها واعتدًا بها ، وأدغما التنوين في اللام .

وقول الناظم : نقلوا ، وقوله : منقولا ، يصح أن يكون (نقلوا) من نقل الحركة والثاني من النقل عن نافع وبصح العكس ، قاله في تحصيل المنافع . قوله :

وَهَمَزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى نَقَلِهِمْ فِي الْوَصْلِ فِي الْاِبْتِدَاءِ

يعني أن الناقلين حركة همز ﴿ عَادَا الْاَوَّلَى ﴾ يهمزون الواو أي يقلبونه همزة ، وسواء في ذلك الوصل والابتداء ، وهذا لقالون ، وأما ورش فلا يهمز الواو .

ومفهوم قوله : لدى نقلهم ، أن قالون له وجه بعدم الهمز عند عدم النقل ، لكنه خاص بالابتداء ، كما أشار إليه بقوله :

لَكِنْ بَدَأَهُ لَهُ بِالْأَصْلِ أَوَّلَى مِنْ اِبْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ

الضمير في (بدأه) يرجع إلى ﴿ عَادَا الْاَوَّلَى ﴾ وأما الضمير في (له) فيرجع لقالون . يعني أن ابتداء قالون ﴿ عَادَا الْاَوَّلَى ﴾ بالأصل ، وهو تحقيق الهمز قبله همز الوصل ولَامَ التعريف الساكنة ، أَوَّلَى مِنْ اِبْتِدَائِهِ بنقل حركة الهمز إلى لام التعريف ، فاستفيد من كلام الناظم أن لقالون في ﴿ عَادَا الْاَوَّلَى ﴾ عند الابتداء ثلاثة أوجه :

أحدها وهو الذي قال الناظم إنه الأصل والأولى أي الأحسن : أن يبتدئ بهمز الوصل ثم لام التعريف ساكنة ثم همزة مضمومة بعدها واو .

والوجه الثاني : أن يبتدئ باللام متحركة من غير همز وصل ويهمز الواو .

الثالث : أن يبدأ بهمز الوصل ويحرك اللام ويهمز الواو .

فالوجهان الأخيران مفرعان على الاعتداد بالعارض وعدمه أي إن إثبات همز الوصل وعدمه مفرعان على ذلك .

وأما همز الواو فاستفيد من قول الناظم : وهمزوا الواو ...، وهما أي الوجهان الأخيران جاريان لورش أيضاً في حال الابتداء لكن مع عدم همز الواو . قوله :

وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَةً يُحْذَفُ تَخْفِيفاً فَحَقَّقْ عِلَّتَهُ

يعني أن الهمز بعد نقل حركته يحذف ، وعلة حذفه بعد نقل حركته هي التخفيف فحقق

تلك العلة وهذا أعني حذف الهمز بعد نقل حركته ، لا خلاف فيه بين القراء كلهم وأما

كون علة التخفيف فذكرها الناظم تبعاً لأبي العباس المهدوي .

وقال مكّي : إن علة حذفه التقاء الساكنين وهما : الهمز بعد النقل والحرف الذي قبلها

لأنه ساكن تقديراً ، إذ الحركة عارضة .

الْقَوْلُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَمَا يَكُونُ مِنْ الْأَحْكَامِ

يعني أن هذا الفصل موضوع لبيان أحكام الإظهار والإدغام وما يتبعهما من الأحكام

والمراد بما يتبعهما : القلب والإخفاء .

والإظهار في اصطلاح القراء : قطع حرف ساكن عن حرف متحرك من غير سكت

بينهما ؛ والإدغام في اصطلاحهم : إدخال حرف ساكن في حرف متحرك فينطق بهما

اللسان نطقاً واحداً ، كذا حدّهما في تحصيل المنافع .

ولما كان الإظهار هو الأصل بدأ بذكره فقال رحمه الله تعالى :

و (إِذْ) لِأَخْرِفِ الصَّغِيرَ أَظْهَرَا وَلِهَجَاءِ (جُدْتَ) لَيْسَ أَكْثَرَا

ألف التثنية في قوله (أظْهَرَا) يرجع لورش وقالون ، يعني أن ورشاً وقالون يُظْهِران

(إِذْ) قبل أحرف الصغير وهي الصاد والزاي والسين ، وسيذكر في آخر النظم أن هذه الأحرف الثلاثة متصفة بالصغير ، وهو صوت يشبه صوت الراعي ؛ ويُظهِران (إِذْ) أيضاً قبل هجاء أي أحرف (جدت) التي هي الجيم والdal والتاء .
 مثالها قبل الصاد من أحرف الصغير ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا ﴾ ومثالها قبل السين ﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ ومثالها قبل الزاي ﴿ وَإِذْ زَيَّنَّا ﴾
 ومثالها قبل الجيم من أحرف (جدت) ﴿ إِذْ جَعَلْ ﴾ ﴿ إِذْ جَاءَهُمْ ﴾ ، وقبل الدال ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ ، وقبل التاء ﴿ إِذْ تَبَرَّأْ ﴾ ﴿ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ ﴾ . قوله :

و(قد) لأحرف الصغير تَسْتَبِينُ ثم لِذالٍ ولجيمٍ ولِشَيْنِ
 يعني أن (قد) تظهر قبل أحرف الصغير لورش وقالون كإذ ، وتظهر أيضاً قبل الدال والجيم والشين ، مثالها قبل الصاد من أحرف الصغير ﴿ وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقِرَاءَانِ ﴾ ومثالها قبل السين ﴿ قَدْ سَمِعَ ﴾ ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ ﴾ وقبل الزاي ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ ﴾ ومثالها قبل الجيم ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ ، ومثالها قبل الدال ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾ ومثالها قبل الشين ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ .

وزادَ عيسى الظاء والضادَ معا وورشُ الإدغامَ فيهم وعى
 يعني أن عيسى قالون زاد على عثمان ورش إظهار (قد) قبل الظاء والضاد .
 وورش وعى : أي حفظ إدغامها فيهما ، مثالها قبل الضاد ﴿ قَدْ ضَلُّوا ﴾ ومثالها قبل الظاء ﴿ قَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ . قوله :

والتاءُ للتأنيث حيثُ تأتي مُظْهَرَةٌ عندَ الصغير يأتي
 يعني أن تاء التأنيث الساكنة مُظْهَرَةٌ لورش وقالون قبل أحرف الصغير الثلاثة ، مثالها قبل الصاد ﴿ حَصَرْتُ صُدُورَهُمْ ﴾ ومثالها قبل الزاي ﴿ خَبِتْ زِينَتُهُمْ سَعِيرًا ﴾ ومثالها قبل السين ﴿ كَانَتْ سَرَابًا ﴾ .



قوله :

والجيمِ التاءِ وزادَ الظاءُ أيضاً وبالإدغامِ ورشٌ جاءَ
يعني أن تاء التأنيث مظهرة أيضاً لورش وقالون قبل التاء والجيم ، وزاد قالون أيضاً
على ورش إظهارها قبل الظاء ، وورش يدغمها فيها كما قال : وبالإدغام ورش جاء .
مثالها قبل الجيم ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ ومثالها قبل التاء ﴿ كَذِبَتْ ثُمُود ﴾ ومثالها قبل
الطاء الذي اختلف فيه الشيخان ﴿ حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ ﴿ حُرِمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ ﴿ كَانَتْ
ظَالِمَةً ﴾ ، وليس في القرآن غير الثلاثة .

ويُظهِران (هَلْ) و (بَلْ) لِلطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالتَّاءِ
وَالضَّادِ مُعْجَماً وَحَرْفِ السَّيْنِ وَالزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ
يعني أن ورشاً وقالون يُظهِران (هَلْ و بَلْ) قبل هذه الأحرف الثمانية المذكورة فاشتركا
في الدخول على التاء والنون ، مثال (هَلْ) قبل التاء ﴿ هَلْ تَعْلَمُ نَفْسٌ ﴾ ومثال بَلْ قبله
﴿ بَلْ تَأْتِيهِمْ ﴾ ، ومثالها قبل النون ﴿ هَلْ نَذَلَّكُمْ ﴾ ﴿ بَلْ نَقْذِفْ ﴾ .
واختصت (هَلْ) بالتاء المثلثة نحو ﴿ هَلْ ثَوَّبَ ﴾ ، واختصت (بَلْ) بالخمس الباقية
مثالها قبل الطاء ﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾ وليس في القرآن غيرها ؛ ومثالها قبل الظاء ﴿ بَلْ
ظَنَنْتُمْ ﴾ وليس في القرآن غيرها ، ومثالها قبل الضاد ﴿ بَلْ ضَلُّوا ﴾ وليس في
القرآن غيرها ؛ ومثالها قبل الزاي ﴿ بَلْ زَيَّنَ ﴾ ؛ وقبل السين ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ وليس في
القرآن غيرهما أيضاً .

فصلٌ وما قَرَّبَ منها أدغموا كقوله سبحانه إذ ظَلَمُوا
و قد تَبَيَّنَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ وَأَثَقَلَتْ فَلَا تَكُنْ مُخَالِفَهُ
قوله : وما قرب منها ، الضمير في قوله (منها) يرجع للأحرف المتقدمة ، يعني أن
الأحرف المتقدمة التي هي : قد وتاء التأنيث وهل وبَلْ وإذْ ، تدغم وجوباً لجميع القراء
في كل حرف قاربها في المخرج ، وأشار الناظم بقوله : فلا تكن مخالفه ، إلى أن هذا
الإدغام واجب .

ومثل رحمه الله تعالى لما قاربها في المخرج بقوله : كقوله سبحانه ﴿ إِذْ ظَلَمُوا ﴾ فإذا تدغم في الظاء لأنهما متقاربان في المخرج ، كما سيذكر في المخارج وذلك نحو قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ بالنساء ، وقوله تعالى بالزخرف ﴿ وَإِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ولا نظير لهما .

و(قد) تدغم في التاء لتقاربهما أيضاً كما سيذكره في المخارج من قوله : والطاء والتاء وحرف الدال .. الخ ، مثال ذلك ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ و ﴿ قَدْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

وتاء التانيث تدغم في الطاء والدال .. الخ ، مثالها قبل الطاء ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ ﴾ ونحو ذلك ومثالها قبل الدال ﴿ أَثْقَلْتُ دُعَاؤَ اللَّهِ رَبِّهِمَا ﴾ بالأعراف ، ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ بيونس ولا نظير لهما .

ولم يمثل الناظم لـ (بل) ومثلاً له بقوله تعالى في النساء ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ وقوله ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ وقوله ﴿ بَلْ رَبِّكُمْ ﴾ ؛ وأما (هل) فلم تتقارب مع شيء مما ذكر . قوله :

وساكن المثلين إن تقدم وكان غير حرف مد أدغما

يعني أنك أيها القارئ تدغم كل حرف سكن قبل مثله فيه سواء كان من الأحرف المتقدمة أم لا ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة ، لكن بشرط تقدم الساكن ، وكونه غير حرف مد مثال ما استكمل الشروط ﴿ يُكْرَهُهُنَّ ﴾ ﴿ إِذْ ذَهَبَ ﴾ ﴿ يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ﴿ اذْهَبْ ﴾ بكتابي .

واحترز بقوله : وساكن المثلين ، من المتحرك فلا يدغم في مثله نحو ﴿ جَعَلَ لَكُمْ ﴾ .
وبقوله : إن تقدم ، عن المتأخر نحو [الممترين] ، وبقوله : غير حرف مد ، من حرف المد نحو ﴿ الَّذِي يُوسِسُ ﴾ ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ ﴾ .

واعلم أن قول الناظم : أدغما ، يحتمل أن يكون فعل أمر وهو الذي شرحت به ، وعليه يكون الألف بدلاً من نون التوكيد ، ويحتمل أن يكون بصيغة الماضي ، وعليه فالألف ضمير تثنية يعود على ورش وقالون .

قوله :

وَأَظْهَرَا نَخَسِفَ نَبَذْتُ عُذْتُ أُرِثْتُموها وكذا لَبِثْتُ
واذهب معا يَغْلِبُ وإن تعجب يَتَّبُ يُرِدُ ثَوَاباً فيهما وإن قَرُبُ

يعني أن ورشاً وقالون أظهرها هذه الحروف المذكورة ، فأظهرها الفاء المراسمة قبل الباء
الموحدة في قوله تعالى ﴿ إِن نَّشَأْ نَخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ .

وأظهرها الذال المعجمة قبل التاء المثناة الفوقية وذلك في قوله تعالى ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ وقوله
﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي ﴾ .

وأظهرها التاء المثناة قبل التاء المثناة الفوقية وذلك في قوله تعالى ﴿ أُرِثْتُموها ﴾ وقوله
﴿ لَبِثْتُ ﴾ ، وأظهرها الباء قبل الفاء نحو ﴿ اذْهَبْ فَمَنْ ﴾ في موضعين ، ﴿ أَوْ يَغْلِبْ
فَسَوْفَ ﴾ ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَتَّبْ فَأُولَئِكَ ﴾ .

وأظهرها الدال قبل التاء في ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا ... وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ ﴾ .
وقوله : وإن قرب ، يعني أنهما أظهرها ما ذكر مع أنه متقارب في المخرج مع ما بعده
فلم يلتفتا إلى التقارب هنا .

ودالَ صادِ مريمَ لِذَكَرِ وبا يَعْذِبُ مَنْ رَوَوْا لِلْمِصْرِيِّ

دال معطوف على ما قبله ، يعني أن ورشاً وقالون أظهرها دال [ص] في قوله تعالى
﴿ كَهَيْعِصَ ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ .

قوله : و با يعذب من روى للمصري ، يعني أن الرواة للمصري أي ورش ، أظهروا
الباء قبل الميم في قوله تعالى ﴿ يَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ في موضعين بالبقرة . قوله :

واركَبُ وَيَلْهَثُ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عن ابنِ مينا والكثيرُ أدْغَمَ

يعني أنهم روى للمصري أيضاً إظهار الباء قبل الميم في قوله تعالى ﴿ اركبْ مَعَنَا ﴾
والتاء المثناة قبل الذال المعجمة في قوله تعالى ﴿ يَلْهَثُ ذَلِكَ مِثْلُ الْقَوْمِ ﴾ .

واعلم أن ﴿ يَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ لا خلاف عن قالون في إدغامها ، وأما [اركبْ ويلهثْ]
فأشار إلى حكمهما بقوله : والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغم ، يعني أن هاتين
الكلمتين اختلف فيهما عن ابن مينا وهو قالون والكثير من الرواة أدغمهما له . قوله :

وعنه نون [ن] مع [يس] أظهر وخلف ورشهم بنون

الضمير في عنه يرجع لابن مينا ، يعني أنك تظهر لقالون النون من [ن والقلم] و [يس والقرآن] وأما ورش فاختلف عنه في [ن والقلم] والمشهور الإظهار ، وأما [يس] فيدغمها من غير خلاف .

قال في النجوم الطوالع : فتحصل لورش في [يس والقرآن] وجه واحد وهو الإدغام وفي [ن والقلم] وجهان : الإظهار والإدغام ، والوجهان مقروء بهما لورش والمقدم الإظهار .

تنبيه - اتفق ورش وقالون على إدغام الذال في التاء في لفظ (الاتخاذ) نحو : [فاتخذتموهم ، فاتخذتم] واتفقا على إظهار الراء الساكنة قبل اللام نحو [يغفر لكم] و [واصبر لحكم] واتفقا أيضاً على إظهار اللام عند الذال نحو [يفعل ذلك] واتفقا على إدغام النون في الميم في [طسم] أول الشعراء والقصص .

نكر ادغام النون والتنوين والقلب والإخفاء والتبيين
يعني أن هذا الكلام موضوع لبيان إدغام النون أي الساكنة وإدغام التنوين وقلبهما ميماً وإخفاءهما ، وتبيينهما أي إظهارهما ؛ ولما كان البيت المذكور كالترجمة أخذ يفصل ما أجمله فيه وبدأ بحكم إظهارهما لأن الإظهار هو الأصل ، فقال :

وأظهروا التنوين والنون معاً عند حروف الحلق حيث وقعاً
يعني أن القراء - نافعاً وغيره - أظهروا النون الساكنة والتنوين قبل حروف الحلق أي الحروف التي مخرجها الحلق وهي : الهمزة والعين والغين والحاء والخاء والهاء ، لكن المراد بها هنا ما عدا الألف لأن ما قبلها لا يكون ساكناً .
ومثال وقوع النون الساكنة قبل الهمزة [وينئون عنه] .
ومثال وقوع قبل الهاء [من هاد] [منهاجاً] .
ومثال وقوع التنوين قبله [جرف هار] .
ومثال وقوع النون قبل العين [أنعمت] ومثال وقوع التنوين قبلها [عذاب عظيم] .
ومثال وقوعها قبل الغين [من غل] [فسيتغضون] .

ومثال وقوعها قبل الحاء ﴿ وانْحَرَ ﴾ ﴿ عزيزٌ حكيم ﴾ .

ومثال وقوعهما قبل الخاء ﴿ والمنْخِيقَةُ ﴾ ﴿ عليمٌ خبير ﴾ .

واعلم أن إظهار التتوين والنون قبل حروف الحلق أمر متفق عليه بين القراء لا يختص به نافع سوى ما ذكره في النجوم الطوالع عن أبي جعفر ونصه : قرأ أبو جعفر - من القراء العشرة - بإخفائهما عند الغين والحاء وهي لغة لبعض العرب ، واستثنى له ﴿ فسيتَغضون ﴾ ﴿ وإن يكنْ غَنِيًّا ﴾ ﴿ والمنْخِيقَةُ ﴾ فتظهر له النون في هذه المواضع كباقي القراء .

وَأَدْغَمُوا فِي (لَمْ يَرَوْ) لَكِنَّهُ أَبَقُوا لَدَى هِجَاءِ (يَوْم) غَنَّةُ

يعني أن القراء أدغموا النون الساكنة والتتوين في حروف خمسة يجمعها (لم يرو) والإدغام المذكور على قسمين : خالص وهو ما ليس فيه غنة ، وغير خالص وهو ما كانت فيه غنة واستدركه بقوله :

لكنه أبقوا لدى هجاء (يوم) غنة : الضمير في (لكنه) ضمير الشأن أي لكنه أي الأمر والشأن : أبقى القراء الغنة مع الإدغام في هجاء أي حروف (يوم) وهي الياء والواو والميم ، نحو [مِنْ وَآلٍ ، مِنْ ماء ، مَنْ يشاء] هذه أمثلة النون ، وأما التتوين فمثاله قبل الياء ﴿ يَوْمَئِذٍ يَقَرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ومثاله قبل الواو ﴿ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِير ﴾ ومثاله قبل الميم ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾ .

وبقي الإدغام الخالص في الراء واللام ، مثال النون قبل الراء ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ ﴾ ومثالها قبل اللام ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ ﴾ ومثال التتوين قبل الراء ﴿ ثَمَرَةً رِزْقًا ﴾ ومثالها قبل اللام ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

واعلم أن إدغام النون في الأحرف المذكورة مقيد بأن يكونا من كلمتين ، وأما إن كانا من كلمة فسيذكر أنها تظهر بقوله : وتظهر النون لواو أو يا . قوله :

وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ مِيمًا وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ

اللام في قوله : لحرف الباء ، بمعنى عند ، يعني أن القراء قلبوا التتوين والنون ميمًا عند الباء وحينئذ تخفى عند الباء بغنة من غير إدغام نحو ﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾

﴿ عَذَابٍ بَيسٍ ﴾ قوله : وقالوا بعدُ بالإخفاء ، يعني أن القراء قالوا بإخفاء النون الساكنة والتتوين ، بعدُ أي بعدما تقدم من الإظهار والإدغام ، وحينئذ يكون الإخفاء في الباقي من الحروف - بعد حروف الحلق وهجاء (لم يرو) - وهو خمسة عشر حرفاً وهي : التاء والكاف والقاف والزاوي والصاد والطاء والجيم والتاء والذال والشين والذال والطاء والضاد والفاء والسين ؛ وجمّعها إبراهيم بن أحمد صاحب النجوم الطوالع رحمه الله تعالى في أوائل كلمات هذه الأبيات من مشطور الرجز فقال :

تُبُ كُنْ قَنُوعاً زَاهِداً صَبُوراً

طَهَّرْ جَنَاناً ثُمَّ ثَمَّ شُكُوراً

دُدْ ظالماً ضَمَّ فَتَى سَتُوراً

مثالها قبل التاء ﴿ كُنْتُمْ ﴾ ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ﴿ جَنَاتٌ تَجْرِي ﴾ وقبل التاء ﴿ الْإِنثَى بِالْإِنثَى ﴾ ﴿ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ وقبل الجيم ﴿ أَنْجِيكُمْ ﴾ ﴿ خَلَقًا جَدِيدًا ﴾ . قوله :

وتظهر النون لِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ فِي نَحْوِ قِنَوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا

يعني أن النون الساكنة تظهر قبل الواو والياء إذا كانا في كلمة واحدة ، ولم يقع ذلك في القرآن إلا في مثالي الناظم [الدُّنْيَا ، وَقِنَوَانٍ ، وَصِنَوَانٍ ، وَبُنْيَانٍ] .
واعلم أن هذا البيت تقييدٌ لقوله : وأدغموا في (لم يرو) ، أي تقييد لإدغام النون في الواو والياء من (لم يرو) ، وأما التتوين فمعلوم أنه لا يقع في وسط الكلمة ؛ ولم تقع النون قبل غير الياء والواو من حروف (لم يروا) في كلمة واحدة ، وذكر علة إظهار النون قبل الواو والياء في كلمة واحدة فقال :

خِيفَةٌ أَنْ يُشْتَبِهَ فِي إِدْغَامِهِ مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ لِاتِّزَامِهِ

خيفة : مفعول لأجله ، يعني أن علة إظهار النون قبل الواو والياء في كلمة هي خوف اشتباه هذا النوع إذا أدغم بما أصله التضعيف : أي تكرر المثل ، فيشتبه نحو قنوان بما أصله واوان ويشتبه نحو الدنيا بما أصله ياءان ، لأن الإدغام لو وقع في هذا النوع يكون لازماً ، لأن المدغم فيه في وسط الكلمة فلا يمكن الوقف على الحرف المدغم بخلاف ما إذا كانا من كلمتين نحو [من وال ، مَنْ يَشَاءُ] فلا يشبه بما أصله التضعيف

لأنه يمكن الوقف على المدغم .

القول في المفتوح والمُمالِ وشرح ما فيه من الأقوال

يعني أن هذا الفصل موضوع لذكر ما يفتح من الألفات وما يمال من غير خلاف وما يمال على خلاف ، وهذا الأخير هو مراده بقوله : وشرح ما فيه من الأقوال ؛ والمراد بالفتح في هذا الباب فتح القارئ فمه بالحرف لا فتح الألف ، إذ الألف تقبل الحركة .
وأما الإمالة فهي عندهم على قسمين : كبرى وصغرى ، والكبرى : أن تقرب الفتح من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ، وتسمى بالبطح والإضجاع ، وهذه هي التي إذا أطلقت الإمالة تكون هي المرادة .

وأما الصغرى فهي بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة ، وتسمى بَيْنَ بَيْنَ .
والفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة أهل نجد ، ومذهب الجمهور أن الفتح هو الأصل لأنه لا يفتقر إلى سبب . قوله :

أمال ورش من ذوات الياء ذا الراء في الأفعال والأسماء

يعني أن ورشاً يميل كل ألف مصاحبة للراء في الطرف ، وسواء كانت في فعل أو اسم إذا كانت منقلبة عن ياء وكذلك إن كانت زائدة للتأنيث .

والضابط الذي يعرف به أصل الألف المتطرفة هل هو واو أو ياء هو أنها إذا كانت في اسم فانظر إلى تثنيته ، فإن كانت بالياء فالألف أصلها ياء ، وإن كانت تثنيته بالواو فأصله واو ، تقول في اليائي من الأسماء كهدي وفتى : هديان وفتيان بالياء في التثنية وتقول في الواوي منها أي الأسماء كصفا وسنا وصفوان وسنوان .

وإن كانت الألف في فعل فالضابط الذي يعرف به كون أصلها ياءً أو واواً هو أن تسند الفعل إلى التاء ، فتقول في اليائي كرمى : رميت ، وتقول في سقى : سقيت وتقول في الواوي كعفا ونجا : عفوت ونجوت ، ومثل رحمه الله تعالى لذوات الياء بقوله :

نحو رأى بشرى وتترى واشترى ويتوارى والنصارى والقرى

فالألف في (رأى واشترى ويتوارى والقرى) منقلبة عن ياء ، لأنك تقول : رأيتُ

واشتريت وتواريت ، وإذا سميت بالقري قلت : قريان وقريتان .
وأما الألف في (بشرى وتترا والنصارى) فالتأنيث ؛ فمراده بذوات الياء : كل ألف
متطرفة ترجع إلى الياء سواء كان أصلها الياء أو كانت زائدة للتأنيث . قوله :

والخلف عنه في أراكهم وما لا راء فيه كاليتامى ورمى
يعني أنه جرى الخلاف عن ورش في إمالة ألف ﴿ وَلَوْ أَرَيْكَهُمْ كَثِيراً ﴾ قال في تحصيل
المنافع : فرؤي عنه الإمالة وهو المشهور ؛ وقال في النجوم الطوالع : فله فيها وجهان
التقليل كسائر ذوات الراء وهو المشهور (1) .

واعلم أنه إنما جرى فيها الخلاف دون غيرها من نظائرها لبُعد الألف عن الطرف
بكثرة الزوائد ، وجرى الخلاف عنه أيضاً في كل ما لا راء فيه من ذوات الياء وكرر
الناظم المثال في قوله : كاليتامى ورمى : إشارة إلى أن المراد بما لا راء فيه من ذوات
الياء ما ترجع الألف فيه إلى الياء سواء كانت منقلبة عن الياء تحقيقاً كرمى ، أو كانت
زائدة للتأنيث كـ (اليتامى والسلوى والدنيا) . قوله :

وفي الذي رسم بالياء عدا حتى زكى منكم على لى
يعني أنه وقع الخلاف عن ورش أيضاً في إمالة الألف الذي رسم بالياء ، يعني ولم يكن
أصله ياء وذلك على قسمين : قسم أصله الواو وقسم ألفه مجهولة الأصل ، فالذي أصله
الواو جمعه بعضهم في هذه الأبيات :

القول فيما رسموا بالياء	وأصله الواو لى ابتلاء
فالياء في سبع فمنهن سجي	زكى وفي الضحى جميعاً كيف جا
وفي القوى جاء وفي دحاها	وفي تليها ثم في طحيا
وألحق العلى بهذا الفصل	لكتبه ياءً خلاف الأصل

واستثنى الناظم من الذي رسم بالياء وليست أصله ، فقال : عدا حتى زكى منكم على
إلى لى ، عدا : فعل أو حرف استثناء ، يعني أن هذه الكلمات مستثنيات مما رسم

(1) تكملة نص النجوم الطوالع : من طريق الأزرق ، والفتح وهو رواية أكثر المصريين . (محرره)

بالياء وليست أصله ، وهي : حتى وزكى وإلى وعلى ولدى ، وهي مجهولات الأصل إلا زكى فأصلها الواو ، فهذه الكلمات تُفَتَّحُ بلا خلاف . قوله :

إلا رؤوس الآي دون هاء وحرف ذكريها لأجل الرائ

ما ذكر في هذا البيت استثناء مما فيه الخلاف وهو : ما لا راء فيه ، وما رسم بالياء وليست أصله ، فكأنه قال : محل الخلاف فيما ذكر إذا لم يكن رأس آية ، وأما إن كان رأس آية وليس فيه هاء فإنه يمال بلا خلاف ؛ وأما ما فيه الهاء فيرجع للخلاف إلا [ذكريها] فتمال بلا خلاف لأجل الرائ ، فهي داخلة في قوله آنفاً : أمال ورش من ذوات الياء ذا الرائ .

وقد وقعت رؤوس الآي الممالة في إحدى عشرة سورة نظمها بعضهم فقال :

طه وسال والضحي الأعلى العلق والنجم والشمس والليل ذي غسق

وضف لها عبس والقيامة والنازعات سل بها علامة

بها الفواصل التي تمال ولا خلاف عنهم يُقال

ورؤوس الآي المختومة بالهاء وقعت في سورة والشمس من أولها إلى آخرها ، وفي سورة النازعات من قوله « أم السماء بنيها » إلى آخرها ، إلا أن [ذكراها] تمال بلا خلاف مع أنها داخلة فيه ، وتقدم استثناءها . قوله :

واقراً ذوات الواو بالإضجاع لدى رؤوس الآي للإتباع

يعني أنك تقرأ ذوات الواو المرسومة بالياء بالإضجاع : أي الإمالة بين بين ، وهذا هو عين قوله آنفاً : إلا رؤوس الآي دون هاء ، فهو تكرار وكرره ليذكر علته ، أي اقرأها بالإمالة لأجل أن تتبع ذوات الواو ذوات الياء ، فيكون الجميع على سنن واحد.

تنبيه — الواقع من ذوات الواو المرسومة بالياء رأس آية اثنتا عشرة كلمة ، ستة بغير هاء وستة بهاء ، فالستة بغير هاء : قوله تعالى في طه « والسموات العلى » « فأولئك لهم الدرجات العلى » « وأن يحشر الناس ضحى » بها أيضاً « شديد القوى » بالنجم

﴿ والضحي والليل إذا سجي ﴾ بالضحي ؛ وأما التي بالهاء فهي ﴿ ضُحِيها ﴾ في ثلاثة مواضع ﴿ والشمس وضُحِيها ﴾ ﴿ وأخرج ضُحِيها ﴾ ﴿ لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضُحِيها ﴾ و﴿ دُحِيها ﴾ و﴿ تليها ﴾ و﴿ طُحِيها ﴾ . قوله :

والألفات اللاتي قبلَ الراءِ مخفوضةٌ في آخرِ الأسماءِ
والألفات : معطوف على قوله : ذوات الواو ، يعني أنك تقرأ الألفات اللاتي أي التي وقعت قبل الراء ، حال كون الراء مخفوضةً في آخر الأسماء ؛ واعلم أن الخفض لا بد أن يكون في آخر الكلمة لأن الخفض من ألقاب الإعراب والإعراب يختص بالأواخر . ويشترط في إمالة الألفات أن تكون متصلة بالراء ؛ ومثل الناظم ذلك بقوله :

كالدار والأبرارِ والفُجَّارِ والجارِ لكن فيها خُلفٌ جارٍ
يعني أن قوله تعالى ﴿ والجارِ ذي القُرْبى والجارِ الجُنُب ﴾ جرى فيه الخلاف عن ورش والمشهور الإمالة كنظائره ؛ واعلم أن الاحتراز بكون الراء في الطرف من نحو [نمارق] ، والاحتراز باتصال الألف بها عما إذا انفصل عنها بحرف نحو [طائركم] ، غير مُضارٍ [أما الانفصال في [طائركم] فظاهر ، وأما في [مضار] فإنه أصله مُضارٍ ، اسم فاعل مكسور ما قبل آخره . قوله :

والكافرينَ معَ كافرينَ بالياءِ والخُلفُ بجبارينَ
يعني أن الكافرين - بالتعريف - وكافرين - بالتكثير - بشرط كون كل منهما بالياء يُقرآن بالإضجاع ، فقوله : والكافرين ، معطوف على قوله : ذوات الواو .
والخلف بجبارين ، يعني أنه جرى الخلاف عن ورش في [جبارين] والمشهور الإمالة تنبيه - إنما أمال ورش [الكافرين ، وكافرين] لأجل توالي الكسرات : كسرة الفاء وكسرة الراء والياء التي في تقدير كسرتين ، وإنما خَصَّ [الكافرين وكافرين] بالإمالة دون [الشاكرين والذاكرين] مع أن العلة المذكورة موجودة فيهما أيضاً ، لكثرة دَوَر الأولين في القرآن دون الآخرَيْن . قوله :

ورا وهاي ا ثم ها طه وحا وبعضهم حا مع ها يا فتحا
را ، معطوف على قوله : نوات الواو ، يعني أنك تقرأ (را) من ﴿الر﴾ أول الحجر
ويونس وهود وإبراهيم ، ومن ﴿المر﴾ أول الرعد بالإمالة لورش ، وكذلك (ها) من
قوله تعالى ﴿كهيعص﴾ وطه ، و(يا) من ﴿كهيعص﴾ ، و (حا) من الحواميم .
وبعضهم فتح (حا) من الحواميم ، و(ها ، يا) من ﴿كهيعص﴾ والمشهور الأول .
وأما الياء من ﴿يس﴾ والطاء من ﴿طه﴾ فالجمهور على فتحهما . قوله :

وكل ماله به أتينا من الإمالة فبين بين
يعني أن جميع ما ذكر أن ورشاً يميله فإمالة إمالة بين بين ، وتقدم أول الفصل صفتها .
قوله :

وقد روى الأزرق عنه المحض فيها بها طه وذاك أرضى
يعني أن أبا يعقوب الأزرق روى عنه أي عن ورش المحض أي الخالص وهو الإمالة
الكبرى في الهاء من ﴿طه﴾ .
وذكر الناظم أن ذلك الذي روى الأزرق مرضي عنه ، فقوله : أرضى ، فعل مضارع
فاعله ضمير مستتر يعود على المتكلم ، و(ذاك) مفعوله قدم عليه ، أي أنا أرضى ذلك
الذي روى الأزرق . قوله :

واقراً جميع الباب بالفتح سوى هار لقالون فمحضها روى
يعني أنك تقرأ جميع هذا الباب لقالون بالفتح إلا كلمة واحدة ، قوله تعالى [هار] فقد
روى محضها أي إمالتها إمالة كبرى عن نافع .
قال في النجوم الطوالع : وهذا الذي ذكره لقالون في [هار] هو الذي ذكره الشاطبي
واقترع عليه الداني في التيسير والاقتصاد ، وبه أخذ المغاربة ، وهو الأشهر وبه
القراءة عندنا . قوله :

وقد حكى قوم من الرواة تقليل هيا عنه والتورية
يعني أن قوماً من الرواة عن قالون ذكروا عنه تقليل أي إمالة ها ويا من ﴿كهيعص﴾

وكذلك لفظ [التورية] حيث ورد ؛ قال في النجوم الطوالع : وما ذكره من تقليل (ها يا) لقالون غير مقروء به عندنا ، والمقروء به الفتح فقط ؛ وذكر الشاطبي : إمالتهما لقالون ولا يقرأ لأنه خرج فيه عن طريقه كما نبه عليه المحقق ابن الجزري وغيره .
وأما الفتح والتقليل في [التورية] فروى كلاً منهما جماعة عن قالون ، وذكرهما في الشاطبية ، وكلاهما صحيح مقروء به عندنا ، والمقدم الفتح ؛ وقال في تحصيل المنافع بعد قول الناظم : وقد حكى ، ما نصه : وهي الرواية المشهورة .

فصل ، ولا يمنع وقفُ الرّاءِ إمالةَ الألفِ في الأسماءِ

يعني أن الألفات اللائي قبل الرّاء لا يمنع الوقف على الرّاء إمالتهما بل تمال في الوقف كالوصل ، وأشار إلى علة إمالتهما بقوله :

حَمَلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَامًا بِمَا قُرئَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَا

يعني أن الوقف على الرّاء إنما لم يمنع إمالة الألف ، لأجل حمل حالة الوقف على حالة الوصل ، ولأجل الإعلام بما قرئ به الألف في حالة الوصل ، مثل ما تقدم في قوله : والألفات ... الخ . ولما ذكر ما يمنع الإمالة أخذ يتكلم على ما يمنعها فقال :

وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السَّكُونُ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ

يعني أن السكون يمنع الإمالة في حالة الوصل ، وأما إذا وقف على الألف فلا يمنع الإمالة ، ووجه ذلك أنه في حالة الوصل يكون السكون سبباً لزوال الألف لأجل التقاء الساكنين فإذا زالت الألف امتنع إمالة ما قبلها وعند الوقف لا تحذف الألف لعدم التقائها مع ساكن مثال ذلك ﴿ نَرَى اللَّهَ ﴾ ﴿ القرى التي باركنا ﴾ ﴿ موسى الكتاب ﴾ .

ودخل في كلام الناظم سكون التتوين ، نحو [مسمّى] ، فأصل مسمّى : مُسمّىً بالياء المتحركة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله وجَبَّ قلبه ألفاً ، فالتقى ساكنان : الألف المبدلة من الياء والتتوين ، وهكذا [هدى ، وقرى] ، إلا أن الناظم سيذكر حكم هذا النوع في حال الوقف .

والخلف في وصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار

يعني أنه وقع خلف عن ورش في راء ذكرى من قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدار ﴾ هل ترقق في الوصل أم لا ؟ وذلك أن الراء وقعت بين سببين للترقيق وهما كسر الذال قبلها والألف الممالة بعدها ، فمن جعل السبب الكسر رقق ، ومن جعله الألف فخم ، لأن الألف تعدم في الوصل ، والمشهور الترقيق لأن الكسر سبب للترقيق وهو موجود على كل حال ولذا قال الناظم : ورققت .. الخ ؛ والأولى تأخير هذه المسألة إلى فصل ترقيق الراء كما لا يخفى . قوله :

فإن يك الساكن تنويناً وفي ما كان منصوباً فبالفتح قف
نحو قرى ظاهرة وجاء إمالة الكل له أداء

يعني أن الساكن الذي بعد الألف إذا كان تنويناً وكان ذلك فيما كان منصوباً أي في الذي موضعه موضع نصب في الإعراب ، بأن كانت الكلمة مفعولاً به مثلاً فإنك تقف على الألف حينئذ بالفتح ، ومثل الناظم بقوله : نحو قرى ظاهرة ، لأن (قرى) مفعول به منصوب بقوله تعالى ﴿ وجعلنا بينهم ﴾ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ أو كانوا غزى ﴾ لأن [غزى] خبر كان ، ومن المعلوم أن خبر كان منصوب .

ومفهوم قوله : وفيما كان منصوباً ، أنه إذا كان في موضع رفع أو جر لا يوقف عليه بالفتح بل بالإمالة وذلك نحو ﴿ لا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئاً ﴾ فمولى الأولى مرفوعة لأنها فاعل يُغْنِي ، والأخيرة مجرورة بعن .

واعلم أن ساكن التنوين يكون في الاسم المقصور أي المعتل بالألف ، وما جاء منه في القرآن يجمعه هذان البيتان :

هُدَى عَمَى أَدَى ضَحَى بِالْيَاءِ غَزَى سُدَى سَوَى عَلَى سَوَاءِ
كَذَا فَتَى مَثْوَى مُصَلَّى مُفْتَرَى مَوْلَى مُسَمَّى وَمُصَفَّى وَقُرَى

ولما قدم الناظم القول بالتفصيل بين المنصوب وغيره ، ذكر قولاً بإطلاق الإمالة في الجميع فقال: وجاء إمالة الكل له أداء، يعني أنه جاء إمالة الكل أي المنصوب والمرفوع والمجرور له : أي لورش في حال أداء القراءة .

وبقي قول ثالث لم يذكره الناظم وهو فتح الكل؛ قال في النجوم الطوالع بعد ذكر الأقوال الثلاثة : وهذه المذاهب الثلاثة ذكرها الشاطبي أيضاً وتبعه شراحه ، والأصح والأقوى منها الوقف بالإمالة مطلقاً لمن مذهبه الإمالة .

واعلم أن منشأ الخلاف المذكور هو أن الألف الموقوف عليها هل هي الألف المبدلة من التنوين أم المنقلبة عن الياء ، فمن قال : إنها المبدلة من التنوين وقف بالفتح ، ومن قال إنها المنقلبة عن الياء وقف بالإمالة .

القول في الترقيق للراءات مُحَرَّكَاتٍ أَوْ مُسَكَّنَاتٍ

يعني أن هذا القول موضوع لبيان أحكام ترقيق الراءات ، أي وتفخيمها ، فهو من باب حذف العاطف والمعطوف على حد قوله تعالى ﴿ بيدك الخير ﴾ أي والشر .
وقوله محركات : حال ، أي حال كون الراءات محركات أو مسكنات ، ولما كان البيت كالترجمة طفق يبين أحكام الراءات ، فقال :

رَقَّقَ وَرَشَ فَتَحَ كُلَّ رَاءٍ	وَضَمَّهَا بَعْدَ سَكُونِ الْيَاءِ
نَحْوَ خَبِيرًا وَبَصِيرًا وَابْصِيرُ	وَمُسْتَطِيرًا وَبَشِيرًا وَابْشِيرُ
وَالسَّيْرَ وَالطَّيْرَ وَفِي حَيْرَانَ	خَلْفَ لَهُ حَمَلًا عَلَى عِمْرَانَ

يعني أن ورشاً يرقق كل راء مفتوحة أو مضمومة ، إذا كانت بعد ياء ساكنة سواء كان السكون حياً أو ميتاً كما أشار إليه بتعدد الأمثلة ، فالسكون الميت نحو [خبيراً وبصيراً] والحي نحو [السَّيْرَ والطَّيْرَ] ، واعلم أن مذهب الجمهور أن الأصل في الراء التفخيم لأنه لا يفتقر إلى سبب والترقيق له أسباب منها الياء الساكنة كما ذكر .

قوله : وفي حَيْرَانَ خَلْفَ لَهُ حَمَلًا عَلَى عِمْرَانَ ، لما قدّم ما يرققه ورش من غير خلاف ذكر ما فيه الخلاف وهو قوله تعالى ﴿ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ وأما وجه ترقيقها فظاهر لسكون الياء قبلها ، وأما وجه تفخيمها فهو ما أشار له بقوله : حملاً على عمران ، يعني أن من قال بتفخيم [حيران] حمّله على [عمران] لشبهه له في الوزن ، وزيادة الألف والنون ومنع الصرف ، وسيأتي للناظم أن [عمران] تفخم في قوله : وفخمت في الأعجمي ؛ وذكر سبباً آخر للترقيق ، فقال :

وبعد كسر لازم كناظرة ومنذر وساحر وباسرة

يعني أن ورشاً يرقق فتح كل راء أو ضمه بعد الكسر اللازم كالأمثلة المذكورة والمراد بالكسر اللازم الكسر الأصلي المتصل في كلمة واحدة مع الراء، واحترز به عن الكسر المنفصل عن الراء في كلمة أخرى نحو ﴿بَأْمُرِ رَبِّكَ﴾ ﴿عَلَى الْكَفَّارِ رُحْمَاءُ﴾ وكذلك تفخم أيضاً في نحو [امرؤ وامرأة] لعروض همز الوصل إذ لا يوجد إلا في الابتداء .
واعلم أنه إذا حال بين الراء والكسر ساكن ففيه تفصيل ، وهو أنه إذا كان غير حرف استعلاء لا يمنع الترقيق نحو [الذِّكْرُ ، والسَّحْرُ ، والمِخْرَابُ ، وسِرْكَم] ، وأما إذا كان حرف استعلاء فأشار إليه بقوله :

إلا إذا سَكَنَ ذو استعلاء بينهما إلا سكون الخاء
فإنها قد فُخِّمَتْ كَمِصْرٍ وإصْرَهُمْ وَفِطْرَةٌ وَوَقْرًا

يعني أن الكسر اللازم إذا حال بينه وبين الراء حرف استعلاء فإن الراء تفخم حينئذ إلا سكون الخاء من حروف الاستعلاء فلا يمنع الترقيق ، وحروف الاستعلاء يجمعها قولك : قط خص ضغط ، ومثل الناظم لما وقع فيه حرف الاستعلاء غير الخاء ساكناً بين الراء والكسر بقوله : كَمِصْرٍ ... الخ .

وأما سكون الخاء الذي لا يمنع الترقيق فوقع في لفظ (الإخراج) نحو ﴿وظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ﴾ ﴿وَهُمَّوْا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾ ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ، وعلة ترقيقها مع الخاء أنها أي الخاء من حروف الهمس والرخاوة والضعف .

واعلم أنه لم يقع في القرآن الفصل بين الكسر والراء المضمومة بحرف استعلاء .

وَفُخِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَإِرَمَ وفي التكرار بفتح أو بضم

هذا استثناء مما تقدّم أن ورشاً يرققه من الراء المفتوحة والمضمومة بعد الكسر ، يعني أن ورشاً يفخم الراء في الاسم الأعجمي الذي وجد فيه سبب الترقيق ، والواقع منه في القرآن أربعة ثلاثة متفق على عجميتها وهي (إبراهيم وإسرائيل وعمران) ، وواحد مختلف في عجميته وهو (إِرَم) ولذلك خصه بالذكر .

وكذلك يفخم أيضاً الراء المتكرر بالفتح أو الضم ، يعني أن الراء إذا تكرّر في كلمة

واحدة وكان مضموماً أو مفتوحاً وقبل الأول كسرةً فإنه يفخم ، وأما الثاني فلا وجه لترقيقه حتى ينص عليه ؛ فكلامه في الأول لأنه الذي جاوره سبب الترقيق وهو الكسر .
 ووقع التكرار بالفتح في أربع كلمات : « مسجداً ضِراراً » « لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً » « وأسَرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَاراً » « يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً » وأما التكرار مع ضم الثاني فوقع في موضع واحد وهو قوله تعالى « قل لن ينفعكم الفِرَارُ » . قوله :

وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالُ أَلْفٍ وَبَابُ سِتْرٍ فَتَحُ كُلَّهُ عُرْفٌ

يعني أن الراء التي قبلها سبب الترقيق إذا وقعت قبل مستعل - أي حرف من حروف الاستعلاء - تفخم لورش ، فهذا استثناء أيضاً مما تقدم .

وقوله : وإن حال ألف ، مرتبط بقوله : وقبل مستعل ، وبقوله : وفي التكرار بفتح أو بضم ، والمعنى أنها تفخم في الموضعين وإن حال الألف بينها وبين حرف الاستعلاء في الأخير ، أو حال بين الراء المتكرر في الأول ، وتقدمت أمثلة الموضع الأول وهو التكرار .

وأما حرف الاستعلاء فالواقع منه هنا بعد الراء ثلاثة : الطاء في (الصراط) بالتعريف و (صراط) بالتكثير ، والضاد في قوله تعالى [وإِعْرَاضاً] ، وقوله تعالى « وإن كان كُبرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ » ، والقاف في قوله تعالى « هذا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ » « وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ » « بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ » .

قوله : وباب سترأ فتح كله عُرْفٌ ، هذا استثناء أيضاً مما تقدم يعني أن سترأ وما شابهها وهو المراد ببابها عُرْفٌ فتحه أي تفخيم الراء .

وقول الناظم: عُرْفٌ ، مقابله قول جماعة إنه يرقق ، و (سترأ) وبابه، وجاء في القرآن في ستة ألفاظ وهي [سِتْرًا ، وَحِجْرًا ، وَوَزْرًا ، وَذِكْرًا ، وَإِمْرًا ، وَصِهْرًا] .

وَرَقَّقَ الْأُولَى لَهُ مِنْ بَشَرٍ وَلَا تَرَقَّقْهَا لَدَى أُولَى الضَّرَرِ

يعني أنك ترقق الراء الأولى من قوله تعالى « إنها ترمي بِشَرٍّ » له أي لورش وعله ترقيقه الراء المكسورة بعدها التي اتفق على ترقيقها ، فهو ترقيق لترقيق ، كالإمالة

للإمالة ، ولما كان قوله تعالى [أولي الضرر] مماثلاً لشر في كون رائه بعده آخر مكسوراً أخبر أنك لا ترققه بل فخمه ، وعلل ذلك فقال :

إذ غلبَ الموجِبَ بعدَ النقلِ حرفانِ : مُستعلٍ وكالمستعلي

إذ : للتعليل ، أي إنما فحمت الراء الأولى من [الضرر] مع أنها بعدها أخرى مكسورة كشرر لأجل أن الموجب بالكسر أي السبب وهو هنا الراء المكسورة ، غلبه بعد ثبوت الرواية بالتفخيم حرفان ، أحدهما حرف مستعل وهو الضاد ، وكالمستعلي وهو الراء المفتوح فالمراد أن [الضرر] ثبتت الرواية بتفخيم رائها ، وبعد ثبوت الرواية وُجدت علة ذلك وهي الضاد ، لأن الاستعلاء يطلب التفخيم فتقوى به الراء المفتوح ، وأما [بشرر] فلم يوجد مع الراء المفتوح ما يعضده .

فإن قلت : هذا الفرق بين [بشرر] و [الضرر] فما الفرق بين [سرر] و [شرر] ؟ فالجواب أن الفتحة أخف الحركات والضممة أثقلها والكسرة متوسطة ، فالراء الأولى من [بشرر] لما كانت مفتوحة غلبتها الراء المكسورة لخفتها فرقت ، بخلاف الراء من قوله تعالى [على سرر] فإنها مضمومة فلم تؤثر فيها الراء الثانية ، لأن الأولى أثقل منها بسبب الضمة . قوله :

وكلهم رققها إن سكنت من بعد كسر لازم واتصلت

يعني أن القراء كلهم يرققون الراء الساكنة بعد الكسر اللازم المتصل نحو [شِرْذِمَةٌ] و [فِرْعَوْن] ، و [شِرْعَةٌ] ، و [مِرْيَةٌ] ، فانتصروا ، واستغفروا .

واحترز بقوله : بعد كسر ، عن ما إذا وقعت بعد فتح أو ضم ، نحو [العرش] ، ذرني القرآن ، يُرْزَقُونَ] واحترز باللازم عن العارض نحو « إن ارتبتم » « أم ارتابوا » لأن همز الوصل لا يوجد إلا في حال الابتداء ؛ واحترز بالمتصل من المنفصل نحو « الذي ارتضى » ؛ واستثنى من الضابط المذكور فقال :

إلا إذا لقيها مستعلٍ والخلف في فرقٍ لفرقٍ سهلٍ

يعني أن الراء الساكنة بعد الكسر اللازم المتصل إذا وقع بعدها حرف استعلاء لا ترقق

بل تفخّم ، والواقع من حروف الاستعلاء بعدها ثلاثة : الطاء في [قِرطاس] والصاد في [لِبالمرصاد ، وإِرصاداً ، ومرصاداً] والقاف في [فِرقة ، فِرقي] فهذه المذكورات تفخم من غير خلاف إلا في [فِرقي] فأشار الناظم إلى الخلاف فيها بقوله :
والخُلف في فرق لفرق سهل : يعني أنه وقع الخلاف في تفخيم الراء من قوله تعالى ﴿ فكان كلُّ فرقٍ ﴾ وعلل جريان الخلاف فيها دون فرقة بقوله : لفرق أي إنما اختص فرق بالخلاف لأجل فرق سهل أي بين بينه وبين [فِرقة] وهو فتح حرف الاستعلاء في [فرقة] وكسره في [فرق] فضعف حرف الاستعلاء بسبب الكسر .
قال في تحصيل المنافع : فمن اعتبر القاف فخم ، ومن اعتبر كسرة القاف رقق وهو المختار ؛ وقال في النجوم الطوالع : والمقدّم الترقيق .

تنبيهه — إذا وقع حرف الاستعلاء المذكور غير متصل بالراء لا يمنع الترقيق نحو ﴿ فاصبر صبراً ﴾ ﴿ أن أنذر قومك ﴾ ﴿ ولا تصاعِرْ خدك ﴾ . قوله :

وقبل كسرة وياء فخماً في المرء ثم قرية ومريم

لما قدم رحمه الله تعالى أن أسباب الترقيق الكسر والياء المتقدمان على الراء ذكر هنا أنهما إذا وقعا بعد الراء لا ترقق ، بل اتفق قالون وورش على تفخيمهما ، فالألف في (فخما) لورش وقالون .

ومثل الكسر بالـ (مرء) والياء بـ (قرية ، ومريم) ؛ ومن أمثلة الكسر المتأخر أيضاً [مرجعكم ، مرققاً] ، ومن أمثلة الياء [وجريّن بهم ، البحرين] ، وإنما نصّ الناظم على الألفاظ الثلاثة لأن بعضهم رققها عن ورش من طريق الأزرق ، وبعضهم رققها لجميع القراء ، أي نسب ذلك إليهم والمشهور التفخيم الذي ذكره الناظم ، وعلله رحمه الله تعالى فقال :

إذ لا اعتبار لتأخير السبب هنا وإن حكي عن بعض العرب

أي إنما فحمت الراء في [المرء ، وقرية ومريم] ونحوها لأنه لا اعتبار لتأخير سبب الترقيق الذي هو الكسر والياء ، وإن كان ذلك محكياً عن بعض العرب ، فلم تثبت به رواية ، والقراءة سنة متبعة لا مجال للرأي فيها ، يستدل بها لا لها . قوله :

وإنما اعتُبرَ في بشرٍ لأنه وقعَ في مُكرّرٍ

ذكر في هذا البيت جواب سؤال وارد على قوله: إذ لا اعتبار لتأخر السبب ، فكأنه قيل لم اعتبر السبب المتأخر في [بشر] فرُقَّت رَأُها الأولى ، ولم يعتبر في [المرء وقرية] ؟ فأجاب عنه بقوله : لأنه وقع في مكرر أي لأن السبب المتأخر في [بشر] وقع في حرف تقبل صفته التكرير ، كما يأتي في الصفات في قوله : والراء في النطق بها تكرر .

ولما تكلم على الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة طفق يتكلم على المكسورة فقال

والإِتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَةِ

يعني أن القراء كلهم اتفقوا على ترقيق الراء حال كونها مكسورة ، وعلى الناظم ذلك بقوله : للضرورة : أي لأجل ضرورة دفع التنافر بين الكسر والتفخيم إذ الكسر يطلب الانسفال ، والتفخيم يطلب الاستعلاء ، فلو فحمت المكسورة لزم التسفل والصعود في ذات واحدة فرُقَّت دفعاً للتنافر ؛ ولا فرق في كسرها بين أن يكون أصلياً أو عارضاً منوثة أم لا ، مثال اللازم [رِزْقُ ، والفجرِ وليالٍ عَشْرُ] ، ومثال العارض ﴿ وأنحر ان شائنك ﴾ عند مَنْ ينقل الحركة ، ومن أمثلة العارض أيضاً ﴿ وأنذرِ الناسَ ﴾ .
وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا مثال وقوعه بعدها ﴿ وفي الرقاب ﴾ وإنما لم يمنع من الترقيق في المكسورة ومنع في الساكنة بعد الكسر نحو [فِرْقَة] ، لأن سبب الترقيق هي المكسورة وقع في نفسها فقوي السبب ، فلم يمنعه حرف الاستعلاء من مطلوبه ، بخلاف غير المكسورة فإن السبب وقع في غيرها فضعف ، فقوي حرف الاستعلاء عليه فمنعه من مطلوبه . قوله :

لكنها في الوقفِ بعدَ الكسرِ والياءِ والمُمالِ مِثْلَ المَرِّ

لما ذكر حكم الراء في الوصل ، ذكر هنا حكمها في الوقف ، يعني أن الراء مطلقاً مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، حكمها في الوقف بعد هذه الثلاثة التي هي الكسرة والياء والممال تكون كحكمها في المَرِّ أي الوصل ، أي كحكم المكسورة في الوصل الذي هو الترقيق .

وهذا التفسير أتم فائدةً ، إلا أن فيه مخالفةً للظاهر ، لأن ظاهر قوله : لكنها ، رجوع الضمير للمكسورة ، فمثالها بعد الكسر « من أساور » « إنما أنت مُنذر » « فهل من مُذكر » ومثالها بعد الياء الساكنة « وافعلوا الخير » و « لا ضير » « والله على كل شيء قدير » « وما تفعلوا من خير » ، ومثالها بعد الممال [الأبرار ، الفجار] ولا تكون بعد الممال إلا مكسورة .

تنبيه - دخل الممال [بشرر] لورش فترقق راؤها وفقاً له ، ذكره في النجوم الطوالع واعلم أن قوله : بعد الكسر والياء ، المراد بهما المعهودان اللذان يؤثران الترقيق في الوصل فالكسرة المؤثرة للترقيق هي المباشرة أو المفصولة بساكن غير حرف استعلاء فالمباشرة نحو [أساور] والمفصولة بالساكن المذكورة نحو [الذكر والسحر والشعر] وأما إذا كان الساكن حرف استعلاء ففيه خلاف نحو [مصر ، القطر] ؛ وشهر في النجوم الطوالع التفخيم .

والوقف بالروم كمثل الوصل فرد ودغ ما لم يرد للأصل

يعني أن الوقف على الراء بالروم - الآتي بيانه - كمثل الوصل ، فالمرقق في الوصل يرقق إذا وقف عليه بالروم ، وما يفخم في الوصل يفخم إذا وقف عليه به .
وأما الوقف بالسكون خالصاً أو مع إشمام فهو المراد بقوله : لكنها في الوقف .
قوله : فرد ودغ ما لم يرد للأصل ، رد : فعل أمر من الورود ، يعني أنك تأخذ ما ذكره لك من أحكام الراءات ، ودغ : أي اترك ما لم يذكر لك ، للأصل : وهو التفخيم والذي لم يرد في هذا الباب هو الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة إذا لم يكن مع كل منها سبب الترقيق ، نحو « بعصاك الحجر » « كلا لا وزر » « ليفجر أمامه » وكذا [النذر ، القدر ، والفجر] [يغفر لهم ما قد سلف] في الوقف فتفخم الراء في هذا وما أشبهه .



القول في التغليظ للآمات إذا انفتحت بعد موجبات

يعني أن هذا القول موضوع لبيان حكم تغليظ الآمات ، وأشار بقوله : إذا انفتحت إلى أنها لا تغلظ إلا إذا كانت مفتوحة بعد موجبات التغليظ أي أسبابه ، فالأصل فيها الترقيق عكس الرأى . قوله :

غَلَّظَ ورشاً فَتَحَ اللام يلى طاء وطاء وإِصَادِ مُهْمَلٍ
إذا أَتَيْنَ مُتَحَرِّكَاتٍ بِالْفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكِّنَاتٍ

يعني أن ورشاً يغلظ اللام المفتوحة بشرط أن يتقدم عليها أحد الأحرف الثلاثة وهي الطاء والطاء والصاد المهمل أي غير المنقوت ، ولا بد أن تكون الأحرف متحركات بالفتح أو مسكنات ، وإلا فلا يغلظ اللام .

مثال الطاء المهملة المفتوحة « انطَلَقَا » « طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » ، ومثال الساكنة « مَطَّلَعُ الْفَجْرِ » ، ومثال الطاء المعجمة الساكنة « فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ » ومثالها مفتوحة « ظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ » ، ومثال الصاد المهملة [صَلَّاتِي ، صَلَّوْاكُمْ] هذا مثال فتحها ، وأما سكونها فنحو « اصْلَوْا » « يَصْلُونَ » .

واحترز الناظم بفتح اللام عما إذا كانت مضمومة أو مكسورة فترقق نحو « يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » « وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ » ، وكذا إذا كانت ساكنة نحو [صَلِّصَال] .
واحترز بكون الأحرف الثلاثة ساكنة أو مفتوحة من نحو [الظُّلَّة] « كِتَابُ فُصِّلَتْ آيَاتِهِ » فترقق اللام في هذا ؛ واحترز بكونها قبل اللام عما إذا كانت بعده ، نحو [لَسَلَّطَهُمْ ، وَلَطَّى] فترقق أيضاً . قوله :

والخُلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أُمالَ

يعني إذا حال الألف بين اللام وأحد الأحرف جرى الخلاف عن ورش ، وذلك نحو [طال ، وفِصال ، ويصَالِحَا] والمشهور التغليظ ، كما سيقول الناظم .

قوله : وفي ذوات الياء إن أُمالَ ، يعني أنه وقع الخلاف عن ورش في ذوات الياء على القول بإمالتها هل تغلظ اللام فيها أم لا ؟ والمراد ما كانت فيه اللام مفتوحة بعد موجب

التغليظ في ذوات الياء ، وتقدم أن كل ما لا راء فيه من ذوات الياء في إمالته خلاف . فذكر هنا أن الألف المذكورة إذا كان قبلها لام مفتوح بعد موجب التغليظ ، وقلنا بإمالة الألف ، هل تغلظ اللام لأجل الموجب المتقدم أو ترقق لأجل الإمالة بعدها ، وذلك نحو [مصلى ، ويصلى يصليها] ؟ وأما على القول بالفتح فليس إلا التغليظ . قوله :

وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن واترك سبيل الخلف

يعني أنه جرى الخلاف عن ورش في اللام المفتوحة بعد موجب التغليظ إذا سكنت وقفاً ، هل تغلظ نظراً إلى أصلها مفتوحة ، أم ترقق لزوال الفتح بسبب الوقف ؟ مثال ما يسكن عند الوقف قوله تعالى ﴿ وَبَطَّلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ وَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتَ ﴾ ﴿ أَنْ يُوصَلَ ﴾ .

قوله : فغلظن واترك سبيل الخلف ، هذا راجع لقوله : والخلف في طال ، ولقوله : وفي ذوات الياء ، ولقوله : وفي الذي يسكن عند الوقف ، وأمر أن تغلظ اللام في المواضع الثلاثة وتترك سبيل الخلاف ، لأن التغليظ هو الأرجح .

قال في النجوم الطوالع : والمقدم التغليظ في المواضع الثلاثة .

وقال في تحصيل المنافع : فالتغليظ هو الأشهر في المسائل الثلاث . قوله :

وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق تتبع وتتبع سبيل التحقيق

يعني أن ما وقع من ذوات الياء رأس آية فإنك ترقق لأمه لورش ، والواقع رأس آية ثلاث كلمات ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ ﴿ وذكر اسم ربه فصلى ﴾ ﴿ إذا صلى ﴾ . وقوله تتبع : بفتح التاء الأولى مبنياً للفاعل ، أي إن فعلت ما أمرك به من ترقيق لام رؤوس الآي تتبع ذلك لغيره من ذوات الياء ، ويكون الباب على سنن واحد .

وتتبع : أنت طريق التحقيق ، فقوله : تتبع الثانية بفتح التاء الأولى والثانية مع التشديد في الثانية وكسر الباء الموحدة ، فعل مضارع مسند لضمير المخاطب ، وكذلك تتبع الأولى مسندة لضمير المخاطب ، لكن تاءها الثانية ساكنة وباءها الموحدة مفتوحة . قوله :

وَفُخِّمَتْ فِي (الله) و(اللهم) لِلْكَلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ

يعني أن اللام من اسم الجلالة مفخمة لكل القراء سواء كان فيه الميم كـ(اللهم) أم لا كـ(الله)، لكن بشرط أن يتقدم عليها فتح أو ضم نحو ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ ﴿قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ بخلاف ما إذا كان قبله كسر نحو ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصاً﴾ .
ويدخل في قوله: بعد فتحة، إذا وقعت بعد ألف لأنه فتحة حكماً نحو ﴿إِنَّ لَكُمْ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ﴾ .

الْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ وَالرُّومِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ

يعني أن هذا القول في بيان أحكام الوقف بالإشمام والرُّوم والآتي بيانها وفي بيان وقف ما رسم في الإمام أي إمام المصاحف وهو مصحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه؛ والوقف في اصطلاح القراء: قطع الصوت عن آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة. قوله:

قِفْ بِالسَّكُونِ فَهُوَ أَصْلُ الْوُقُوفِ دُونَ إِشَارَةِ لَشْكَلِ الْحَرْفِ

أمرك أن تقف بالسكون دون الإشارة لشكل حرف، وعلل ذلك بقوله: فهو أصل الوقف أي قف بالسكون لأن أصل الوقف السكون، وإنما كان السكون أصل الوقف لأن الوقف لغة: التَّرك، والواقف يترك حركة الحرف الموقوف عليه، ولأن الواقف في الغالب يترك للاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة. قوله:

وَإِنْ تَشَأْ وَقِفْتَ لِلْإِمَامِ مُبَيَّنًا بِالرُّومِ وَالْإِشْمَامِ

لما أمرك بالوقف بالسكون لأنه الأصل، أخبرك هنا أنه يجوز لك أن تقف بالرُّوم إن شئت أو بالإشمام، وسيبين لك الموضع الذي يجوز فيه.
وقوله: للإمام، أي نافع، فالواو في قوله: والإشمام، بمعنى أو، فلا يجوز الجمع بين الروم والإشمام في حالة واحدة. قوله:

فَالرُّومُ إِضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَ
ذكر هنا صفة الروم فأخبر أنه إضعاف القارئ صوت الحركة من غير أن يذهب رأساً أي جميعاً ، والمراد الحركة الموقوف عليها ، والمعنى : أنه ينطق ببعض حركة الحرف الموقوف عليه ، بحركة خفيفة قد ذهب معظم صوتها . قوله :

يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ مَعاً وَفِي الْمَضْمُونِ وَالْمَكْسُورِ
لما ذكر حقيقة الروم ذكر ما يجوز أن يوقف عليه به ، فأخبر أنه يجوز في المرفوع : أي رفعة إعراب ، والمجرور كذلك ، والمضموم ضمة بناء ، والمكسور كذلك .
فالمرفوع نحو « يعلم » « وهم لكم عدو » والمضموم ضمة بناء نحو « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » و (حيث) والمجرور نحو « إِلَى الْأَرْضِ » « مِنْ شَيْءٍ » والمكسور كسرة بناء نحو [هؤلاء ، وبالوالدين ، الْحُسَيْنَيْنِ] .

وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقَرَاءِ وَالْفَتْحِ لِلْخِفَةِ وَالْخَفَاءِ
يعني أن الروم لا يجوز في المنصوب نصب إعراب ولا في المفتوح فتح بناء ، وعلى الناظم ذلك بقوله : للخفة والخفاء ، أي إنما منع ذلك لأجل خفة الفتحة وخفائها ، فهي لختها لا تقبل التبويض ، مثال المنصوب « أَلَّنْ نَجْعَلْ » « أَنْ لَنْ نَقُولَ » ومثال المفتوح [قال ، كان] .

وَأَعْلَمُ أَنْ مَا جاز فِيهِ الرُّومُ إِذَا كَانَ مَنْوِئاً لَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ تَتْوِينِهِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ بِهِ
ولما ذكر صفة الروم شرع يذكر صفة الإشمام فقال :

وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاةِ بَعْدَ السَّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَاهُ
يعني أن صفة الإشمام هي إطباق أي ضم الشفتين بعد تمام السكون ، ولا يراه الضرير وهو الأعمى ، لأنه :

مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعٍ يَكُونُ فِي الْمَضْمُونِ وَالْمَرْفُوعِ
والأعمى إنما يسمع الأصوات ؛ وذكر ما يجوز فيه الإشمام ، فقال : يكون المضموم

والمرفوع ، يعني أن الإشمام إنما يجوز في المضموم ضمة بناء ، نحو [حيثُ ، من قبلُ ومن بعدُ] ، وفي المرفوع رفعة إعراب نحو [يعلمُ ، ويكونُ] ؛ وإنما اختص بالمضموم والمرفوع لأن معناه وهو ضم الشفتين إنما يناسب الضمة لانضمام الشفتين عند النطق بها دون الفتحة والكسرة ، لخروج الفتحة بانفتاح والكسرة بانخفاض . ولما ذكر ما يجوز فيه الروم والإشمام ذكر ما لا يجوزان فيه ، فقال :

وَقِفْ بِالْإِسْكَانِ بِلَا مُعَارَضٍ فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَشَكْلِ عَارِضٍ

يعني أنك تقف بالإسكان فقط دون الروم والإشمام ، بلا معارض : أي بلا مخالف ، في هاء التأنيث اللاحقة للأسماء ، بشرط أن تكون مرسومة بالهاء كما يدل عليه قوله : هاء تأنيث ، وأمل المرسومة بالتاء فيجوز فيها الروم والإشمام .

قوله : وشكل عارض ، يعني أن الشكل العارض لا يجوز فيه الروم ولا الإشمام نحو ﴿ وَانْحَرِ انْ شَانَتْكَ ﴾ ﴿ مَنْ اسْتَرْقَ ﴾ ﴿ قُلْ أَوْحِي ﴾ ﴿ ذَوَاتِي أَكَلِ ﴾ .

ويدخل في الشكل العارض [يومئذٍ ، وحينئذٍ] ، لأن (إذ) ظرف مبني على السكون تلزم إضافته فإذا قطع عن الإضافة نونٌ ، فالتقى سكون الذال مع التنوين فكسرت فإذا وقف عليها زال الساكن الثاني الذي هو التنوين ورجعت الذال إلى أصلها وهو السكون فامتنع الروم والإشمام .

وإنما امتنع الروم والإشمام في الحركة العارضة لأن ما وجدت فيه أصله السكون وتلك الحركة إنما جعلت فيه للتخلص من التقاء ساكنين أو النقل ، فإذا وقف عليه زالت تلك العلة ورجع إلى أصله وهو السكون فامتنع رومه وإشمامه ، لأنهما لا يدلان فيه على شيء . قوله :

وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ مَا ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أَوْ أَمِّيهِمَا

يعني أنه وقع الخلف في جواز الروم والإشمام في هاء الضمير بعد الضمة والكسرة أو أميها : أي أصليهما ، فأصل الضمة الواو وأصل الكسرة الياء ؛ وقدم الناظم في قوله ثم هما في الواو والياء ، أن الضمة والكسرة هما الأصلان والحرفان هما الفرعان . مثال وقوعها بعد الضمة [فأمه ، وأهله] ومثال وقوعها بعد الواو [جاعلوه وعقلوه]

ومثال وقوعها بعد الياء [فيه وإليه] قال في تحصيل المنافع : والمشهور في المواضع الأربعة الوقف بالسكون بغير إشارة ، والوجهان فيه جيدان .

فصل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسماً أو حذف

ذكر في هذا الفصل حكم الوقف على المرسوم في الإمام ، وأخبرك أنك تتبع سنن بفتح السين والنون أي طريق ما أثبت بضم الهمزة في المصحف ، فتقف عليه بالإثبات وما حذف فتقف عليه بالحذف ، وهذا في الحرف الأخير لأن الكلام في الوقف ، فليس منه نحو الصلاة والزكاة وبابها ، فلا بد من حذف واوهما مع ثبوته رسماً ، وليس منه أيضاً الألف المحذوفة ، فلا بد من ذكرها وإن كانت محذوفة رسماً ، نحو [الرحمن سليم] .

تنبيه — يستثنى من قوله : ما أثبت رسماً ، ثلاثة أشياء تثبت في الرسم ولا تثبت في الوقف :

أولها : الألف المزيد في النحو [ابنوا ، وكانوا] وكذا الياء في النحو [من تلقائي ، من نبائي المرسلين] .

ثانيها : الحرف الواقع صورة الهمزة ألفاً أو واواً أو ياء نحو [تبوا ، ينشؤ ، أبريء]
الثالث : الواو والياء الواقعتان عوضاً عن الألف ، فالياء نحو [الهدى ، وأتى] والواو نحو [الربوا] .

ويستثنى من الذي حذف رسماً نحو [ص ، ق ، ن] فيوقف على الحرف الأخير من أسمائها ولا يوقف على المرسوم ، وكذلك الهمزة المتطرفة نحو [جاء ، والسوء] محذوفة رسماً ثابتة وقفاً ، وكذلك الياء في نحو [نخي ، وولي] فيوقف عليها مع أنها محذوفة رسماً .

وما من الهاءات تاءً أبدل وما من الموصول لفظاً فصل

ما : معطوف على (ما) في قوله : سنن ما أثبت ، يعني أنك تتبع سنن ما أبدل من هاء التأنيث تاءً في الرسم ، فتقف عليه بالتاء نحو ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ ﴾ ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾ ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴾ وأخواتها .

قوله : وما من الموصول لفظاً فُصِّلَ ، يعني أنك تتبّع أيضاً سنن ما وصل في اللفظ وفُصل في الخط ، فتقف عليه بالفصل اتباعاً للرسم ، نحو ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ ﴾ ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ؛ وكذا تتبّع أيضاً كل ما وصل رسماً مع قطعه معنى ، نحو ﴿ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ .

وأمثلة المقطوع خطأ مع وصله في اللفظ كثيرة ، نحو ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ﴿ أَنْ لَا تَشْرِكْ ﴾ وأخواتهما نحو ﴿ فِي مَا أَفْضَنْتُمْ فِيهِ ﴾ وأخواتها ، نحو ﴿ لَبِيسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ وأخواتها .

وَاسْلُوكُ سَبِيلِ مَا رَوَاهُ النَّاسُ مِنْهُ وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْقِيَاسُ

أمرُك أن تسلك أي تتبّع سبيل أي طريق ما رواه الناس في الرسم أي ما نقله العلماء رضي الله عنا وعنهم من رسم المصحف ، فما أثبتوه فقف عليه بالإثبات وما حذفوه فقف عليه بالحذف ، وغير ذلك مما تقدم ، فلا بد من اتباعه وإن كان ضعيفاً من جهة العربية فالقراءة سنة متبعة لا مجال للرأي فيها ، يستدل بها لا لها .

فمِمَّا أثبت في الرسم مع ضعف ثبوته في القياس : الألف في [الظنونا ، والرسولا والسبيلا] فإن القياس حذفها .

ومما حذف في الرسم مع ضعف حذفه في القياس الواو والياء من نحو ﴿ يَذْغُ الْإِنْسَانُ ﴾ و ﴿ يُوتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فيذغ ويوت كلاهما فعل مضارع معتل ولا يحذف عندهم آخره إلا لجازم ولا جازم هنا .

ومما رسم بالياء وقياسه الهاء [رَحِمْتَ وَنَعِمْتَ] وأخواتهما التي تكتب بالياء ، فالقياس رسمها بالهاء على لغة قريش ، لكن رسموها بالياء على لغة طيء .

وفهم من قول الناظم : وإن ضعفه القياس ، أن محل اتباع الرسم إذا كان موافقاً للقياس ولو بوجه ضعيف ، وأما إذا أدى اتباعه إلى مخالفة العربية جميعاً فلا يتبع في الوقف وذلك كالمستثنيات المتقدمة نحو [يَدْرُوا ، وَيَعْبُوا] وشبههما مما رسم بالواو ، ونحو ﴿ تَلْقَائِي ﴾ وشبهه مما رسم بالياء .

القول في الياءات للإضافة **فخذُ وفاقهُ وخذِ خلافةُ**
يعني أن هذا القول موضوع لذكر ياءات الإضافة ، فخذ ما اتفق عليه من حكمه وما اختلف فيه ، أي إنه يذكر ذلك فيه .

وياء الإضافة في اصطلاح القراء ، هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم ، وتتصل بالأفعال نحو ﴿ أوزعني ﴾ ، وتتصل بالاسم نحو ﴿ من معي ﴾ وتتصل بالحرف نحو ﴿ ولي فيها مآرب أخرى ﴾ . قوله :

سَكَنَ قَالُونَ مِنْ الْيَاءَاتِ تِسْعاً أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتٍ
يعني أن قالون دون ورش سَكَنَ تسع ياءات من ياءات الإضافة قد جاءت ثابتة في الرسم ، بخلاف ياءات الزوائد الآتية فليست ثابتة في الرسم ، وأشار إلى التسع فقال :

وَلْيُؤْمِنُوا بِي تُؤْمِنُوا لِي إِخْوَتِي وَلِي فِيهَا وَمَنْ مَعِيَ فِي الظِّلَّةِ
﴿ وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ و ﴿ تَوَمَّنْ لِي فَاعْتَزْلُونَ ﴾ و ﴿ إِخْوَتِي إِنْ رَبِّي لَطِيفٌ ﴾ ﴿ وَلِي فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾ ، ومن معي في الظلة : أي قوله تعالى ﴿ وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في سورة الظلة أي سورة الشعراء .

وَيَاءَ أَوْزَعْنِي مَعاً وَفِي إِلَى رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلَافَ فُصِّلَ
وياء أوزعني معاً : أي في موضعين ﴿ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي ﴾ بالأحقاف ﴿ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي ﴾ بالنمل . وفي (إلى ربي) بِفُصِّلَتْ خِلَافَ فُصِّلَ : يعني أنه وقع خلاف عن قالون في ياء ﴿ وَلَنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي ﴾ بسورة فصلت .

وقوله : فُصِّلَ أَي بَيَّنَّ ، فله دَرَّ الناظم ما أغرب جناسه في قوله : بفصلت خِلَافَ فُصِّلَ قال في النجوم الطوالع : فرُوي عنه الفتح ، ورُوي عنه الإسكان ، والوجهان حكاهما الداني والشاطبي وغيرهما ، وكلاهما صحيح مقروء به والمقدّم الفتح .

وقال في تحصيل المنافع : قال أبو عمرو : والمختار فيه عن قالون الفتح ، وقال غيره الوجهان فيه مستويان .

واحترز بقوله : بفصلت عن التي في الكهف في قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي ﴾ فليس فيها إلا الإسكان لقالون كورش ، وأما المذكورات فتفتح لورش .

وياء مَحْيَاي وورش اصطفى في هذه الفتح والإسكان روى

قوله : وياء محيائي ، عطف على المذكورات يعني أن قالون سكن الياء من قوله تعالى ﴿ وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي ۖ اللَّهُ ﴾ وأشار إلى حكمها لورش فقال : وورش اصطفى في هذه الفتح والإسكان روى ، يعني أن ورشاً اصطفى أي اختار في هذه يعني [مَحْيَاي] فتح الياء وروى الإسكان عن نافع ، ومعنى اصطفاؤه الفتح فيها : اختياره من اجتهاده ، لأنه لما صار ماهراً في النحو اتخذ مقراً يسمى مقراً ورش ، ومن ذلك المقراً فتح ياء محيائي . قال في تحصيل المنافع : وقرأ القراء السبعة غير نافع بالفتح .

القول في زوائد الياءات على الذي صحَّ عن الرواة

يعني أن هذا القول يذكر فيه زوائد الياءات أي الياءات الزوائد ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف فيذكر فيه الذي صحَّ عن الرواة عن نافع .
والياءات الزوائد في اصطلاح القراء ؛ الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية . قوله :

لنافع زوائد في الوصل منهن زائد ولام فعل

يعني أن نافعاً له ياءات زوائد يزيدنها في حال الوصل ، وهي على قسمين : منها ما هو زائد على الكلمة ، ومنها ما هو لام فعل أي موضع اللام من فعل ، أي التي تقابل بها أصول الكلمة ، فليس مراده خصوص الفعل بل هذا مثل قوله : القول في إبدال فاء الفعل ؛ فمن الزوائد [نَكِير ، وَوَعِيد ، وَيَهْدِينِ] ، ومن الأصلية التي في موضع لام الكلمة [الداع ، والجوار] ؛ وشرع يبين الياءات فقال :

أُولَئِكَ وَمَنْ أَتَّبَعَنِ وَقُلْ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ
 ﴿ وَمَنْ أَتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وقيدته بقُلْ احترازاً من ﴿ أنا ومن اتبعني وسبحان الله ﴾
 ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ ﴾ احتراز به عن ﴿ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ ، فالإياء في هذه
 المحترزات ثابتة في الرسم ﴿ لَنْ أَخْرُجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ واحتراز بذكره (لَنْ) عن
 ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ فإيؤها ليست من الزوائد .

وَالْمُهْتَدِي إِسْرَاءَ وَالْكَهْفِ أَنْ يَهْدِيَنَّهُ بِهَا وَنَبِّغَ يُوتِيَن
 تُعَلِّمَن تَتَّبِعَنِ آتَن فِي النَّمْلِ ذَاتُ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ
 يعني (المهتدي) في سورة الإسراء والكهف ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ
 فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُرَشِداً ﴾ ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾
 واحتراز بذكر السورتين عن التي في الأعراف ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ
 فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ .

وَأَنْ يَهْدِيَنَّهُ بِهَا وَنَبِّغَ : الضمير في (بها) يرجع لسورة الكهف يعني [أَنْ يَهْدِيَنَّهُ وَنَبِّغَ]
 في سورة الكهف يزيدهما نافع ﴿ أَنْ يَهْدِيَنَّهُ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشِداً ﴾ ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا
 نَبِّغُ ... ﴾ ؛ وأما ﴿ أَنْ يَهْدِيَنَّهُ سِوَا السَّبِيلِ ﴾ ﴿ مَا نَبِّغِي هَذِهِ بِضَاعَتَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾
 فإيؤها ثابتتان .

قوله : يُوتِيَن تَعَلِّمَن تَتَّبِعَنِ ، أي قوله تعالى ﴿ أَنْ يُوتِيَنَّهُ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ ﴿ تَعَلِّمَن
 مِمَّا عَلَّمَتْ رُشْداً ﴾ ﴿ تَتَّبِعَنِ أَفْعَصِيَّتَ أَمْرِي ﴾ ولا نظير لهذه الثلاثة ، ولذا لم يقيدها .
 قوله : آتَن فِي النَّمْلِ ذَاتُ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ ، يعني ﴿ فَمَا آتَيْنِي اللَّهُ خَيْرٌ ﴾ ، ولما كانت
 إيائها ليست كإيئات قبلها ، نبه على ذلك مع علته بقوله : ذَاتُ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ أي
 ﴿ آتَيْنِي اللَّهُ ﴾ صاحبة الإياء المفتوحة لأجل السكون قبلها وهو الألف التي بعد الناء .

وَأَتَمِدُونَنَ وَالْجَوَارِ فِي ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ الْمُنَادِ أَضِيفِ
 وأتمدونن : أي قوله تعالى ﴿ أَتَمِدُونَنَ بِمَالٍ ﴾ ولم يقيدها لعدم النظير ؛ قوله : والجوار
 في : يعني قوله تعالى ﴿ الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ ﴾ وقيدته بفي احترازاً من قوله تعالى ﴿ وَلَهُ

الجَوَارِ الْمُتَشَاتُ ﴿ وكذلك ﴾ الجوارِ الكُنْسِ ﴿ فياءهما محذوفتان وصلأ ووقفأ .
قوله : ثم إلى الداع ، أي قوله تعالى ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ وقيده بإلى احترازاً من
﴿ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾ فإنه سيذكر انفراد ورش بزيادتها .

المناد : أي قوله تعالى [واستمع يوم يُنادِ المنادِ] ولم يقيده لعدم النضير .

وأحرف ثلاثة في الفجر أكرم من أهانن ويسري
وكذلك [أكرم من ، وأهانن ، ويسر] وليس قوله : في الفجر ، تقييداً بل للوزن .

وزاد قالون له إن ترن واتبعون أهدكم في المؤمن
إن ترن واتبعون : أي قوله تعالى ﴿ إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالاً ﴾ بالكهف ، وقوله
﴿ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ بسورة المؤمن .

ولما كانت الياءات الزوائد ثلاثة أقسام : متفق عليه بين ورش وقالون ، ومختص به
ورش ، ومختص به قالون ، وذكر المتفق عليه وما اختص به قالون ، شرع يبين ما
اختص به ورش فقال :

ورش الداع معاً دعان وتسالن ما فخذ بياني
يعني أن ورشاً انفراد بزيادة الداع ، معاً : أي في موضعين ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ دعوة
الداع ، قوله : دعان وتسالن ما ، يعني قوله تعالى ﴿ إِذَا دَعَانِ ﴾ و ﴿ تَسَالُنْ مَا لَيْسَ
لَكَ ﴾ احترازاً من ﴿ تَسَالُنِي عَنْ شَيْءٍ ﴾ فياؤها ثابتة .

ثم دعاء ربنا وعيدي واثنان في ق بلا مزيد
يعني به قوله تعالى ﴿ دَعَاءِ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي ﴾ احترازاً من قوله ﴿ فلم يزد هم دعائي إلا
فراراً ﴾ فياؤها ثابتة وصلأ ووقفأ .

قوله : وعيدي ، يعني قوله تعالى ﴿ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ ، واثنان في ق
بلا مزيد ، يعني أن سورة ق بها اثنتان من لفظ الوعيد ﴿ وَعِيدِ أَفَعَيْنَا ﴾ ﴿ وَعِيدِ
والذاريات ﴾ بلا مزيد : أي لفظة [وعيد] لا مزيد له على الثلاثة المذكورة .

وَأَرْبَعًا نَكِيرٍ ثُمَّ الْبَادِ تَرْدِينَ وَالتَّلَاقِ وَالتَّنَادِ
وأربعاً نكير: يعني أن [نكير] في أربعة مواضع يزيدُها ورش كما قبلها ﴿ نكير أولم
يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ ﴾ ﴿ نكير فكأين من قرية ﴾ ﴿ نكير قل إنما أعظكم بواحدة ﴾ ﴿ نكير
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ﴾ .

قوله: ثم الباد تردين والتلاق والتناد ، أي قوله تعالى ﴿ العاكف فيه والباد ﴾ ﴿ إن كنت
لتردين ﴾ ﴿ يوم التلاق ﴾ ﴿ إني أخاف عليكم يوم التناد ﴾ . قوله :

وَأَنْ يَكْذِبُونَ قَالِ ، يُنْقِذُونَ وَتَرْجُمُونَ بَعْدَهَا فَاغْتَرِلُونَ
وأن يكذبون قال : أي مما انفرد به ورش ، وقيدَه بقال احترازاً من ﴿ يكذبون ويضيق
صدري ﴾ فياؤها محذوفة وصلأ ووقفاً .

ينقذون: أي قوله تعالى ﴿ وَلَا يُنْقِذُونَ ﴾ بسورة يس ؛ وتَرْجُمُونَ بعده فاعتزلون : يعني
أن قوله بالدخان ﴿ تَرْجُمُونَ وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرِلُونَ ﴾ . قوله :

وَمَعَ نَذِيرٍ كَالْجَوَابِ نُذُرٍ فِي سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ
ومع نذير كالجواب : يعني قوله تعالى ﴿ نَذِيرٍ وَلَقَدْ كَذَّبَ ﴾ ﴿ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ ﴾ .
وقوله : نُذُرٍ فِي سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ ، يعني أن لفظ [نُذُرٍ] ستة ألفاظ في سورة
القمر وهي قوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرٍ ﴾ في السورة المذكورة .

وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ وَفِي التَّنَادِ مَعَ التَّلَاقِ خُفْ عَيْسَى بَادِ
قوله : والواد في الفجر ، يعني ﴿ جابوا الصخر بالواد ﴾ في سورة الفجر ، وقيدَه بالفجر
احترازاً من قوله تعالى ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ فياؤها محذوفة وصلأ ووقفاً .
وقوله : وفي التناد مع التلاق خلف عيسى باد ، أي الخلاف في [التلاق ، والتنادي]
باد : أي ظاهر عن قالون ، والمشهور الحذف . قوله :

فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا وَصَلًا ، وَوَقَفَا لَهَا حَذَفَتَهَا
يعني أنك تزيد هذه الياءات المذكورة في حال الوصل لمن يزيدُها ، وأما في الوقف

فتحذف لهما أي لورش وقالون . قوله :

لكنه وقف في آتَانِ قالون بالإثبات والإسكان

يعني أن قالون وقف على ﴿ آتين الله ﴾ بوجهين : حذف الياء وسكون النون كجميع الباب ، الوجه الثاني : ثبوت الياء الساكنة ؛ قال في النجوم الطوالع : وكلاهما مقروء به ، والإثبات مقدّم في الأداء .

واعلم أن وجه تخصيص قالون بالإثبات بهذه الكلمة أن ياءها متحركة في الوصل دون غيرها من الزوائد ، والأصل في الياء المتحركة أن يوقف عليها بالإثبات ، نحو : ﴿ يتبعون الداعي ﴾ .

القول في فرش حروف مفردة وفئت ما قدمت فيه من عدة

يعني أن هذا القول موضوع لفرش أي بسط حروف أي كلمات قرآنية ، وقوله : مفردة أي أن كلاً منها له حكم يخصه فلم تجتمع تحت أصل كلي كغيرها مما تقدم .
قوله : وفئت ، بتشديد الفاء ، أخبر أنه وفى أي أنجز ما وعدك به في قوله : ثم فرشت بعد ما ينفرد ، وقوله : عدة ، مصدر وعد . قوله :

قرأ وهو وهي بالإسكان قالون حيث جاء في القرآن

ومثل ذاك فهو فهي لهو ولهي أيضاً مثله ثم هو

يعني أن قالون يسكن هاء هذين الضميرين اللذين هما (هو) للمذكر و (هي) للمؤنث بعد الأحرف المذكورة ، نحو ﴿ وهو معكم ﴾ ﴿ فهو لاقية ﴾ ﴿ فهي خاوية ﴾ ﴿ وهي تمر مر السحاب ﴾ ﴿ لهو الفوز العظيم ﴾ ﴿ لهي الحيوان ﴾ ﴿ ثم هو يوم القيامة ﴾ .

وفي بيوت والبيوت الباء قرأها بالكسر حيث جاء

يعني أن قالون أيضاً يقرأ باء لفظ البيوت معرفاً أو منكرأ بكسر الباء ، حيث جاء في القرآن ، نحو ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ ﴿ بيوتكم أو بيوت آبائكم ﴾ ، وأما ورش فيضم الباء وذلك أن مفردة (بيت) على وزن فَعَل - بفتح فسكون - وذلك يجمع على

فُعُول - بضم الفاء والعين - نحو قلب وقلوب ؛ وعلة كسر قالون للباء أن الخروج من الضم إلى الياء ثقيل ، وصيغة الجمع ثقيلة فخفف بالكسر ، لأن الكسرة مع الياء أخف منها مع الضمة. قوله :

وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعَمًا وَفِي النِّسَاءِ لَا تَعْدُوا ثُمَّ
يعني أن قالون اختلس حركة العين في [نعمًا] في سورة البقرة ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ وفي سورة النساء ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يُعَظِّمُ بِهِ ﴾ ، فقوله : وفي النساء ، معطوف على محذوف أي في سورة البقرة وفي سورة النساء .

واختلس أيضاً حركة العين في قوله تعالى ﴿ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ في سورة النساء كما أشار إليه باسم الإشارة الذي هو ثُمَّ بفتح التاء ، فقوله : لا تعدوا بحذف العاطف ومعنى الاختلاس : اختطاف الحركة بسرعة حتى يذهب القليل ويبقى الكثير ، ثم عطف على ما ذكر بقوله :

وَمَا يَهْدِي ثُمَّ خَا يَخْصَمُونَ إِذْ أَصْلُ مَا اخْتُلَسَ فِي الْكُلِّ السَّكُونُ
يعني أن قالون اختلس هاء يهدي أي قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ وخاء يخصمون في قوله تعالى ﴿ وَهُمْ يَخْصَمُونَ ﴾ .

وعلى الناظم اختلاس قالون للمذكورات بقوله : إذ أصل ما اختلس في الكل السكون يعني أن علة اختلاس قالون للمذكورات هي أن أصل الحرف المختلس فيها السكون فاختلسها إشارة إلى أن أصلها السكون ، فأصل [نِعَمًا] : نِعَمَ - بسكون العين - فلما اتصلت بها (ما) اجتمع مثلاًن وهما ميم نعم وميم ما ، فسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ، والتقت العين الساكنة مع سكون الإدغام فكسرت ، فاختلس قالون الكسر إشارة إلى أن أصل العين السكون ، وأما ورش فأبقاها مكسورة من غير اختلاس .

وأصل [تَعْدُوا وَيَهْدِي وَيَخْصَمُونَ] : تعدوا بسكون العين ، ويهدي بسكون الهاء ويخصمون بسكون الخاء .

وقال في تحصيل المنافع : قال في التحفة : الأصل نِعَمَ ما بسكون العين وإدغام الميم والأصل في تعدوا : تعدوا فنقلت حركة التاء إلى العين وقُلبت التاء دالاً وأدغم فصار

[تَعْدُوا] ، والأصل في [يَهْدِي] يَهْتَدِي ، نقلت حركة التاء إلى الهاء ، وقلبت التاء دالاً وأدغم فصار [يَهْدِي] و[يَخْصَمُونَ] يختصمون ، نقلت حركة التاء إلى الخاء وقلبت صاداً وأدغم فصار (يَخْصَمُونَ) . قوله :

وَأَنَا إِلَّا مَدَّةٌ بِخُلْفٍ وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ

يعني أن قالون مدَّ (أنا) إذا وقعت بعدها همزة قطع مكسورة ، على خلاف عنه في ذلك ، والمراد بالمد إثبات الألف ، وبعدم المد حذفه بالكلية .

ووقعت بعدها همزة القطع مكسورة في ثلاثة مواضع ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مَبِينٌ﴾ بالشعراء ، ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مَبِينٌ﴾ .

قال في تحصيل المنافع : والمختار عنه القصر ، وقال في النجوم الطوالع : وكلاهما مقروء به عندنا والإثبات مقدم في الأداء اهـ ؛ وهذا في حال الوصل وأما في الوقف فأخبر الناظم أن القراء كلهم يمدونه .

وأما إذا وقعت همزة القطع مفتوحة أو مضمومة فاتفقا على مدّها ، نحو ﴿أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿أَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾ .

وَسَكَنَ الرَّاءَ الَّتِي فِي التَّوْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ قُرْبَةً

يعني أن قالون سكن الراء من قوله تعالى في سورة التوبة ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ وأما ورش فيضمها . قوله :

وَلَأَهَبَ هَمْزَةً وَاللَّائِي مَعَ لَيْلَا فِي مَكَانِ الْيَاءِ

يعني أن قالون يقرأ ﴿لَأَهَبَ لَكَ﴾ بهمزة ، وكذلك لئلا نحو ﴿لَيْلَا يَعْلَمُ﴾ ، وكذلك [واللّائي] نحو ﴿إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ .

وأما ورش فيقرأ [لَيْلَا] بالياء وكذلك [لِيَهَبَ] ، وأما [واللّائي] فظاهر كلام الناظم أنها كذلك بالياء ، لأنه نسب الحكم لقالون .

ثم قال في مكان الياء : والمشهور فيها عنه التسهيل ، هذا في الوصل وأما في الوقف فبالياء فقط ، قال بعضهم :

واللائي بالتسهيل عن ورش ذكر

وقيل بالياء والاول شهر

فإن وقفت فقفن بالياء

بلا تردد ولا خفاء

وقال في تحصيل المنافع عند قول الناظم : واللائي : وفيه عن ورش وجهان ، البدل بياء مكسورة خالصة ، والتسهيل بين بين وهو أشهر في الوصل ، ولا يمكن التسهيل في الوقف بل يقف عليه بالياء على القولين . قوله :

ثم ليقطع وليقضوا ساكناً وليتمتعوا وأو آباؤنا

يعني أن قالون قرأ لام ﴿ ثم ليقطع فليَنظُرْ ﴾ حال كونه ساكناً ، وكذلك لام ﴿ ليقضوا تَقَّهْهم وليتمتعوا فسوف يعلمون ﴾ ، وقرأوا ﴿ أو آباؤنا الأولون ﴾ ساكناً أيضاً ؛ وأما ورش فيكسر لام الكلمات الأولى ويفتح واو الأخيرة . قوله :

واتفقا بعد عن الإمام في سين سيئ سيئت بالإشمام

يعني أن ورشاً وقالون اتفقا عن الإمام نافع ، بعد : أي بعد ذكر ما انفرد به قالون على الإشمام في سين قوله تعالى ﴿ ولما جاءت رسلنا لوطاً سيئاً بهم ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ زُلْفَةً سيئت ﴾ والإشمام هنا أن تلفظ بالحرف محرراً بحركة مركبة من حركتين : ضمة وكسرة ، وجزء الضمة مقدّم ويليه جزء الكسرة ، فليس كالإشمام المتقدم قوله :

ونون تأمناً ، وبالإخفاء أخذها له أولو الأداء

ونون تأمناً : معطوف على (سين سيئ) يعني أن ورشاً وقالون اتفقا على الإشمام في نون ﴿ مالك لا تأمناً على يوسف ﴾ وهو - أي الإشمام - هنا أن تضم شفـتـيك من غير إسماع صوت ، بعد إسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية إدغاماً تاماً ، وقبل استكمال التشديد أي قبل تمام النطق بالثانية ، كذا حكاه في النجوم الطوالع .

ثم ذكر الناظم وجهاً آخر لنافع في ﴿ لا تأمناً ﴾ فقال : وبالإخفاء أخذها أولو الأداء : يعني أن أولي أي أصحاب الأداء أي التجويد ، أخذوها أي نون [تأمناً] له أي لنافع بالإخفاء .

قال في تحصيل المنافع مشيراً إلى صفة الإخفاء وهو - أي إخفاء النون - أن تخفي

ضممتها من غير إسكان ، ومعنى هذا أن تسكت مقدار ما تقرأ فيه النون الساكنة من غير إسكان لها بل تشير إلى ضممتها بشفتيك من غير صوت لها ، ثم تنطق بالنون الأخرى مفتوحة لا مخففة ولا مشددة ؛ وذكر في النجوم الطوالع صفتين للإخفاء : إحداهما : أن تُضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاماً غير تام .

الثانية : إظهار النون الأولى واختلاس حركتها ، وهذه الطريقة مشى عليها الشاطبي حيث قال : وتأمنا لكل يخفى مفصلاً ، وفسر في النجوم الطوالع قول الشاطبي (مفصلاً) بالإظهار .

وَأَرَأَيْتَ وَهَذَا أَنْتُمْ سَهْلًا عَنْهُ وَبَعْضُهُمْ لَوْرَشٍ أَبْدَلْ

يعني أن ورشاً وقالون سهلاً [ها انتم] حيث ورد ، ولفظ [أَرَأَيْتَ] المسبوق بهمز الاستفهام ، مثال ها انتم ﴿ ها انتم هؤلاء حاجبتم ﴾ ومثال أَرَأَيْتَ ﴿ قل أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ ﴾ ﴿ قل أَرَأَيْتُمْ أَنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ وأما إذا لم تتقدم همزة الاستفهام على [أَرَأَيْتَ] نحو ﴿ وَإِذْ رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ فلا خلاف في التحقيق .

وما ذكره الناظم من التسهيل لا خلاف فيه عن قالون، وأما ورش فأشار إلى وجه آخر له مخالف لما تقدم فقال : وبعضهم لورش أبدال : يعني أن بعض الرواة أبدال الهمزة في [ها أنتم ، وأَرَأَيْتَ] أَلِفًا ، قال في النجوم الطوالع : والإبدال لورش في الكلمتين قال به كثير من أهل الأداء ، ونقل عن العرب وتواترت القراءة به ، فمن غلط القارئ به فهو غلط وجاهل . قوله :

وَالهَاءُ يَحْتَمِلُ كَوْنَهَا فِيهِ مِنْ هَمْزِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ

يعني أن الهاء في [ها انتم] يحتمل أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام ، ويحتمل أن تكون هاء تنبيه ، نحو الهاء في [هؤلاء ، وهذا وهذه] فعلى الاحتمال الأول الذي هو كونها مبدلة من همزة الاستفهام يكون أصل الكلمة [أنتم] بهزتين فأبدل نافع الهمزة الأولى هاءً ، وسهل قالون عنه الهمزة الثانية بينَ بينَ مع الإدخال ، على قاعدته في

الهمزتين من كلمة . وسهل عنه ورش الهمزة الثانية أيضاً في أحد وجهيه ، وأبدلها ألفاً في الوجه الآخر ، على قاعدته في الهمزتين المفتوحتين في كلمة نحو «ءانذرتهم» وإنما أبدلها نافع هنا هاءً مبالغة في التخفيف وقد ثبت عن العرب إبدال الهمزة هاء في مواضع كثيرة منها قولهم في أرقت : هرقت ، وفي أرحت : هرحت ، وإياك : هياك وعلى احتمال أن الهاء هاء التنبيه ، فأصل الكلمة (أنتم) دخلت عليها (ها) التنبيه فأثبت قالون ألفها بين الهاء والهمزة المسهلة وحذفها ورش . قوله :

وهي له من همز الاستفهام أولى . وها هنا انتهى كلامي

يعني أن كون الهاء من (ها أنتم) ، له لنافع بدلاً من همز الاستفهام أولى من كونها للتنبيه وإنما كان أولى لظهوره لقالون وورش بخلاف كونها للتنبيه ، فإنه لا يظهر لورش على وجه التسهيل ، لأنها لو كانت للتنبيه لأثبت ورش ألفها على هذا الوجه الذي هو وجه التسهيل وهو لا يثبتها ، وأما على وجه الإبدال فلا إشكال في حذفها لأنها حذفت لالتقاءها مع الألف المبدلة من الهمزة .

وها هنا انتهى كلامي ، أخبر - غفر الله لي وله - أن كلامه على مقرأ الإمام نافع انتهى عند قوله : أولى .

ولما أعانه الله تعالى على إكمال ما قصد حمد الله تعالى وصلى على نبيه ﷺ فقال :

فالحمد لله على ما أنعم علي من إكماله وألهم

ثم صلاة الله كل حين على النبي المصطفى المكين

حمد الله تعالى على إكمال ما قصده من نظم مقرأ الإمام نافع ، وعلى إلهام الله تعالى له أصل النظم ، والإلهام : إلقاء الشيء في القلب ، وصلى على نبيه ﷺ المكين أي ذي المكانة ، أي المنزلة الرفيعة عند الله تعالى .

ولما فرغ رحمه الله تعالى من نظم مقرأ الإمام نافع ، ذيله بنظم مخارج الحروف وصفاتها ، وهي - وإن لم تكن من أحكام القراءة - لكن يحتاج إليها القارئ من جهة التجويد ، فقال :

أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّنَا مِنْ إِنْعَامِهِ وَأَكْمَلِ
 ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ تَتَرَى أَبَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ أَحْمَدُ
 حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى مَا مَنَّا أَيُّ أُعْطِيَ مِنْ نِعَمِهِ وَأَكْمَلَهَا بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَأَتَى عَلَى
 رَسُولِهِ ﷺ . قَوْلُهُ : تَتَرَى ، أَيُّ مُتَابَعَةٍ ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَوَاتَرَةِ وَهِيَ الْمَتَابَعَةُ مَعَ تَرَاخٍ
 وَقِيلَ : الْمَتَابَعَةُ مُطْلَقًا ، أَيُّ إِنَّهُ يَصْلِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً مُتَابَعَةً أَبَدًا . قَوْلُهُ :

فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النَّظَامِ الْمُخَكَّمِ حَصْرُ مَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ
 ذَكَرَ بَعْدَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ أَنَّ قَصْدَهُ بِهَذَا النَّظْمِ الَّذِي ذِيلُ
 بِهِ نَظْمٌ مَقْرَأُ الْإِمَامِ ، حَصْرُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ .
 قَوْلُهُ : الْمُحْكَمُ ، أَيُّ الْمُتَقَنَّ ، وَمَعْنَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ : حُرُوفُ الْخَطِّ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ
 الْإِعْجَامُ وَهُوَ النِّقْطُ ، وَسُمِّيَتْ كُلُّهَا حُرُوفَ الْمُعْجَمِ مَعَ أَنَّ النِّقْطَ لَمْ يَقَعْ فِي جَمِيعِهَا
 تَغْلِيْبًا لِلْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقْلَى ، لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مُعْجَمٌ .
 وَقِيلَ : مَعْنَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ : الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَعْجَمَ أَيُّ تَنْقُطَ ؛ وَعَدَدُهَا تِسْعَةٌ
 وَعَشْرُونَ يَجْمَعُهَا (ابْتِثْ جِجْ خَدْ ذَرْ زَسْ شَصْ ضَطْ طَعْ غَفَقْ كَلْمَنْ هُوَ يَا)

وَهِيَ ثَلَاثٌ مَعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ
 وَهِيَ : الضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلْمَخَارِجِ ، يَعْنِي مَخَارِجَ الْحُرُوفِ خَمْسَةٌ عَشْرَ ، فِي الْحَلْقِ ثُمَّ
 الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ : يَعْنِي أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي فِيهَا الْمَخَارِجُ هِيَ : الْحَلْقُ ، وَالْفَمُ وَالْمَرَادُ
 اللِّسَانُ ، ثُمَّ الشَّفَتَانِ وَقَوْلُهُ : لِلْحَلْقِ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ : ثَلَاثٌ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَخَارِجَ ، وَقَوْلُهُ :
 ثُمَّ الْفَمِ أَيُّ اللِّسَانِ يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ : عَشْرَ ، فَفِيهِ عَشْرَةٌ ، وَقَوْلُهُ : ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ ، يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ
 اثْنَتَيْنِ ، فَفِيهِ اثْنَانِ فَهُوَ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَّبٌ . ثُمَّ قَالَ :

فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلْفُ مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعًا تُعْرَفُ
 يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ تَخْرُجُ مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ أَيُّ مُؤَخَّرِهِ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ .

والعينُ من وَسَطِهِ والحاءُ والغينُ من آخِرِهِ والحاءُ

يعني أن العين والحاء المهملتين يخرجان من وسط الحلق وأن الغين والحاء المعجمتين يخرجان من آخر الحلق أي مما يلي اللسان فليس كالآخر المتقدم وتسمى هذه الأحرف السبعة أحرف الحلق لخروجها منه .

والقافُ من أَقْصَى اللسانِ والحنكُ والكافُ أَسْفَلَ قَلِيلاً تُدْرِكُ

يعني أن القاف يخرج من أقصى اللسان أي أبعد مما يلي الحلق وما يليه من الحنك الأعلى ، والكاف تخرج أيضاً من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، إلا أنه أسفل من القاف فهي - أي الكاف - أقرب إلى مقدم الفم من القاف .

وفي بعض النسخ : والكاف من أسفل شيئاً تدرك ، وقوله : تُدْرِكُ ، على النسختين بضم التاء وتشديد الدال مفتوحة وفتح الراء . قوله :

والجيمُ والياءُ كذا والشينُ منه وَمِنْ وَسَطِهِ تَكُونُ

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة تخرج منه أي من اللسان ، فمخرجها وسطه وما يليه من الحنك الأعلى . قوله :

والضادُ من حَافَتِهِ وما يَلِي ذلك من أَضْرَاسِهَا من أَوَّلِ

يعني أن الضاد يخرج من حافته أي من جانبه والضمير يعود على اللسان ، أي يخرج من جانب اللسان وما يليه من الأضراس العليا ، من أول : بدل من قوله : من حافته أي يخرج من أول الحافة أي الجانب والمراد بأول الحافة أقصاها ، فيتعين على القارئ تمييز الضاد من الظاء لا سيما إذا التقيا نحو « أَنْقَضَ ظَهْرَكَ » « يَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ » قوله :

واللامُ من طَرَفِهِ والراءُ والنونُ ، هَكَذَا حَتَّى الْفَرَاءُ

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة تخرج من طرف اللسان ، والمراد بطرفه رأسه ، وهذا

مذهب الفراء بن زياد النحوي ، وأشار إلى مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما من
القراء والنحويين فقال :

والحق أن اللام قد تناهى له من الحافة من ادناها
يعني أن الحق أن اللام قد تناهى أي وصل له أي طرف اللسان من الحافة أي الجانب
فقوله : من أدناها ، بدل من (الحافة) ، وأدنى حافة اللسان هو أقرب إلى مقدم الفم
والمعنى أن الراجح أن اللام يخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه . وأشار
إلى مخرج النون والراء على مذهب غير الفراء فقال :

والراء أدخل إلى ظهر اللسان من مخرج النون فدوّنك البيان
يعني أن الفرق بين مخرج الراء والنون ، مع أنهما مشتركان في أن كلا منهما يخرج
من طرف اللسان ، وهو أن الراء أدخل إلى ظهر اللسان من النون ، والمراد بظهر
اللسان ظهره الموالي إلى رأسه من جهة الحنك الأعلى ، وتسمى الأحرف الثلاثة ذلّية
وذوّلّية ، لخروجها من ذلق اللسان أي طرفه . قوله :

والطاء والتاء وحرف الدال أعني بها المهملة الأشكال
من طرف اللسان مع أصول عليا الثنايا فزت بالوصول
يعني أن الطاء والدال المهملتين أي غير المنقوطين ، والتاء المثناة الفوقية تخرج من
طرف اللسان مع أصول عليا الثنيتين ، فالمراد بالثنايا الثنيتان ، والمراد بأصولها ما
يلي اللثة أي اللّهاء . قوله :

ومنه يخرج ومن أطرافها ما امتاز بالإعجام عن خلافها
الضمير في (منه) يعود على طرف اللسان ، وفي (أطرافها) يعود على عليا الثنايا
يعني أن الأحرف التي تميزت بالإعجام عما يخالفها تخرج من طرف اللسان ، ومن
أطراف الثنايا العليا أي رؤوسها . والمراد بالذي تميز بالإعجام التاء المثناة والطاء

والذال المعجمتان ، فهي متميزة بسبب النقط عن الطاء والذال المهملتين والتاء المثناة .
فـ (ما) في قوله : ما امتاز ، موصولة واقعة على الأحرف ، وأعاد عليها الضمير
بذلك الاعتبار في قوله : خلافا ؛ فهذه الأحرف الثلاثة مخرجها واحد لكن الذال أقرب
إلى الخارج من الطاء ، والتاء أقرب من الذال إليه ، وتسمى لِثْوِيَّة لقرب مخرجها من
اللثة أي اللهاة . قوله :

والصادُ ثم الزاي ثم السينُ منه ومن بينهما تَبِينُ
الضمير في (منه) يعود على طرف اللسان ، وفي (بينهما) يعود على الثنايا ، لأن
المراد بالثنايا الثنيتان - بالثنية - فلذلك أعاد عليهما هنا ضمير التثنية .
يعني أن الصاد والزاي والسين تخرج من طرف اللسان ، ومن بين الثنيتين العلئيين
من غير أن يتصل اللسان بباطنيهما عند النطق ، وتسمى الثلاثة أسلِيَّة لخروجها من
أسلة اللسان أي طرفه . قوله :

والفاءُ من باطن سُفلى الشفتين وطرفِ العليا من الثنيتين
يعني أن الفاء يخرج من باطن الشفة السفلى وطرف العليا من الثنيتين .

والميمُ من بينهما والباءُ والواوُ لكن ما بها التقاءُ
يعني أن هذه الحروف الثلاثة تخرج من بين الشفتين ، وتنطبق الشفتان عند النطق
بالميم والباء وأما الواو فليس كذلك ، كما قال : لكن ما بها التقاء : الضمير في (بها)
يعود على الواو يعني أن الواو تخرج من بين الشفتين لكن لا تنطبقان فيها بخلاف الميم
والباء .



ولما فرغ - غفر الله تعالى لي وله - من مخارج الحروف ، أخذ يبين صفاتها فقال :

ثم لِهذي الأحرفِ المذكورةُ صفاتها المعلومةُ المشهورةُ

يعني أن هذه الحروف لها صفات معلومة عند القراء والنحويين ، مشهورة عندهم والصفات جمع صفة ، والمراد بها هنا : كيفية عارضة للحرف عند النطق به من سليم الطبع ، كذا حَدَّها في النجوم الطوالع ، ثم شرع يبين الصفات فقال :

فالهَمْسُ في عشرةٍ منها أتى هجاءِ حَثَّ شخصه فسكتا

يعني أن هذه الصفة - وهي الهمس - تكون في عشرة حروف يجمعها (حث شخصه فسكت) والألف التي بعد التاء من (سكتا) في كلام الناظم لإطلاق القافية وليس من العشرة ؛ والهمس عند القراء : ضعف التصويت بالحرف ، ولعدم الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى النفسُ معه . قوله :

وفي سِواها الجهرُ ، والشِدَّةُ في أجَدَتَ قُطْبِكَ ثمانِ أحرفٍ وما عَداها رِخْوَةٌ لَكنا يَقلُّ في هِجاءِ لم يَرَعَوِنا

ذكر هنا صفتين وهما الشدة والرخاوة ، والحروف بالنسبة لهما على ثلاثة أقسام : قسم موصوف بالشدة الكاملة ، وهو ما أشار له بقوله : أجدت قطبك . وقسم فيه الرخوة الكاملة وهو غير حروف ثمانية وهي (لم يرعونا) . فمتوسطة بين الشدة والرخاوة كما قال الناظم : لكنا يقل .. الخ ؛ فالألف في (لكنا) للقافية ، واسم لكن ضمير الشأن ، أي لكنه أي الأمر والشأن تقل الرخوة في هجاء أي أحرف (لم يرعونا) .
والشدة في اصطلاح القراء : لزوم الحرف لموضعه ، لقوة الاعتماد عليه في مخرجه حتى حبس الصوت أن يجري معه ، فكان فيه شدة أي قوة .
والرخاوة : عدم لزوم الحرف لموضعه لضعف الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى الصوت معه فكان فيه رخاوة أي لين . قوله :

والانسفال في سوى هجاء قَظْ خُصَّ ضَغْظُ ذات الاستعلاء

ذكر في هذا البيت صفتين متضادتين وهما الانسفال والاستعلاء فأخبر أن غير أحرف (قَظْ خُصَّ ضَغْظُ) صفته الانسفال ، وأما هي فصفتها الاستعلاء .

والاستعلاء في اصطلاح القراء : ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فيرتفع الصوت معه ، فلذا سميت حروفه مستعلية .

والانسفال في اصطلاحهم : انحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحط الصوت معه ، فلذا سميت حروفه منسفلة .

وأحرف الإطباق من ذي الصاد والطاء ثم الظاء ثم الضاد

وغيرها منفتح

ذكر صفتين وهما الإطباق والانفتاح ، فأخبر أن الإطباق يكون في أربعة من حروف الاستعلاء ، فقله : من ذي ، إشارة إلى ذات الاستعلاء ، وغير الأربعة منفتح .

والإطباق في اصطلاح القراء: انطباق طائفة من اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحصر الصوت بينهما ، فهو أبلغ وأخص من الاستعلاء ، أما كونه أبلغ

فلأن اللسان يرتفع بحرفه وينطبق به ، بخلاف حرف الاستعلاء فإنه يرتفع فقط ، وأما كونه أخص فلأنه يلزم من الإطباق الاستعلاء ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق .

وأما الانفتاح فهو في اصطلاحهم : عبارة عن انفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بالحرف فلا يحصر الصوت .

واعلم أن في تسمية الأحرف منطبقة ومنفتحة مجازاً ، إذ المنطبق والمنفتح اللسان وما حاذاه . قوله :

..... ثم الصغير في السين والصاد وفي الزاي الجهير

لما ذكر الصفات التي لها أصداد شرع يذكر ما لا ضد له ، فذكر صفة تسمى الصغير

وأخبر أنها صفة السين والصاد المهملتين ، والزاي الجهير أي الذي صفته الجهر .

وإنما وصفت الأحرف الثلاثة بالصغير ، لأنك إذا قلت : اص ، از ، اس سمعت لها صوتاً يشبه صغير الطائر . وقوله :

وَالْمَتَفَشِّي الشَّيْنُ وَالْفَاءُ وَقِيلَ يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلُ

يعني أن التفشي - وهو انتشار الصوت في الفم عند النطق بالحرف - يكون في الشين والفاء ، وكون التفشي في الشين متفق عليه ، وأما الفاء ففيها خلاف ، وكذلك الضاد كما أشار إلى ذلك بقوله : وقيل يكون في الضاد ، يعني أن الضاد قيل إنها موصوفة بالتفشي ، وأشار الناظم إلى ضعف القول بالتفشي فيها بقوله : وقيل ؛ وذكر صفة لها متفقاً عليها فقال : ويدعى المستطيل ، الضمير في (يدعى) يعود على الضاد ، يعني أن الضاد يدعى أي يسمى المستطيل ، فصفته الاستطالة ، وهي : امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها ، ووصفت الضاد بالاستطالة لأنها استطالت صوتاً ومخرجاً حتى اتصلت بمخرج اللام . قوله :

وَاللَّامُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرَفِ فَسَمِيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ

ذكر صفة تسمى الانحراف ، وذكر أن اللام متصف بها ، وذكر أن علة تسميتها بالمنحرف ميلها إلى مخرج بعض الحروف ، وذلك أنها مالت إلى طرف اللسان الذي هو مخرج بعض الحروف ، فهذا هو وجه تسميتها بالمنحرف ؛ وذكر صفة تسمى التكرير فقال :

وَالرَّاءُ فِي النَّطْقِ بِهِ تَكْرِيرٌ وَهُوَ إِذَا شَدَّدَتْهُ كَثِيرٌ

يعني أن الراء متصفة بهذه الصفة التي هي التكرير ، ومعنى وصفها بالتكرير أنها قابلة له لارتعاد طرف اللسان عند النطق بها ، والتكرير في المشددة أكثر كما قال : وهو إذا شددته كثير ، والمقصود من ذكرها التحذير منها ، لأن تكرير الراء لخن ! ومن الصفات التي لا ضد لها القلقة وهي في اصطلاح القراء : صوت حاد عند خروج الحرف ساكناً لشدة لزومه لموضعه ، وحروف القلقة خمسة يجمعها (قطب جد) . وسميت بذلك لأنها حال سكونها لا تبين إلا بإخراجها شبيهة بالمقلقل أي المحرك لشدة لزومها لموضعها بسبب كونها شديدة مجهورة ، فالشدة تمنع الصوت أن يجري معها والجهر يمنع النفس أن يجري معها ، فلما امتنع النفس والصوت معها احتيج إلى التكلف في بيانها إخراجها شبيهة بالمحرك .

قوله :

وَالْغَنَّةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ ، يَخْرُجُ مِنَ الْخِشْمِ
يعني أن الغنة - التي هي الصوت الكائن في الميم والنون - يخرج من الخيشوم أي
أقصى الأنف .

فهذه الصفات باختصار تفيد في الإدغام والإظهار
أخبر أن معرفة هذه الصفات تفيد في الإدغام والإظهار ، لأنه بمعرفة الصفات يعرف
القوي من الضعيف فيدغم الضعيف في القوي ليكتسب منه القوة ، ولا يدغم القوي في
الضعيف .

تَمَّ كِتَابُ الدُّرَرِ اللُّوَامِعِ	فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعِ
نَظَّمَهُ مُبْتَغِيًا لِأَجْرِ	عَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ بَرِّ
سَنَةِ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ	مِنْ بَعْدِ سِتْمِائَةٍ قَدْ انْقَضَتْ

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده

اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم
وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم
إنك حميد مجيد .



الفهرس

الصحيفة

الموضوع

4 مقدمة الكتاب
5 مقدمة النظم
6 فضل تعلم وتعليم القرآن الكريم
8 الإمام نافع ومكانة قراءته
10 الإمام ورش
10 الإمام قالون
11 الإمام الداني وطريقه
12 الإمام ابن حمدون وطريقه
13 أحكام الاستعاذة
14 أحكام البسمة
17 أحكام ميم الجمع
19 القول في هاء الضمير
23 الممدود والمقصور والمتوسط
23 المد واللين
24 القول في المد المزد
25 المد المتصل والمنفصل
26 المد لما تغير
28 القول في ألف التثوين في الوقف
28 الهمزة المبدلة مدأ بعد همز الوصل



28	الخلاف في يواخذ ، وعاداً الاولى ، وعاء الآن
29	مد الواو والياء الساكنتين بين فتح وهمز
30	المد في فواتح السور
31	الوقف على حرف اللين
32	القول في تحقيق وتسهيل وإسقاط وتبديل الهمز
38	دخول همز الاستفهام على همز الوصل
39	فصل في تكرار الاستفهام
40	القول في إبدال الهمز أول ووسط وآخر الكلمة
43	القول في أحكام نقل الحركة
46	القول في الإظهار والإدغام
48	فصل في إدغام الحرفين المتقاربين
51	الخلاف في (ن) و (يس)
51	أحكام النون الساكنة والتنوين
54	القول في المفتوح والممال
61	أحكام الراء
67	الوقف على الراء بالروم
68	القول في تغليظ اللامات
70	القول في الوقف بالإشمام والروم
73	أحكام الوقف على المرسوم والمحذوف في المصحف
75	القول في ياءات الإضافة
76	القول في ياءات الزوائد
80	القول في فرش الحروف (وهو ، بيوت)
81	(نعمًا ، يهْدِي ، يَخْصِمُونَ)
82	(أنا ، قرِبة ، لأهْب ، اللَّائِي ، لئلا)